المدرسة الوطنيـة العليـــا للعلـوم السياسيـة

قسم علـم الاجتماع السياسـي والعلاقات الدولية

القيادة السياسية ودورها في السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية 2011 – 2016

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالب:

مداني عبد الجليل

إشراف الأستاذ:

د.ربيج علي

أعضاء لجنة المناقشة

سرير عبد الله	رئيس الجنة
بلقرشي إيمان	مصححًا
ربيج علي	مشرفا و مقررًا

2016 – 2017

الإهداء

إلـــــى من كلّله الله بالمهيبة والوقـار وأحمل اسمه بافتخار أبي الغالي

إلـــــى يُنبوع العطاء و أعظم قلب في الدنيا يا من أهدتني من نور قلبها لتنير دربي

أمـي الحبيبة

إلـــــى من هم سندي في هذه الحياة إخوتي أخواتي رمز العطاء

إلـــــى كل الأصدقاء والزملاء وأخص بالذكر " شريفه" " صابر" "نوفل"

إلـــــى كل زملائي وزميلاتي موظفي بلدية شلغوم العيد وأخص بالذكر الزميلة "جميدة"

إلـــــى كل من يهمه أمري و كل الذين كانوا ينتظرون ثمرة عملي بشغف

إلـــــى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع.

"جليل"

شكر وعرفان

بداية أحمد الله وأشكره سبحانه وتعالى على كل شيء أنعم به علينا من نعمة العقل والصحة

والقوة والصبر لإنجاز وإتمام هذا العمل ونصلي ونسلم على سيدنا محمد رسول الله أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل علي ربيع على مساعدته لي وحسن

إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة

وبكل عبارات التقدير و الإحترام أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية

للعلوم السياسية

كما أتقدم بالشكر إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل سواء من قريب

أو من بعيد

"جليل"

مقدمـــة

مقدمة

تلعب القيادة السياسية دورًا مهماً في تحديد طبيعة توجهات السياسية الخارجية، حيث عادة ما يرجع التغير في السياسة الخارجية لدولة ما إلى الإختلاف في سياسات وتوجهات القيادة السياسية الجديدة مقارنة بسابقتها. إذ تبرز أهمية القيادة السياسية في التأثير على توجهات الدولة في المجال الخارجي من خلال قدرتها على توظيف مقدرات الدولة ومواردها على النحو الذي يمكنها من الإرتقاء بمكانتها على الساحة العالمية. وما الأوضاع الذي شهدتها روسيا خلال فترة التسعينيات لأكبر دليل على ذالك، إذ أن طبيعة السياسات الداخلية والخارجية التي إتبعتها القيادة السياسية في تلك الفترة، أدت إلى مشكلات سياسية وإقتصادية واجتماعية وأمنية عميقة والتي انعكست سلبا على توجهات السياسة الخارجية الروسية بتراجع دورها على المستوى العالمي.

غير أن وصول قيادة سياسية جديدة إلى السلطة في روسيا ممثلة في الرئيس "فلاديمير بوتين" شكل تغيرا ملحوظا في توجهات السياسة الخارجية الروسية ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال فترة التسعينات وإنما خلال فترة الإتحاد السوفييتي، حيث حرص على أن تكون سياسته الخارجية بعقيدة براغماتية متعددة التوجهات ولا تستثني أي منطقة من العالم، وهذا من أجل لعب أدوار فاعلة على الساحة الدولية واتخاذ مواقف واضحة اتجاه العديد من القضايا، و وفقا لهذا النهج جاءت العودة الروسية إلى منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية في السياسات الروسية وذلك من بوابة الأزمة السورية.

إذ تشكل الأزمة السورية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية نظرا لطريقة تعامل القيادة الروسية مع ما يجري من أحداث في سوريا منذ بدايتها سنة 2011 إلى يومنا هذا، إذ جاء هذا الموقف الروسي بناءا على ما تمثله سوريا من أهمية إستراتيجية في حسابات بوتين الدولية.

1. إشكاليةالدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التغير في القيادة السياسية بوصول بوتين إلى سدة الحكم ، وبالتالي التغير في توجهات السياسة الخارجية الروسية، هذا ما طرح فكرة سعي روسيا لاستعادت دورها في المنطقة وخاصة اتجاه القضية السورية هذه الأخيرة أصبحت من أولويات السياسة الخارجية الروسية وطرحت العديد من التساؤلات وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ماهي حدود تأثير توجهات القيادة السياسية (الرئيس بوتين) على السياسة الخارجية و العسكرية الروسية اتجاه الأزمة السورية" ؟

والتي تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي حدود تأثير توجهات القيادة السياسية على السياسة الخارجية الروسية ؟.
- ✓ ما دور الشخصية الكاريزمية للرئيس فلاديمير بوتين في التأثير على عملية صناعة السياسة الخارجية الروسية؟
- ✓ فيما تتمثل اتجاهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين؟.
- ✓ ما هي دوافع وأهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية؟.
- ✓ وما تداعيات الأزمة السورية على طبيعة التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية لروسيا الإتحادية ؟

2. فرضيات الدراسة :

➢ الفرضية الرئيسية:

✓ تلعب القيادة السياسية الروسية ممثلة في شخص الرئيس فلاديمير بوتين دورا مهما في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية، فكلما زادت الضغوطات الخارجية والدولية في الأزمة السورية كلما تمسك وتقوى دور الرئيس بوتين في إدارة الأزمة السورية.

➢ الفرضيات الفرعية:

✓ إن القيادة السياسية الروسية اتخذت موقفها الحالي من الأزمة السورية، بناءًا على ضعف وتراجع الدور الأمريكي اتجاه قضايا الشرق الأوسط من جهة.

✓ اعتبار روسيا أن الأزمة السورية ذات بعد استراتيجي لأمنها القومي أدى إلى تمسكها بالحل السلمي لهذه الأزمة مع الإبقاء على سيناريو التدخل العسكري المباشر.

3. أسباب إختيار الموضوع :

أ. **الأسباب الموضوعية:** إن الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن في كونه أحد المواضيع الأساسية المطروحة للنقاش في الفترة الحالية خصوصا حول مكانة روسيا ودورها في النظام الدولي الذي تعمل القيادة الروسية ممثلة في الرئيس فلاديمير بوتين على جعله نظاما متعدد الأقطاب، من خلال محاولة إستعادة دورها ومكانتها السابقة كقوة عظمى ذات أدوار فاعلة إقليميا ودوليا.

ب. الأسباب الذاتية :

✓ جاء إختيار موضوع الدراسة بناءا على ميول شخصي نحو دراسة الواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية وعلى رأسها سياسة الدول الكبرى وفي مقدمتها روسيا الإتحادية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين خاصة فيما يتعلق بتأثير شخصيته

المتميزة والكاريزمية على توجهات السياسة الخارجية الروسية وإعجاب شخصي بشخصية الرئيس بوتين الذي استطاع أن يعيد بشكل واضح دور روسيا الإتحادية في الساحة الدولية كفاعل مؤثر وموجه للسياسات الدولية.

4. أهمية الدراسة :

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في النقاط التالية:

- ✓ محاولة التوصل إلى معرفة مدى تأثير العوامل الشخصية لصانع القرار على توجهات السياسة الخارجية من خلال تسليط الضوء بالبحث في تأثير شخصية الرئيس فلاديمير بوتين على توجهات السياسة الخارجية الروسية.
- ✓ فالدراسة تعتمد على إبراز طبيعة توجهات السياسة الخارجية الروسية في سياق تعاملها مع قضايا الشرق الأوسط خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سياسية في إطار أحداث الحراك العربي.
- ✓ تأسيس وعي أكاديمي حول توجهات السياسة الخارجية الروسية الجديدة لروسيا في عهد فلاديمير بوتين والتي تساعد في معرفة محدداتها وتحليل متغيراتها وكذا مختلف الدوافع المرتبطة بسلوكيات ومواقف روسيا اتجاه الأزمة السورية الراهنة.
- ✓ ترتكز الدراسة على وضع تصور حول إنعكاس الأزمة السورية وتطوراتها، على طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، بالنظر للأهمية التي تميزت بها في ظل صراع القوى الإقليمية والدولية على منطقة الشرق الأوسط.

5. أهداف الدراسة:

إذ سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الإجابة على الإشكالية المطروحة للدراسة.
- ✓ الكشف عن التوجهات العامة السياسة الخارجية الروسية الجديدة ومدى تأثرها بشخصية الرئيس فلاديمير بوتين.
- ✓ التعرف على محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الدولية الراهنة.
- ✓ إستعراض دوافع و أهداف الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية بدأً من الدعم المادي و الدبلوماسي والعسكري وصولًا إلى التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا.
- ✓ معرفة دوافع وأسباب التوجه الروسي نحو الأزمة السورية وما الذي تمثله سوريا في الحسابات الإستراتيجية الروسية ومن ثم سياستها الخارجية.

6. حدود الدراسة:

أ. **الحدود الزمانية للدراسة:** حيث تشكل الفترة الزمنية موضوع البحث من سنة 2011 وحتى نهاية سنة 2016 أحد أهم الفترات التي تزايد فيها الدور الروسي على المستويين الإقليمي والدولي، والتي تزامنت مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا الإتحادية لولاية ثالثة سنة 2012. كما ترتبط كذلك بتطور الأزمة السورية والتي شهدت أهم أحداثها وتطوراتها في هذه الفترة منذ بدايتها في مارس سنة 2011 إلى غاية سنة 2016.

ب. **الحدود المكانية للدراسة:** تنحصر حدود الدراسة المكانية بالأساس في روسيا الإتحادية باعتبارها موضوع الدراسة، إلى جانب سوريا التي تقع ضمن نطاق منطقة الشرق الأوسط الذي

شهد مجموعة من التغيرات والتطورات أبرزها الأزمة السورية التي كان لها الأثر البالغ على صياغة توجهات السياسة الخارجية الروسية.

7. منهجية الدراسة:

تقتضي الدراسة العلمية الإعتماد على مجموعة من المناهج لإبراز دقة المعلومات والمعطيات المتحصل عليها، حيث إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة :

أ. **المنهج التاريخية:** وهو" المنهج الذي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها، من خلال دراسة الظاهرة الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات ".

و جاء توظيفه في هذه الدراسة عبر تناول الوقائع والأحداث التاريخية التي سبقت قيام الأزمة السورية بالإضافة إلى أنه يمدنا بكشف زمني لتطور الأحداث في سوريا، وكذا الإستراتيجيات والسياسات الروسية في تعاملها وإدارتها لمختلف التحديات والرهانات التي عرفتها روسيا بالأخص في فترة حكم الرئيس بوتين، وهو ما يمكننا من فهم التغيرات التي طرأت على توجهات القيادة السياسية الروسية خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط و سوريا.

ب. **المنهج الوصفي التحليلي:**إذ يعرف على أنه " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، و ذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة ".

وقد اعتمدنا على هذا المنهج لوصف السياسة الخارجية الروسية بكل أبعادها و جوانبها المختلفة وتفسيرها من أجل الوصول إلى أسبابها و مسبباتها و علاقتها ببعض المتغيرات المؤثرة في توجهاتها اتجاه منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا في ظل الأزمة السورية الراهنة.

ت. **منهج دراسة الحالة :** وهو" المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيًا، أو مجتمعًا محليًا أو مجتمعًا عامًا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة، أي دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها ".

وقد اعتمدنا على هذا المنهج من خلال دراسة الأزمة السورية، كنموذج لفهم توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط من أجل إبراز كيفية تعامل القيادة السياسية الروسية مع تطورات الأزمة السورية واستخلاص مواقف روسيا منها. كما اعتمدنا عليه من أجل الوصول إلى معلومات و حقائق تفصيلية حول الأحداث التي شهدتها ولا تزال تشهدها سوريا، خاصة وأنها ما تزال أحداثها مستمرة إلى يومنا هذا، و هذا ما تطلب متابعة تطورات الأزمة السورية و طبيعة التفاعلات الحاصلة بين الأطراف الداخلية و الخارجية المؤثرة فيها.

8. أدبيات الدراسة:

أ. **دراسة أحمد سيد حسين:** وذلك في كتابه بعنوان:"**دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)**" والذي سلط فيه الضوء على أهم السمات الشخصية التي تميز بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كقيادة سياسية ذات دور مهم في إعادة بناء الدولة الروسية في الفترة التي أعقبت حكم بوريس يلتسن، مركزة على مختلف السياسات التي اعتمد عليها بوتين

للنهوض بروسيا في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، من أجل العودة إلى الروسية إلى المكانة التي كانت عليها خلال فترة الإتحاد السوفييتي، واسترجاع موقعها على الساحة الدولية كقوة عظمى مؤثرة على المستويين الإقليمي والدولي.

ب. دراسة لمى مضر الأمارة بعنوان :" الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية " حيث ركزت في دراستها على التطورات التي مرت بها روسيا منذ انهيار الإتحاد السوفييتي والتدهور و الاضطرابات التي عرفتها ، وكيف استطاع بوتين إعادة بناء هياكل الدولة بعد وصوله إلى السلطة سنة 2000، بالشكل الذي أعاد هيبة روسيا على الصعيد الدولي، كما ألقت الضوء على توجهات الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة التي دعتها إليها مختلف والتهديدات الأمنية التي أفرزتها البيئة الدولية في تلك المرحلة و التي حتمت عليها تبني مجموعة من الإستراتيجية والتوجهات. انعكست بدورها على المنطقة العربية في ظل تضارب المصالح الدولية.

ت. دراسة نورهان الشيخ بعنوان: " روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي" والتي تناولت فيها التوجهات العامة التي ميزت السياسة الخارجية الروسية والموقف الروسي من الحراك العربي، من خلال التركيز على أهم العوامل المتحكمة والمؤثرة في الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية وخاصة الدعم الروسي للنظام السوري على مستوى مجلس الأمن الدولي عبر مختلف المراحل التي مرت بها الأزمة، كما تم التطرق إلى انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الروسية _ العربية وخاصة علاقتها مع دول الخليج العربي، بالإضافة إلى التركيز على انعكاسات الأزمة السورية على التوازنات الإقليمية والدولية وعلى هيكل النظام الدولي.

9. تقسيم الدراسة:

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطروحة وقياس مدى صدق فرضيات البحث قمنا بإعتماد ثلاث فصول إلى جانب الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة :

تم تخصيص الفصل الأول لتناول التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين من خلال التطرق إلى مبحثين أساسيين، حيث تناولنا في المبحث الأول مختلف التحولات الرئيسية التي طرأت على السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين داخليا وخارجيا، و قصد التعرف على موقع روسيا في النظام الدولي الجديد وإبراز الكيفية التي استطاع من خلالها بوتين إعادة روسيا إلى واجهة التفاعلات الدولية من جديد، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وسوريا قصد إبراز الأهمية الإستراتيجية التي تحضى بها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة و سوريا خاصة في حسابات السياسة الخارجية الروسية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تطور الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية و ذلك في مبحثين: تناولنا في المبحث الأول الحراك السياسي وبداية الأزمة السورية عبر التطرق إلى مختلف الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في سوريا قبيل الأزمة، قصد الإطلاع أكثر على حيثياتها وأسباب قيامها و كذا أطرافها الداخلية أما المبحث الثاني فتناولنا فيه النطاق الإقليمي والدولي للأزمة السورية قصد التعرف أكثر على أهم مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية ومن ثم التطرق إلى تأثيرات الأزمة على طبيعة التفاعلات والتحالفات الإقليمية والدولية.

أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية من خلال مبحثين رئيسيين جاء المبحث الأول كتتبع لتطور الموقف الروسي من الأزمة السورية منذ بدايتها إلى غاية التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه آفاق الدور الروسي في

الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية المحيطة بالأزمة، وذلك عبر التطرق لمختلف الجهود الدبلوماسية الروسية لحل الأزمة السورية عبر مختلف جولات المفاوضات ومن ثم التطرق إلى تداعيات وانعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الأمريكية التركية _ الروسية.

الإطار المفاهيمي النظري للدراسة

تمهيد

يكتسي الإطار النظري أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الدراسات، لأنه يعطي بعدل علميا منهجيا، حيث أن أي دراسة تهدف إلى الوصول إلى درجة عالية من الدقة لا بد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع.

وفي إطار الحديث على تأثير القيادة السياسة و دورها في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية وقصد الوصول إلى دراسة أكثر دقة وعلمية لهذا الموضوع، وجب التطرق إلى مختلف المفاهيم المقدمة للسياسة الخارجية و أبرز المتغيرات والعوامل المتحكمة في فيها وكذا أدواتها. و من ثم التطرق إلى أهم المفاهيم المقدمة من طرف الباحثين حول ظاهرة القيادة السياسية عبر تناول أبرز الأطر النظرية المفسرة لهذه الظاهرة، إضافة إلى تناول إلى نظرية الدور الإقليمي.

هذا وتناولنا كإطار تطبيقي لتأثير العوامل السيكولوجية على السياسة الخارجية ، وقصد إبراز الدور الذي لعبته شخصية الرئيس فلاديمير بوتين في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ توليه السلطة ، من خلال تحديد أهم السمات النفسية و الخصائص الشخصية التي تميز بها ومدى تأثيرها على رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

لطالما كان هناك جدل كبير حول تعريف السياسة الخارجية ، فهناك العديد من المفكرين الذين حاولوا وضع إطار مفاهيمي لها ، لكن لا وجود لتعريف واضح ومتفق عليه ، إذ تتعدد تعريفاتها حيث يركز كل باحث على جانب معين من جوانبها. وقد قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال ، من بين أهم التعاريف المقدمة نجد:

. عرفها " ريتشارد سنايدر و فيرنس " Furness et Snyder على أنها : " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا، أو تحدث حاليا، أو يتوقع حدوثها في المستقبل" [1].

حيث يولي هذا التعريف أهمية كبيرة لصانعي القرار في تحليل السياسة الخارجية حيث يعتبر سنايدر أن السياسة الخارجية للدولة تتحدد عبر سلوك الأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ، وبذلك فهذا التعريف يعتبر أن سلوك الدولة يبرز من خلال سلوك الأشخاص الذين يعملون باسمها وعليه تصبح السياسة الخارجية على أنها عبارة عن محصلة للقرارات التي يتخذها أشخاص يشغلون المناصب الرسمية في الدولة.

. ويري تشارلز هيرمان "Charles Herman"أن :" السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية"[2].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية** . دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2010 ، ص 20.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** . دار الكتاب العربي ،لبنان ،1985، ص 158.

كما عرفها كذالك على أنها " مجموعة من السلوكيات المتميزة للدولة الناتجة عن مختلف القرارات السياسية التي تم اتخاذها على مستوى فرد أو مجموعة من الأفراد الرسميين".

هذا وقدم "حامد ربيع " تعريفا آخر للسياسة الخارجية يراعي فيه مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية حيث يعتبر أنها: " جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتتدرج تحت هذا الباب الواسع التي تنطلق عليه اسم السياسة الخارجية "[1].

إلا أن أغلب التعاريف رأت أن السياسة الخارجية ذلك النسق و النظام والبرنامج الذي تقوم به الدولة على الصعيد الخارجي والذي يضم جميع السلوكيات والنشاطات، فـ "محمد السيد سليم" حاول أن يعطي تعريفا دقيقا وجامعا حيث يرى أن السياسة الخارجية هي:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجا تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[2].

أما تعريف جيمس روزتو" J.Reseneau" الذي يبدو أكثر تحديدا للسياسة الخارجية ، حيث يرى أنها: " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا "[3]، ويعرفها بعبارة أدق على أنها :" المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها"[4].

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**.ط 2 ، دار النهضة المصرية ، مصر،1998، ص8 .

[2] أحمد نور النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

[3] محمد السيد سليم، المرجع سابق . ص 11 .

[4] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

والواقع أن تعدد التعاريف و تفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي يندرج في إطارها والعلاقة بينهما. فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقا لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة ، تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة، كما أن السياسة الخارجية للدولة تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة، وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.

وقصد التوصل إلى فهم أشمل حول التمييز بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة، فبالإضافة إلى الطابع الخارجي للسياسة الخارجية مقارنة مع السياسة الداخلية حدد الدكتور" محمد السيد سليم " نقطتين أساسيتين من خلالهما يمكننا التفرقة بينهما وهما[1]:

- ✓ أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية داخل الدولة مباشرة على عكس السياسة الداخلية.
- ✓ السياسة الخارجية تتسم بقدر كبير من عدم الوضوح، ذلك أنها ترتبط بباقي الأطراف في البيئة الدولية التي تتسم بالغموض وعدم الاستقرار نظرا لإمكانية حدوث أزمات.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والنشاطات التي تتعلق بالسلوك الخارجي للدولة، كما أنها مجموعة من المراحل والأهداف المسطرة. وعليه فالسياسة الخارجية فهي عملية معقدة تتم بهدف تعظيم المنافع والمكاسب للدولة، حيث يقوم صانع القرار بتحديد أهداف الدولة ثم ترتيبها حسب أهميتها وأولويتها بالنسبة للدولة، ثم القيام بتحديد الخيارات المختلفة لدى صانع

[1] سعد أبو دية، **البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية**، المنظمة العربية للعلوم، الأردن، 1983، ص ص 16- 17.

القرار والتي تمكنه من تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم يتم تحديد مدى ملائمة كل بديل بواسطة صانع القرا، وبناءًا على ما يتم التوصل إليه من نتائج يقوم صانع القرار باختيار البديل الأفضل و المناسب.

المطلب الثاني:محددات السياسة الخارجية.

1- المحددات الداخلية:

وهي تلك المتغيرات الكامنة في بيئة عملية صنع السياسة الخارجية ، والتي تشمل الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ، وكذا الإمكانيات و المقدرات الإقتصادية العسكرية التي تتوفر عليها الدولة ، إضافة طبيعة نظامها السياسي و بنائها الإجتماعي ، وكذا التغيرات الشخصية و مختلف المؤسسات غير الرسمية مثل : الأحزاب السياسية والرأي العام و جماعات الضغط. كل هذه العوامل تجعل الدولة في موقع التأثير على مختلف التفاعلات الإقليمية و الدولية على مستوى النظام الدولي.

أ- المحددات الجغرافية:

تعد العوامل الجغرافية في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية فهي من أكثر مقومات الدولة ثباتا إذ تتضمن العوامل الجغرافية كل من الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية والذي تشترك فيه مع مختلف الدول الأخرى بحدود جغرافية معينة، إضافة المساحة والتضاريس والمناخ كعناصر مكونة لجغرافية الدولة ، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياستها الخارجية . فتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ، ومن ثم تحديد مكانتها الدولية ، أما التأثير غير المباشر فيكون من خلال تحديد نوعية ومدى نجاعة الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية [1].

[1] قاسم دحمان ،مرجع سبق ذكره .ص 31.

فالدولة التي تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي ، من خلال تحكمها في أهم طرق الإتصال والمعابر الدولية نجدها أكثر فاعلية و تأثير في مجريات الأحداث الدولية ، عكس الدول الواقعة في إقليم بعيد عن مختلف هذه الممرات و يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الدولية فتأثيرها يكون محدود نوعا ما.

كما أن المساحة الجغرافية للدولة تلعب دورا مهما في سياسات الدول الخارجية، إذ أن إتساع المساحة يوفر للدولة إمكانية الدفاع أمام الغزو الخارجي ، وكذا توفر الموارد اللازمة للزراعة والصناعة، في المقابل فإن الإتساع الشديد للمساحة قد يكون مصدرا للتهديدات الأجنبية الخارجية. بالإضافة إلى أن طبيعة التضاريس الجغرافية للدولة وكذا طبيعة المناخ السائد به ،كلاهما يؤثران على مركزها الدولي، فمن الصعب على القوي الخارجية الأخرى أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الوعرة والتي تشكل حماية طبيعية لها[1].

ب- المحددات الإقتصادية :

حيث تمثل الموارد التي تتوفر عليها الدولة واحدة من أهم المصادر الرئيسية لقوة الدولة في سياستها الداخلية والخارجية، إذ لا يمكن تصور وجود دولة قوية دون أن تتمتع بمقومات القوة الإقتصادية والتي تتجلى أساسا في توفرها على مختلف الموارد الطبيعية و البشرية التي يجب أن تكون متاحة لدى صانع القرار ، إذ أن امتلاك الدولة لهذه الموارد كمصادر للطاقة من بترول وغاز ، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ، ومختلف المواد الزراعية ، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في استقلاليتها ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة إقتصادية كما تمكنها من الدخول في شبكة من العلاقات الدولية المختلفة، وهو ما يسمح لها بالتأثير على البيئة الدولية المحيطة بها أو الدخول في حروب دولية و القدرة على الإستمرار فيها، إذ أن حاجة الدول لبعض الموارد الطبيعية كان سببا مباشرا

[1] لويس جونس ،**تفسير السياسة الخارجية** .تر:محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ، عمادة شؤون المكتبات ،السعودية ،1989،ص ص 244- 249.

في نشوء العديد من الحروب الدولية سعيًا للبحث عن هذه الموارد. أما الموارد البشرية فتشتمل السكان التابعين للدولة بخصائصهم المختلفة من حيث الحجم و التوزيع، إذ أن توفر الحجم السكاني يوفر للدولة أساسا بشريا أساسا للنمو الإقتصادي وبناء القوة العسكرية، وخاصة إذا كان الحجم السكاني مرتبطا بتوافر الموارد الطبيعية وتوفر القدرة التكنولوجية على الإستفادة من الحجم السكاني[1].

ت- المحددات العسكرية:

إذ لطالما شكلت المتغيرات العسكرية للدولة على مر التاريخ أحد العناصر المهمة التي تعبر عن قوة الدولة ، حيث تشكل المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الرئيسية لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ، إذ أن امتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة و قيادة عسكرية ذات كفاءة ، إضافة لإمتلاكها لتكنولوجيا عسكرية متطورة والتي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما يعطيها وزن وثقل دولي خاصة في مجال التهديد العسكري ، بالإضافة إلى أنه كلما كانت لدى الدولة قواعد عسكرية في مناطق مختلفة كانت لديها سرعة الإنتشار عبر التدخل السريع لحماية مصالحها الحيوية في تلك المناطق و بالتالي يصبح لها قدرة على التدخل في مجريات الساسة الدولية[2].

ث- المحددات السياسية:

والمتمثلة أساسا في طبيعة النظام السياسي في الدولة والذي يلعب دور محوري مؤثر في السياسة الخارجية فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سليمة ، باعتبارها نظم تتسم بالتعددية وإرتفاع نسبة المشاركة السياسية ، وهو على العكس من الأنظمة الشمولية التي تعكس سياسة توسعية عدوانية وتكون عادة مرتبطة بشخصية القائد السياسي.

---

[1] قاسم دحمان ،مرجع سبق ذكره .ص ص31-32 .

[2] أحمد نور النعيمي، مرجع سبق ذكره .ص 255.

بالإضافة لإلى الدور الذي تلعبه المتغيرات المؤسساتية في تحديد توجهات صناع القرار في السياسة الخارجية و التي تظم مختلف الأجهزة والسلطات المعنية بعملية صنع السياسة الخارجية ، ومدى التطور البيروقراطي لهذه المؤسسات بالنظر لكيفية توزيع الأدوار والصلاحيات بينها وكذا مختلف الوسائل المتاحة أمامها للتأثير في السياسة الخارجية .

ج- المحددات المجتمعية:

حيث تعتبر الشخصية الوطنية أهم المحددات المجتمعية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية، وهي مجموعة السمات والصفات العامة التي تشترك فيها جميع مواطني الدولة، وتكون إما دينية أو مذهبية أو لغوية بالإضافة إلى درجة التجانس المجتمعي فالمجتمع الذي تتواجد به أقليات يكون مجتمع غير متجانس وأكثر عرضة للصراعات الداخلية وعدم الإستقرار السياسي، الأمر الذي ينعكس سلبا على بناء الدولة ومن ثم سياستها الخارجية والعكس[1] . إذ أن وجود مشاكل داخلية يؤثر على السياسة الخارجية ذالك أن هذه المشاكل و الصراعات الداخلية تنعكس على السياسة الخارجية للدولة حيث أن النشاط الخارجي يتأثر بحجم الضغوطات التي تفرضها الأزمات الداخلية .

ح- المحددات الشخصية:

حيث تؤثر العوامل الشخصية على عملية صناعة السياسة الخارجية لأية دولة ، وهذا من خلال التركيز على شخصية صانع القرار، باعتبار العامل القيادي يلعب دورا مهما في صنع القرار الخارجي بما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات وتصورات صانع القرار وكيفية تقييمه للموقف[2].

---

[1] ابراهيم بن دايخة ،**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة** .رسالة ماجستير ،جامعة باتنة ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2008-2009،ص 29.

[2] لويس جونس ،مرجع سبق ذكره .ص ص 62-64.

إذ أنه غالبا ما تصنع السياسة الخارجية من طرف العدد القليل من الأفراد والمتمثلين أساسا في الرؤساء أو من يقوم مقامهم غير أن تحديد نوعية ودرجة تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية يتوقف على درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، فكلما زاد إهتمامه بشؤون السياسة الخارجية ازداد تأثير العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية .

2. المحددات الخارجية:

وتشتمل عموما على تلك العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من أفعال وردود أفعال الدول والوحدات الدولية الأخرى ،فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي ، وتكون هذه الحوافز إما ذات طابع صراعي أو تعاوني وهنا تضطر الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز.

أ. النسق الدولي:

ويقصد به بنية النسق الدولي من حيث الوحدات الدولية وكذا القوى المتحكمة في هذا النسق وكيف تتدرج القوى الفاعلة في هذا النسق وطبيعة التفاعلات السائدة فيه .كون صانع القرار يجب عليه فهم هذه التفاعلات، وبالتالي فبنية النظام الدولي لها تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول .والمحيط الخارجي للدولة يتكون أساسا من الجانب المادي الجغرافي ومن الدول والمجتمعات ،فالتغير في هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار[1].

ب. التكتلات الدولية :

كما أن أشكال الأحلاف والتكتلات الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية ،فسياسات الحلف وتوجهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء الإنفراد بالمواقف خاصة المواقف الصادرة عن الأحلاف ، فكل الوحدات الدولية تؤمن بفكرة الإعتماد المتبادل بين الدول والتي

[1] إبراهيم بن دايخة ، مرجع سبق ذكره.ص 32.

تعني ترابط المصالح داخل المجتمع الدولي ،كما أن ما تفعله الدولة" أ" سوف تتأثر به باقي الدول الأحرى كالأزمة المالية العالمية[1].

وبالتالي ومع تزايد درجة الإعتماد المتبادل أصبحت التكتلات الدولية كمعطي أساسي مؤثر على السياسة الخارجية ولا سيما التكتلات الإقتصادية والعسكرية في ظل ظاهرة تنامي ظاهرة العولمة .

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

إن تحقيق أهداف السياسة الخارجية راجع إلى استعمال مجموعة من الأدوات وتسخير مجموعة من الأنشطة والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف ، فالواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف ، ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحدد لمعالم تلك السياسة وتوجهاتها. وعليه فأدوات السياسة الخارجية تتمثل في تلك الموارد الإقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.

وقد حددت مارغريت هيرمان أدوات السياسة الخارجية كما يلي :

1. الأدوات الدبلوماسية :

والمتعلقة أساسا بمختلف السياسات والمهارات التي تستعملها الدولة في التعبير عن نفسها وتمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى مختلف العمليات الدبلوماسية والسلمية المعبرة عن توجهات تلك الدولة اتجاه القضايا والأزمات المختلفة، عن طريق مختلف أشكال التفاوض والوساطة والتحكيم ، وكذا مختلف الأنشطة الدبلوماسية التي تهدف إلى الشرح و التعبير عن سياسات ومواقف دولة ما إزاء القضايا الدولية والهادفة إلى حماية رعاياها و ممتلكاتهم في الخارج . وتظهر الأدوات الدبلوماسية أكثر من خلال درجة التمثيل الدبلوماسي، عبر مختلف البعثات الدبلوماسية الرسمية من قنصليات وسفارات تلك الدولة في الخارج، بالإضافة إلى مختلف أشكال التفاوض و التعاون الدبلوماسي، عبر تبادل

[1] لويس جونس ،مرجع سبق ذكره ،ص 86.

الزيارات والبعثات الدبلوماسية واللجان المشتركة. إذ تهدف الأدوات الدبلوماسية في مجملها إلى تنسيق المواقف ، و التشاور في القضايا الإقليمية والدولية[1].

2. الأدوات الإقتصادية :

والمتمثلة أساسا في مختلف الأنشطة والسياسات في إدارة واستغلال الموارد المتاحة أمام صانع القرار من موارد طبيعية وبشرية و من ثم توزيع الثروة الإقتصادية للدولة وبذلك تشمل الأدوات الإقتصادية على تلك الأنشطة و المساعدات الإقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تقديم المعونات، وكذا المعاملات التجارية مع غيرها من الدول الأخرى .بالإضافة إلى أدوات الحماية التجارية، عبر فرض أو إلغاء التعريفات الجمركية وكذا من خلال عملية المقاطعة والعقوبات الإقتصادية المختلفة ، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة والتي تهدف غلى تسهيل المبادلات التجارية من خلال عقد الاتفاقات التجارية والتحالفات الإقتصادية التي تتيح لها مختلف المعاملات التفضيلية في المبادلات التجارية كمنح إمتياز الدولة الأولى بالرعاية [2].

3. الأدوات العسكرية:

والتي تعبر عن مختلف السياسات والإستراتيجيات التي تستعملها الدولة في التعبير عن مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم، الموجه ضد الوحدات الدولية الأخرى، حيث تشتمل الأدوات العسكرية المتبعة لتنفيذ السياسة الخارجية تلك المقدرات العسكرية بما فيها إنشاء قوات مسلحة و تدريبها و توزيعها بغرض إستعمالها أو التهديد باستعمالها عن طريق تقديم

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره .ص 91.

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

مختلف المساعدات العسكرية و التعاون العسكري، بالإضافة إلى عقد الأحلاف العسكرية و اتفاقيات الدفاع المشترك [1].

4. الأدوات الإستخباراتية :

والمقصود بها تلك المهارات والوسائل والسياسات الإستخباراتية المستعملة لجمع وتفسير مختلف المعلومات المتعلقة ب تحركات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى ، والتي تلعب دورا مهما في بلورة أفكار وتصورات صناع القرار حول البيئة الخارجية ، كما تشمل مختلف أدوات وعمليات التجسس مكافحته و التخريب عبر توظيف العملاء ، بهدف جمع المعلومات الإستخباراتية التي تساعد صناع القرار على وضع الخطط المختلفة بناءًا على هذه المعلومات.

5. الأدوات الرمزية :

وتشمل مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية والتي تستهدف بصورة أساسية نخبة المجتمع وبصورة ثانوية المجتمع ككل ، فالأدوات الإيديولوجية إنما تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجية في أنها ترتكز على توظيف الإنتاج الثقافي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى وتتجلى في الإعلام، الروايات، المهرجانات، السينما، والمجلات والملتقيات وغيرها.

6. أدوات السياسة الداخلية :

تتمثل أدوات السياسة الداخلية في تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية . بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ، وهي تأخذ الطابع غير الرسمي للدولة من خلال الفعاليات الوطنية من هيئات المجتمع المدني ، الأحزاب ، تنظيمات جماهيرية ، حيث تقوم

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره .ص 91.

بالتعبير عن مطالب آراء وتصورات النظام السياسي دون قيود والتي من الممكن أن تفرض في حال القيام بها من طرف الوسائل الرسمية [1].

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره .ص 91.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية.

المطلب الأول: إقتراب القيادة السياسية.

إن القيادة في إطارها العام ظاهرة موجودة في مختلف مجالات الحياة في إطارها السياسي، على اعتبار أنها أحد متغيرات النظام السياسي لما لها من دور مهم في صياغة وتنفيذ السياسات العامة على المستويين الداخلي والخارجي.

ولقد تعددت تعريفات القيادة السياسية وذلك راجع لتعقد مفهوم القيادة بما يتضمنه من أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية. الأمر الذي أدى إلى عدم وضع تعريف نظري دقيق و واضح لها.

وهناك من يعرف القيادة السياسية على أنها: " مجموعة السلوكات التي يمارسها القائد في الجماعة والتي تعد محصلة للتفاعل بين شخصية القائد والأتباع و خصائص المهمة والنسق التنظيمي والسياق الثقافي المحيط، وتستهدف حث الأفراد على تحقيق الأهداف المنوطة بالجماعة ، بأكبر قدر من الفاعلية التي تتمثل في كفاءة عالة في أداء الأفراد، مع توافر درجة كبيرة من الرضا، وقدرًا عاليا من تماسك الجماعة"[1].

ويمكن إعتبار التعريف الذي قدمه جلال معوض كأكثر التعريفات تعبيرا عن مفهوم القيادة إذ يعرفها على أنها:" قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع ويتم ذالك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم و المبادئ العليا للمجتمع "[2]

---

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ، المناهج و الإقترابات و والأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 223

[2] جلال عبد الله معوض، القيادة و الاستقرار السياسي في ماليزيا 2000 – 2009.المركز الديمقراطي العربي، الموقع الإلكتروني:تاريخ الإطلاع 2017/04/22 ، على الساعة 12:30، نقلا عن :

http://democraticac.de/?p=34241

وعليه فالقائد السياسي هو محور العملية السياسية ، والظاهرة القيادية لأنه من جهة يشغل قمة هرم السلطة في النظام السياسي ، ومن ناحية أخرى عليه أن يؤدي عدة وظائف لها آثار هامة في حياة وتطور النظام والمجتمع السياسي بإعتباره أداة تخطيط وأداة وفاق بين شرائح المجتمع [1].

إذ أن الباحثين غالبا ما يركزون على القائد السياسي كفرد، باعتباره العنصر الأكثر أهمية والأسهل في تتبع خصائصه وتأثيره كونه الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه أي رئيس السلطة التنفيذية أو رئيس الدولة وعليه ينظر إلى القيادة بشكل عام على أنه تمثل عملية تفاعل بين الحكام والمحكومين، ضمن إطار يجمعهم التاريخ المشترك والإيديولوجية والمصلحة المشتركة ، بواسطة مؤسسات محددة والتي من وظائفها تنظيم هذه العلاقة[2].

وعليه فقد تعددت منظورات إقتراب القيادة السياسية مع الأخذ بعين الإعتبار التداخل فيما بينها حيث نجد:

1. **المنظور النفسي:** والذي يركز على التفاعل والعلاقة بين الشخصية والبيئة وأهمية الموقف في العلاقة القيادية. فالقيادة حسب هذا المنظور هي مجرد وظيفة من وظائف الجماعة، فهي عبارة عن نوع من أنواع التخصص ضمن الجماعة. وقد اهتم كل كمن هارولد لاسويل و إريك إريكسون بدراسة أثر العوامل الشخصية في القيادة السياسية ، فاعتبر لاسويل أن القائد السياسي هو إنسان يحول مشاكله الشخصية إلى قضايا عامة . بينما يرى إريكسون القائد

[1] جلال عبد الله معوض، دراسة القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية.ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة،الموقع الإلكتروني : تاريخ الإطلاع 2017/04/22 ، على الساعة 12:30، نقلا عن : http://bohothe.blogspot.com.eg/2010/03/blog-post3886.html

[2] قاسم دحمان، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**.إصدارات إي-كتب ،لندن ، 2016،ص 47.

[2] أحمد سيد حسين ، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة :روسيا في عهد بوتين** .بيت النهضة ، بيروت ،2015 ،ص 58.

السياسي على أنه شخص يجد الحل لمشكلاته الشخصية عن طريق تحويل أو تغيير وضع إجتماعي كبير [1].

2. **المنظور السياسي:** ويهتم هذا المنظور بدراسة السلطة التنفيذية عبر نظم الحكم المختلفة من حيث تشكيلها الداخلي، وعلاقتها مع السلطات الأخرى، والأحزاب السياسية، والتنظيمات المجتمعية، كما يهتم بمصادر القوة: القدرة والشرعية والمؤسسية[2].

3. **المنظور الإجتماعي :** يركز هذا المنظور على القيادة من جانب القوة أو التأثير أي المن حيث القدرة والنفوذ في التجمعات الإنسانية ، حيث تشمل ممارسة القوة وظائف تحديد أهداف المجتمع وغاياته، وإيجاد الهياكل اللازمة لتحقيق الأهداف، وكذا المحافظة على تلك الهياكل وصيانتها. ومن أبراز من اهتم بالقيادة من هذا المنظور نجد ماكس فيبر و روبرت ميتشلز، فبينما اهتم فيبر بالسلطة، ركز ميتشلز على لأسباب ظهور القيادة وسيكولوجية القادة [3].

4. **المنظور التنظيمي:** يهتم هذا المنظور بالقيادة من حيث مفاهيمها وأنماطها وطرق تطويرها وتنمينها في سياق منظم وفي جميع أنواع التنظيمات، سواء كانت إدارية أو صناعية أو تجارية أو سياسية أو غير ذلك من المجالات.

و في ذات الإطار فقد تعددت النظريات التي تفسر ظاهرة القيادة ومن أهمها نجد:

أ- **نظرية السمات :** تقوم هذه النظرية على افتراض مفاده أن ظهور شخص ما كقائد واستمراره في القيادة يعود إلى تمتعه بصفات شخصية معينة تجعل من الآخرين يقبلون قيادته لهم ، كما ترى أن القائد يولد قائدا، وأنه لا يمكن لشخص لا يملك صفات القيادة أن يصبح قائدا

[1] أحمد سيد حسين،مرجع سبق ذكره ،ص 58.

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

فبالرغم من كون سمات القيادة عامة ومشتركة ومهمة لكل قائد، إلا أنها غير كافية ليصبح قائدا طفئا ، فالسمات تتأثر بالظروف المحيطة بالموقف وبالتفاعلات المجتمعية[1].

وهو ما ذهب إليه مارفين سو وغيره من علماء الإجتماع حين إعتبر أن نظرية السمات أبرزت مدى العلاقة بين خصائص القائد وسماته الشخصية، حيث أن القائد له صفات مميزك من ذكاء والمؤهلات العلمية والخبرة مما يجعله مميزا عن غيره.

ب- **نظرية الموقف:** تقوم هذه النظرية على أساس أن بروز القائد يتوقف على تصرفه في مواقف معينة وفقا للظروف المحيطة به خلال التفاعل المباشر بين الناس في تلك المواقف، وليس نتيجة لصفات معينة يتمتع بها شخص ما. كما أن هذه النظرية ترى بوجود شروط يجب توفرها في شخص القائد كاستعداده الشخصي وقدراته وثقافته وخبرته، فحين يتوافق الظرف الموضوعي مع الشرط الذاتي يبرز القائد.فالقائد الذي يبرز في وقت الأزمات مثل الحروب وغيرها لا يصلح لقيادة المجتمع وقت السلم وعليه فهذه النظرية تؤكد على الظرف الموقفي الذي يكون له الدور الأساسي في بروز القائد[2].

ت- **النظرية الوظيفية:** تنظر هذه النظرية إلى القيادة على أنها وضيفة تنظيمية، تهدف إلى استخدام جميع القوى والموارد المادية والبشرية المتاحة أفضل استخدام في نطاق جميع المستويات التنظيمية وتوجيهها إلى تحقيق أغراض وأهداف معينة تحقيقا للسياسة العامة أو تدعيما لها. وبالتالي حسب هذه النظرية القيادة تعبر عن كل النشاطات التي يمارسها شخص للتأثير في الناس و جعلهم يتعاونون لتحقيق الأهداف التي يرغبون في تحقيقها.

[1] أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

ث- **النظرية التفاعلية:** وفقا لهذه النظرية فإن القيادة هي محصلة لشخصية الفرد وتفاعله الديناميكي مع البيئة الإجتماعية ،فلا بكفي التركيز على السمات أو الموقف ،بل على خصائص الجماعات الإنسانية وآلياتها في تحقيق أهدافها[1].

كما تركز هذه النظرية على وجود تكامل و تفاعل بين القائد ومختلف متغيرات القيادة، أي القائد ونشاطه في الجماعة، الجماعة نفسها من حيث بنائها والعلاقة بين الأفراد، المواقف، كما تحددها العوامل المادية وطبيعة العمل وظروفه[2].

من خلال هذه النظريات يتضح لنا تداخل عوامل عديدة في تحديد دور القيادة في النظام السياسي ممثلة في شخصية القائد السياسي، من خلال صفاته الشخصية والنفسية والسلوكية، وكذا إنتماءاته الإجتماعية والوظيفية بالإضافة إلى خبرات القيادة السياسية وإمكاناته وطموحاته المختلفة .

المطلب الثاني:نظرية الدور الإقليمي.

يهتم اقتراب الدور بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث أن صانع القرار في السياسة الخارجية يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو القيام ببعض المهام على مستوى النظام الإقليمي والدولي ، فهو يتصور أن دول العالم وكأنها تلعب أدوارًا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية أو تعاونية.

حيث يعتبر إقتراب الدور بأن مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والإلتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم ، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية

[1] أحمد سيد حسين، مرجع سابق، ص ص 61.

[2] المرجع نفسه ،ص ص 47-48 .

الموضوعية ، وعليه فمفهوم الدور ينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية معينة وذالك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية [1].

يرجع اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية،إذ كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل القيادة الإجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع ، حيث يصف بروس بيدل نظرية الدور :

"بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة مع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها "[2].

إثر النجاح الذي حققه الاقتراب في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الاجتماعية حاول بعض الباحثين في علم السياسة استخدامه في تحليل الظواهر السياسية ، حيث قام الباحث "كال هولستي" kal holtsi" بكتابة مقال عام 1970 بعنوان :" تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية ". "National rol conceptin in the study of foreing policy"حيث أكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف[3].

وبالتالي فقد تمحورت أفكار هذا الإقتراب حول أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى التأكيد على مدى صحة الإقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في :

- ✓ ما هي مصادر تصورات و إدراكات صناع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي؟

---

[1] عبد القادر دندان ، **الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الإستمرار والتغير** . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة باتنة ، ص 31.

[2] bruse biddel and edwin thomas : role theory ;concepts and research newyork ,london,sydny : willy and roons,1966,p8.

[3] سفيان صخري ، **إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ، **جريدة اليوم الجزائرية** ، العدد 2774، 25 مارس2007، ص 8.

- ✓ ما طبيعة الظروف التي نشأ و تكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم على المستوى الخارجي ؟
- ✓ ما تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج ونشاطات الدولة الخارجية؟.
- ✓ ما مدى توافق البرامج والإستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج ؟

غير أنه وبالنظر إلى تنوع تطبيقات نظرية الدور في علم الإجتماع و الغموض الذي يميز المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها من مفاهيم نفسية واجتماعية فقد اشتملت على عدة مداخل فكرية تختلف في تحليلها للقضايا المرتبطة بالدور مختلفة، وقد حددها بروس بيدل خمسة مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور والمتمثل حسبه في[1]:

1. **المدخل الوظيفي:** يركز هذا المدخل عموما على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة إجتماعية مهمة ضمن نظام اجتماعي مستقر والذي يفسر، فالأدوار تفهم من خلال التوقعات المعيارية المشتركة التي تصف وتفسر تلك السلوكات، ويفترض بالفواعل في النظام الإجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير الإجتماعية ويطابقون سلوكهم معها[2].
2. **المدخل البنيوي :** يولي هذا المدخل إهتمامة قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، إذ لا يعطي إهتمام كبير لمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية، وبالتالي يركز هذا المدخل أساسا على البنية المجتمعية التي تظم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك أي نفس الأدوار .

[1] عبد القادر دندان ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[2] Andreas Bertels mark may, functional role theories of reorientation and content with a case study from spatial cognition .Date of arival : 30/04/2017 ,on the hour 17:45, according to : http://www.springerlink.com

3. **المدخل التفاعلي الرمزي:** يذهب هذا الدور إلي التركيز على أداء مختلف الفواعل الفردية وتطور الأدوار و وكذا مختلف المفاهيم المعرفية التي يدرك من خلالها الفاعلون الإجتماعيون أدوارهم ويفسرن بها سلوكياتهم ويتم ذلك عبر التفاعل الإجتماعي.

4. **المدخل التنظيمي :** يركز هذا المدخل على دراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية ، وساهم في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور يرتكز على النظم الإجتماعية، فالأدوار ضمن هذه التنظيمات الإجتماعية تتحدد وفقا للوضعية الإجتماعية للفرد داخل النظام أي حسب مكانته الإجتماعية.

5. **المدخل المعرفي :** ويهتم هذا الدور بدراسة العلاقة بين توقعات الدور والسلوك ،من خلال الاهتمام بالظروف الإجتماعية المؤثرة على تحديد التوقعات و أداء السلوك الإجتماعي، وبالتالي اهتم هذا المدخل بالطريقة التي يدرك بها الشخص توقعات الآخرين ، و بأثر هذا الإدراك على سلوكه[1].

[1] عبد القادر دندان ، مرجع سبق ذكره ، ص33.

المبحث الثالث: العوامل السيكولوجية وصناعة القرار في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مقترب البيئـة النفسية للقائد السياسي:

يتضمن البيئة النفسية العديد من العمليات المعرفية، و نقصد بها العمليات الذهنية المتعلقة بالتفكير و حل المشكلات و تطوير المفاهيم ، التي يفسر من خلالها القائد السياسي أو صانع القرار المعلومات الواردة إليه و يحدد كيفية تعامله مع العالم المحيط به، و هذه المفاهيم و التصورات و العقائد هي ما يعبر عنها بالبيئة النفسية، أي أنها باختصار التصور الذاتي لصانع القرار السياسي عن البيئة المحيطة به[1].

و تعرف البيئة النفسية على أنها "مجموعة المفاهيم و التصورات و العقائد و الخصائص المرتبطة بصانع القرار الذي يتصرف في مجال السياسة الخارجية بناء على رؤيته الذاتية للمتغيرات الموضوعية و ليس بناءا على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات "و يربط كل من "هارولد و مرغريت سبروت " دور العوامل النفسية بتصور و إدراك صناع القرار لها و بالتالي يكون أثرها مرهون بمدى الإهتمام الذي يخصه لها صناع القرار ، فالأفراد يتصرفون وفق ما يتصورونه عن العالم المحيط بهم و ليس بالضرورة تطابق هذا التصور مع الواقع العملي أو الحقيقي ، وبالتالي وجب التمييز بين البيئة كما ندركها أو نتصورها و بين البيئة كما هي موجودة فعلا[2].

و تختلف عناصر البيئة النفسية حسب اختلاف كل تعريف أو المفهوم الذي يعطيه الباحث لهذه البيئة ، غير أنه يمكن حصرها في : التصورات ، الإدراكات و العقائد.

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق السياسي العقدي لرجب طيب أردغان ،مجلة رؤى إستراتيجية** . 3013، ص 11.

[2] عديلة محمد الطاهر ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسنطينة ،2005، ص 22.

1. التصورات :

و التي يقصد بها أساسا بأنها " الإنطباع الأولي و العام للقائد السياسي عن موضوع معين دون التعمق في تحليل ماهية هذا الموضوع "، فالفرد يصور انطباعات أولية عن الظواهر المحيطة به و التي تؤثر في قدرته على تحقيق أهدافه.

و في هذا يقول بولدينغ كينيث "إن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات و سلوكيات الأمم لا يتصرفون بناءا على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر عما يعنيه ذلك و لكن بناءا على تصوراتهم للموقف" [1].

و يعتقد بهذا أن الصور أو الإنطباعات التي يطورها الفرد عن البيئة العملية مرتبطة بالثقافة السياسية لصانع القرار خيراته الاجتماعية و خصائصه الشخصية.

2. الإدراكات:

حيث أن الإدراك كمتغير معرفي يلي التصوير مباشرة ، إذ أن صناع القرار أثناء ممارستهم لحياتهم اليومية يستقبلون مجموعة من المعلومات التي ترتبط بمواقف البيئة العملية، و التي تخلق لديهم وعيا ذاتيا بهذه المواقف، و من ثم يصر الإدراك وسيلة ربط بين بيئة صناع القرار العملية و بيئتهم النفسية. و عليه فالإدراك يعرف على أنه " تغيير عن وعي الفرد بالقضايا الموضوعية المرتبطة بموقف معين"[2].

و تتجدد عملية الإدراك وفقا لعوامل عديدة منها [3]:

- ✓ الأهداف العامة لصناع القرار، و التي تؤثر بشكل متواصل و مستمر على إدراكه للأمور حسب موقع هذه الأخيرة من أهدافه.

---

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره. ص 432

[2] المرجع نفسه. ص 418.

[3] عديلة محمد الطاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

- ✓ التجربة السابقة لصانع القرار فيما يخص البيئة التي يتفاعل معها فهي تحدد بدرجة كبيرة ما ننتظره من رد فعل أو سلوك معين صادر عنه.
- ✓ القناعات الراسخة لدى صالح القرار نتيجة تكوينه الثقافي و الاجتماعي و السياسي العقائدي.

3. العقائد:

المقصود بالعقائد الأحكام الذاتية التي نصف ظاهرة او أسلوبا بصفة محددة ، و هي تتصرف إلى الأحكام الذاتية التي يطورها الفرد من خلال خبرته في التعامل مع العالم المحيط به [1].

و تنقسم العقائد إلى عقائد فلسفية تتميز بطول الاستقرار و صعوبة التغيير، و عقائد تتعلق بالإستراتيجية و التكتيك و هي أقل إستقرار و ثباتا . إذ أنها ترتبط مباشرة بالواقع لذا قد يغير القادة عقائدهم الأدائية عندما يتبين لهم أنها تتفق مع حقائق الواقع[2].

و عليه تكتسي العقائد أهمية بالغة لدى صناع القرار في ترجمت بيئته العملية على بيئته نفسية و في تفسير وتحديد سلوكياته.

المطلب الثاني: دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية.

يؤدي الجانب الشخصي دورا كبيرا في صناعة القرار على الصعيد الداخلي و على الصعيد الدولي والذي قد يسهم بدرجة أو بأخرى في توقع ذلك القرار و تحليل نتائجه أكثر من أي عامل آخر. فالسمات الشخصية والإيديولوجية التي يؤمن بها صانع القرار يمكن أن تؤثر و تترك بصماتها على قرارات السياسة الخارجية، باعتبار أن سلوك الدولة يعبر عنه عبر سلوك مجموعة الأشخاص الذين

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سبق ذكره. ص 14

[2] المرجع نفسه.ص28.

يتخذون القرارات باسمها، فالدور الرسمي و الكاريزمي الذي قد يتمتع به متخذوا القرار من الممكن أن يسهم في خلق تأثير لقراراتهم على سلوك الدولة اتجاه البيئة الدولية .

وفي هذا الإطار تبرز أهمية العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وخاصة في دول العالم الثالث، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي وتغييب مختلف المؤسسات أو غيابها حقيقة مقارنة بالدول المتقدمة، وبذلك يبرز الجدل أهمية الدور الذي شخصية القادة السياسيين ومدى تأثيرهم على صنع السياسة الخارجية ومن ثم توجهاتها.

أولا : تعريف الشخصية:

الشخصية هي مصطلح يجد جذوره في مجال علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، حيث تعددت التعاريف حول هذا المصطلح. غير أن من أهم التعريفات لمصطلح الشخصية نجد :

- ✓ تعريف ألبورت "Gordon Alport" الذي يرى أن الشخصية : " هي التنظيم الديناميكي لدى الفرد و الذي يشكل مختلف النظم النفسية التي تحدد خصائص سلوكه وتفكيره ".
- ✓ وتعرف الشخصية أيضا على أنها:" نظام متكامل من مجموع الخصائص الجسدية و الوجدانية والروحية والإدراكية التي تعين هويته وتميزه عن غيره من الأفراد تميزا بينا، وكما تبده للناس أثناء العمل اليومي"[1].
- ✓ كذلك تعرف الخصائص الشخصية بأنها:" مجموعة الدوافع الذاتية و الخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية ".وتشمل هذه السمات والخصائص
- ✓ معتقداتهم وقيمهم و خبرتهم و تكوينهم الاجتماعي[2].

---

[1] زنودة منى ، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية :دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون و جورج والكر بوش** . مكتبة الوفاء القانونية، 2014، د ب ن، ص 31.

[2] بولكاحل ابراهيم ، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة** .مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ،جامعة باتنة ،2009، ص 11

وعليه فان شخصية الإنسان عبارة عن مجموعة من الصفات النفسية و الجسمية التي تميزه عن غيره و تحدد كيفية تعامله مع بيئته، إذ تتأثر شخصية الإنسان بمجموعة من المحددات المتعلقة به وكذا ببيئته و التي تساهم في تكوينه الشخصي، وهي تختلف بين محددات بيولوجية، ومحددات وراثية، أو حتى اجتماعية و أخرى ثقافية، حيث أن كل سمة من سمات شخصية الفرد تعتبر نتيجة لتفاعل معقد بين جميع هذه المحددات على اختلافها [1].

إذ توصل علماء النفس إلى وجود مجموعة من الحاجات و الدوافع التي لها تأثير مباشر على سلوك الفرد، و بالتالي نمط شخصيته، إذ تعتبر مارغريت هيرمان "Margret Herman" من رواد هذا المجال وخاصة في دراسة دور الشخصية في السياسة الخارجية ، ومن حيث تأثير الصفات والمميزات الشخصية على تصرفات القائد السياسي حيث رأت أن هناك سمات شخصية مرتبطة بالسياسة الخارجية والممثلة في : الدافع نحو القوة، الحاجة إلى الانتماء، الحاجة إلى الانجاز، و إحترام الذات، النزعة نحو السيطرة و الخضوع. وقد توصلت أبحاث علم النفس الاجتماعي حول تأثير الدافع نحو القوة على السلوك السياسي للفرد، إلى أن الأشخاص الذين يتوفرون على قدر عالي من الحاجة إلى القوة هم الأفراد الأكثر تطلعا إلى المناصب القيادية كوسيلة لتحقيق سيطرتهم على الآخرين[2].

وقد حددت مارغريت هيرمان "Margret Herman " مجموعة من الشروط توفرها يكون لشخصية الرئيس أو صانع القرار تأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية والتي يمكن إجمالها فيما يلي[3] :

1. درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية ،حيث انه كلما ازدادت درجة اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية ،ازداد اثر هذا العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة

[1] زنودة منى، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .
[2] لويس جنسن، مرجع سبق ذكره ،ض 15 .
[3] المرجع نفسه، ص ص ، 16-18 .

الخارجية، وهنا يبرز اثر هذا العامل على السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين الذي يولي اهتماما واضحا و كبير لما يحدث على لساحة الدولية .

2. كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد تأثير المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية وهذا ما ينطبق بشكل واضح على مكانة الرئيس فلاديمير بوتين نظرا لما يتمتع به من صلاحيات واسعة النطاق على مستوى هيكل صنع القرار، وهو ما مكنه من فرض توجهاته الشخصية على قرارات السياسة الخارجية الروسية.

3. تمتع الرئيس أو صانع القرار بشخصية كاريزمية، حيث تلعب الشخصية الكاريزمية دورا مهما في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية والتي تستمد قوتها من الولاء الشعبي الكبير، وهو ما يخلق في نفوس جماهيره ميلا إلى الثقة في معتقداته و أفكاره و أرائه و تصوراته لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية، وهو ما يعطي له مجالا واسعا في أن يرسم و يقرر السياسة الخارجية وفق ما يراه و يعتقده مناسبا[1].

4. كلما اتسمت المواقف المتخذة بالغموض، و عدم التوقع ازداد اثر الخصائص الشخصية للقائد السياسي في عملية صنع السياسة الخارجية، بحيث تتسم هذه المواقف بضعف المعارضة السياسية للخيار الذي يتبناه القائد السياسي، و ذلك نتيجة لغموض الموقف وعدم توقعه.

5. تتفاوت تأثيرات الخصائص الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية طبقا للظروف التي تصنع في إطارها القرارات، إذ انه خلال الأزمة يزيد دور تأثير شخصية القائد السياسي في اتخاذ القرار خاصة مع ما يتميز به من ضيق الوقت و تعذر اخذ الاستشارة من الآخرين .

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ،ص 378 .

6. كما تلعب الخبرة السابقة للقائد السياسي في شؤون السياسة الخارجية دورا مهما في زيادة أهمية وحجم تأثيره على عملية صنع قرار السياسة الخارجية، حيث أن خبرته تساعده في تكوين آراء وعقائد واضحة عن الأسلوب الأمثل لإدارة السياسة الخارجية .

7. طبيعة النظام السياسي كذلك تلعب دور كبير في تعظيم دور العوامل الشخصية فالنظم التسلطية يتمتع القادة فيها بهامش من حرية التصرف، وخاصة في مجال الشؤون الخارجية فهم الذين يرسمون و يوجهون السياسة الخارجية، ما يجعل القيود المفروضة عليهم جد محدودة و بالتالي تزايد تأثير خصائص شخصية صانع القرار على توجيه السلوك الخارجي للدولة [1].

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سبق ذكره ،ص 378 .

الفصل الأول:التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية

تمهيد

بعد انهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1990 عانت روسيا من مشاكل عديدة سياسية وإجتماعية وإقتصادية وأمنية وغيرها، وعليه سعت روسيا بقيادة فلاديمير بوتين عقب توليه الحكم بعد سلفه بوريس يلتسن في سنة 2000 إلى إصلاح السياسة الداخلية و الخارجية .

فمنذ وصوله إلى سدة الحكم وتوليه السلطة لثلاث عهدات وهو يحاول استعادة أمجاد الإمبراطورية السوفييتية من جديد ، رغبة منه في استعادة التوازن على الساحة الدولية، من خلال القيام بعدة تحركات و إصلاحات تعجل بعودتها السريعة. ومن أجل التصدي لحالة الفشل التي وصلت إليها الدولة . كما عمد بوتين إلى وضع إستراتيجية متعددة الأبعاد بما يتلاءم و تلك الرهانات خاصة من حيث النظرة الروسية اتجاه علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وضغوطات هذه الأخيرة عليها نتيجة التوسعات الغربية نحو العمق الإستراتيجي الروسي، وهو ما أدى التغير في توجهات السياسة الخارجية الروسية بقيادة فلاديمير بوتين خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط وسوريا، من خلال إعادة رسم مصالح روسيا فيها وفقا للتطورات والمستجدات التي تسير بوتيرة متسارعة.

المبحث الأول : التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين.

المطلب الأول : التحولات السياسية و الإقتصادية لروسيا في عهد بوتين .

أولا: التحولات الإقتصادية :

عند تسلم "فلاديمير بوتين" Vladimir poutin مقاليد السلطة سنة 2000 كانت روسيا تعيش أزمة إقتصادية خانقة من تضخم وإنخفاض في الإنتاج، أزمات في الميزانية و إرتفاع الديون الخارجية حيث وصلت إلى 200 مليار دولار. و استثمارات ضئيلة إضافة إلى تراجع الإحتياطات الذهبية، إلى جانب تفشي الفساد والرشوة وسيطرت عصابات المافيا على جل ميادين النشاط الإقتصادي والمالي، وبالتالي إنعكست كل هذه العوامل على السياسة الخارجية الروسية مما أدى إلى تراجع دور روسيا في الإقتصاد العالمي جراء إنشغالها بمشاكلها الداخلية[1].

فبعد أن كادت روسيا أن تعلن إفلاسها خلال الأزمة الإقتصادية التي واجهتها سنة 1998 ، ركز بوتين عقب وصوله إلى الحكم على عملية تنمية الإقتصاد الروسي كبداية أولى للصحوة الروسية ، من خلال خلق بيئة اقتصادية جديدة تسعى للنهوض بالإقتصاد الروسي في جميع مجالاته ، ونتيجة للسياسات التي انتهجها بوتين خاصة خلال ولايتيه الأولى والثانية، شهد الإقتصاد الروسي نمو كبيرا وصل إلى حد الطفرة ، حيث إزداد التحسن في مناخ الإستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وهو ما مكن روسيا من القدرة على تسديد ديونها.

وقد جاءت سياسات بوتين في المجال الإقتصادي معتمدة على تنمية قطاعين أساسيين يدران عوائد كبيرة وسريعة للخزينة الروسية وهما : قطاع الطاقة وعوائد صادرات الأسلحة الروسية ، حيث عمد بوتين إلى إستعادت دور الدولة في هذين القطاعين اللذان اعتبرهما مهمين من أجل تطوير الإقتصاد الروسي عبر الزيادة في حجم الإستثمارات الحكومية فيهما، على اعتبار أن روسيا ما تزال دولة عملاقة

[1] محمد مجدان، **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**. المجلة العربية للعلوم السياسية. ص 46-47.

ورائدة في مجال الطاقة. وبذالك أصبحت روسيا تمتلك سابع أكبر إحتياطي نفطي في العالم ، كما أنها أكبر دول العالم من حيث إحتياطات الغاز الطبيعي بنسبة 35٪ ، لتصبح بعدها أكبر منتج للنفط في العالم سنة 2006، وهو ما انعكس على مكانة روسيا في الإقتصاد العلمي جراء تزايد النفوذ الروسي في الأسواق العالمية و خاصة الأوروبية، كل هذا سمح لروسيا ببناء سياسة طاقوية تضمن إستقلالية القرار الخارجي لها وتطوير قدراتها الدفاعية، لتصبح ذات قدرة على التأثير مما يمكنها من ممارسة دور فعال على المستويين الإقليمي و العالمي[1].

وعلى هذا الأساس نجحت السياسات التي انتهجها بوتين في إستعادة الإقتصاد الروسي لعافيته ليحقق معدلات نمو متزايدة ، مكنتها من إحتلال المرتبة السادسة عالميا من حيث الناتج القومي الإجمالي ، وأصبحت لدى روسيا ثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الأجنبية و أقل مستوى للدين الخارجي[2].

ومن ناحية أخرى أحدث بوتين نقلة نوعية في القدرات العسكرية الروسية لتستعيد روسيا مكانتها كقوة عسكرية عظمى بعد التدهور الحاد الذي شهدته خلال التسعينات ، حيث ساعد التحسن في الأوضاع الإقتصادية على توفير التمويل والدعم اللازم ، إذ تم التصديق وفي سنة 2008 على البنية الجديدة للجيش والأسطول الروسي حتى عام 2020 ، والتي تضمنت تغييرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة بحيث يتألف من وحدات صغيرة العدد وسريعة الإنتشار محليا وإقليميا ، مزودة بأسلحة متقدمة وتقنيات حربية خاصة ومستعدة للتعامل الفعال مع المخاطر والتهديدات المحتملة [3].

وعليه يمكن القول أن بوتين نجح في الحد من التدهور الذي عانت منه روسيا واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم من خلال عمله على إعادة البناء الاقتصادي الداخلي و النهوض بالمقدرات الشاملة

---

[1] محمد مجدان، مرجع سابق، ص 48.

[2] أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة :روسيا في عهد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

[3] نورهان الشيخ، **القيادة المحسوبة:كيف إستعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا**. مجلة السياسة الدولية ، العدد 195، 2014، ص 85.

لروسيا، التي تمكنها من استعادت مكانتها إقليميا و دوليا، وذلك عبر تجاوز الوضع الاقتصادي غير المستقر وإعادة التماسك الاقتصادي الروسي ، وفي كل هذا استطاع بوتين بناء القوة الذاتية الروسية باستقلالية عن النماذج الغربية الجاهزة مستفيدا مما تمتلكه روسيا من مقومات مهمة.

ثانيا: التحولات السياسية:

كان لنجاح بوتين الأمني أثر كبير أدى إلى تغيير جذري في الحيات السياسية الروسية مما دفع بالرئيس الروسي بوريس يلتسن وفريق عمله إلى التنحي عن منصب الرئاسة ، وفتح المجال أمام بوتين للتهيؤ التدريجي من أجل السيطرة على زمام السلطة ، إذ أن يلتسن هو من رشحه لخلافته من خلال عبارته الشهيرة " أقدم لكم مستقبل روسيا ... أقدم لكم فلاديمير بوتين " [1].

وقد نجح بوتين في الوصول إلى منصب الرئاسة مدعوما بالإنتخابات الشعبية الديمقراطية و التي أتاحت له الحكم لولايتين متتاليتين حسب الدستور الروسي. هذا التأييد الكبير لبوتين أتاح له إنتهاج سياسة جذرية في بناء الدولة التي دمرت بعد انهيار الإتحاد السوفييتي ووصول الروس الجدد إلى سدة الحكم ، وقد انطلق بوتين خلال تلك المرحلة من قناعة مفادها أنه "بقدر ما تكون الدولة قوية، يكون شعبها حرًا" ، إذ اهتم بوتين بتحقيق التقدم الإقتصادي وتحديث روسيا لمواكبة القرن الحادي والعشرين ، وهي المهمة التي لا يمكن تحقيقها دون تقوية سلطات الحكومة المركزية ، إذ شملت إصلاحاته تخفيف سيطرة البيروقراطية على الإقتصاد ، ثم بدأت المرحلة الثانية من الإصلاحات بإعادة تقييم وظائف السلطة التنفيذية[2].

وخلال فترة ولايته الثانية عمد بوتين إلى تطوير شكل الحكم شمل إطلاق عدد من المبادرات أبرزها إعادة تنظيم السلطات الحكومية من خلال تبسيط هيكل الحكومة ، وتنظيم الحياة السياسية ، والخروج بها

[1] نفس المرجع ، ص 87.

[2] أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره.ص 18.

من حالة الفوضى والصراع الذي كان يعتصر البلاد ن ورأى أنه من الضروري تنظيم الحياة الحزبية وإنهاء حالة التشتت الحزبي ، والتعددية المفرطة و المركبة . على النحو الذي يجعل هناك حزبين كبيرين يقودان العملية السياسية ، حيث كان من النجاحات التي حققها بوتين في هذا المجال ترؤسه لقائمة حزب روسيا الموحدة في الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في ديسمبر 2007 ، والتي فاز فيها الحزب بأغلبية ساحقة حيث حصل على 315 مقعدا من لأصل 450 مقعدا[1].

كما كان بوتين حاسما في الحد من تدخل رجال الأعمال في السياسة ، انطلاقا من اعتباره أن الجمع بين المال و السلطة كان أهم الأسباب الرئيسية في تدهور البلاد وتكريسا لخدمة مصالح القلة الأوليغارشية من رجال الأعمال على حساب المصلحة العامة لجميع المواطنين والمصلحة الوطنية الروسية ، حيث شن هجوما على أبرز الأوليغارشية في عهد يلتسن بتهم الإختلاس والإضرار بالدولة الروسية من خلال تكريسها لخدمة مصالحها على حساب المصلحة العامة لمجموع المواطنين والمصلحة الوطنية الروسية[2].

وعلى صعيد النظام الفدرالي أعاد بوتين تعريف أساس العلاقات بين المركز والأطراف ، بحيث فرض التشريعات الفدرالية بأسلوب موحد في كل رقعة من أراضي الإتحاد الفدرالي ، بالإضافة إلى انتهاجه لسياسة الحلول الوسط من خلال فتح حوار مع القوى السياسية المختلفة ، عبر إيجاد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين، دون التخلي عن علاقاته المميزة مع الإتحاد اليميني اللبرالي، مما أكسبه قدر كبير من التوافق بينه كرئيس من جهة والبرلمان من جهة أخرى ، وبذالك شهدت روسيا درجة عالية من الإستقرار السياسي لم تشهده منذ سبعينيات القرن الماضي.

[1] خالد ممدوح العزي ، **بوتين وروسيا"فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 3513، 2011، ص 3.

[2] أحمد سيد حسين ، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثاني : توجهات السياسية الخارجية الروسية في عهد بوتين .

كشفت التطورات التي شهدها العالم في العقد الأخير عن مجموعة من المؤشرات ، تشير في مجملها إلى أن النظام الدولي لم يعد ممهدا لتقبل قوة واحدة مهيمنة عليه، وأنه نفض على نفسه غبار القطبية الأحادية وأعطى الضوء الأخضر لأكثر من قوة للدخول في هذا المعترك من أجل التأثير، حتى بات الحديث الآن في جميع الأوساط السياسية يدور حول أن النظام الدولي في طريقه إلى نظام متعدد الأقطاب. تعود الهيمنة فيه إلى العديد من القوى ، ولم تبقى للولايات المتحدة الأمريكية تلك الهيمنة على مسار النظام الدولي كما كان في السابق ، على الرغم أنها ستظل القوة الأكثر تأثيرا وفاعلية في النظام الدولي [1].

ومن بين هذه القوى روسيا، إذ أن وصول بوتين إلى سدة الحكم يشكل نقطة تحول مهمة حولتها إلى موقع أكثر تأثيرا في النظام الدولي ، حيث اتبع إستراتيجية لإعادة بناء روسيا من الداخل و الإكتفاء الذاتي والنهوض بمكانتها على المستويين الإقليمي والدولي . وبهذا نجح في خلق توازن ما بين مختلف المخاطر والفرص حيث تمثلت مقاربته الأساسية في تعزيز عملية تنظيم المؤسسة العسكرية [2] . ثم تحولت السياسة الخارجية إلى محاولة إستعادة الدور الإقليمي الروسي ، من خلال الرفض الروسي للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ، مع تبني نهج الإنفتاح على جميع دول العالم من خلال تعزيز

[1] باسم راشد، **المصالح المتقاربة:دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**.وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 9، مكتبة الإسكندرية، مصر 2013، ص 19.

[2] بافل باييف ، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية** .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبوظبي 2010،ص 11.

العلاقات الإقتصادية والسياسية معها للعمل على بناء عالم متعدد الأقطاب ، وتقريب فجوات القوة بين الدول الفاعلة في النظام الدولي [1].

كما استطاع بسرعة قياسية أن ينقل روسيا من حالة من عدم الاستقرار إلى وضع جدُ مستقر ، وساعده في ذلك مجموعة من الظروف ، بدأ بارتفاع أسعار النفط ، ثم ما سمي بالحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وحاجة المجتمع الدولي إلى خدمات روسيا في مجلس الأمن نظرا لأهمية موقعها الجغرافي وحكمة بوتين الشخصية في استثمار ثروات روسيا الطبيعية ،لإعادة فرض مكانتها كشريك دولي فاعل، فعمل بوتين على إعادة بناء الجيش وحل مشكلاته وإعادة بعث الروح في مؤسسات الدولة ، إذ أعطى أهمية أكبر إلى المواد الأولية ودورها في سياسة روسيا وإعادة صياغة العلاقات مع دول الجوار والمشاركة في إدارة الملفات الدولية [2].

إذا أصبح لروسيا مكانة دولية مهمة بسبب امتلاكها ترسانة نووية عظيمة و قاعدة ضخمة للتصنيع العسكري ، ما يعطيها إمكانية توظيف مبيعاتها العسكرية كأداة فعالة في سياستها الخارجية بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي وغناها بالثروات، واستعادة اقتصادها لعافيته، وتحقيق الاستقرار والأمن الداخليين. وقد حاولت القيادة الروسية ممثلة في شخص بوتين الاستفادة بذكاء من كل هذه الإمكانيات والمقومات، وحققت نجاحات مهمة في وضع أسس جديدة للعلاقات الخارجية عامة ومع الغرب خاصة، حيث استطاعت أن تعطي لنفسها صورة مخالفة للتي تعود عليها الغرب، وذالك بدعوتها إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب بديلا عن الهيمنة الأمريكية للعالم [3].

---

[1] أسماء أحمد شوكت و علي عبد الله البديع ،**القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى 2000–2015**. المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع 2017/04/20، على الساعة 16:30 نقلا عن:
http://www.democraticac.de/?p=34651 .

[2] ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**.ط 2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 196.

[3] محمد مجدان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 51-52.

حيث قدم بوتين في جويلية 2000 عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت "بمبدأ بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية ، ومن ناحية أخرى مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة ، والعمل على استعادت دورها في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي ، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

وبهذا أضاف مبدأ بوتين ثلاث عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية[1]:

- ✓ أنه إذا استمر توسع الحلف الأطلسي شرقا من روسيا ، فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بين دول الإتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول .
- ✓ أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.
- ✓ إن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين واليابان والهند .

وعلى هذا الأساس فقد شكلت السياسة الخارجية لروسيا اليوم أسلوبا جديدا في سياستها الخارجية يقوم على التركيز على مصالحها القومية، وشعورها بأنها دولة ذات قوة كبرى إقتصاديا وسياسيا وعسكريا ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول و أنها ستكون منافسا قويا للغرب ، ومن ثم فمن حقها المطالبة بمكانتها الصحيحة في عالم متعدد الأقطاب.

ولإعادة تحديد مكانة روسيا ودورها في النظام العالمي ، انطلق الرئيس فلاديمير بوتين من رؤيته للتوجهات الكبرى في سياستها الخارجية، إنطلاقًا من إحياء الجدل حول قضية هويتها الأوربية أو

[1] محمد السيد سليم ، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية.مجلة السياسة الدولية** ، العدد 170 ،أكتوبر 2007،ص ص 42-43.

الأسيوية، ولذلك تراوحت سياسته الخارجية بين توجهين أساسيين توجه أورو_أطلسي و توجه أوراسي جديد كتوجهين هدفهما فرض روسيا كقوة عظمى على الساحة الدولية :

أولا : العلاقات مع الغرب "التوجه الأورو_أطلسي ":

من خلال هذا التوجه سعت روسيا إلى إعادة فرض نفسها كقوة أوربية ذات عمق أسيوي . وفي هذا الإطار ساد توجهان عامان في السياسة الخارجية الروسية :

- ✓ تيار المهادنة مع الغرب الذي تبناه الرئيس السابق يلتسن طيلة فترة التسعينيات والذي انساق وراء الغرب بسبب المعونات الإقتصادية و المالية لمحاولة التغلب على الأزمات الداخلية الروسية.
- ✓ أما التيار الثاني فقد كان متمسكا بالحفاظ على استقلالية الساسة الخارجية الروسية والسعي لتعزيز القدرات العسكرية الروسية ، أي التوجه نحو المواجهة مع الغرب .

وبين هذين التوجهين قامت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين مبنية على واقعية تنطلق من إدراك حقيقي لحدود القدرات الروسية وطبيعة المتغيرات الدولية المتسمة بهيمنة قطب واحد ، وهو ما دفع بوتين إلى التخلي عن التوسع السوفييتي السابق والصراع الإيديولوجي ، ولكن مع عدم الإنسياق وراء الغرب، بل العزم على تأكيد مكانة روسيا كقوة مؤثرة إقليميا ودوليا[1].

وبهذا تبنت روسيا في عهد بوتين و في ظل سياسته الواقعية البراغماتية توجها وسطيًا في علاقتها مع الغرب، يقوم على أن الشراكة الإستراتيجية معه لا تعني بالضرورة التحالف بل تعني اتخاذ موقف متوازن وعدم فقدان ما تبقى لها من مواقع على الساحة الدولية. وبالتالي فالسياسة الخارجية الروسية الجديدة أصبحت على مستوى الممارسة الواقعية قائمة على تبني مواقف متوازنة مع الغرب والولايات

[1] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره. ص 52.

المتحدة الأمريكية إزاء القضايا الإقليمية والدولية، دون ربط هذه السياسة بالمواقف والسياسات الأمريكية[1].

وقد جاء هذا التحول في العلاقات الروسية _ الأمريكية بوضوح بعد أحداث11 سبتمبر 2001، أين تراجع نمط العلاقات الصراعية بينهما وحل محله نمط يوحي بالتعاون، و بأن تصبح روسيا جزءا من التحالف الدولي الأمريكي ضد الإرهاب، حيث صرح الرئيس الروسي بوتين بعد أحداث 11 سبتمبر عن رغبة روسيا في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب و ذلك من خلال، فتح فتح المجال الجوي الروسي أمام الطائرات الأمريكية المتجهة نحو أفغانستان ، كما أعرب عن استعداد روسيا للمشاركة في عمليات إغاثة داخل الأراضي الأفغانية، بالإضافة إلى التبادل الإيجابي في مجال الاستخبارات والمعلومات حول العناصر الإرهابية، وقد ذهب بوتين إلى أبعد من ذلك حين سمح بإستخدام القواعد العسكرية الروسية في آسيا الوسطى من طرف قوات الأمريكية[2].

غير أن التحول لم يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية بل تعداه إلى الغرب، إذ عرفت كذلك العلاقات الروسية الأوربية تحسنا ملحوظا بعد تولي فلاديمير بوتين السلطة، إذ أوضح في مختلف لقاءاته مع التجمعات الأوربية أن جذور روسيا تعود إلى القيم الأوربية ، كما أبدى إستعدادا للتعاون مع الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو وربما العضوية فيهما، وبذلك تحسنت العلاقات الروسية الأوروبية في سبيل إيجاد آلية إتشارية قادرة على التعامل مع الحقائق الجديدة بين روسيا والغرب و هو الأمر الذي أُعتبر تحولا في العلاقات الروسية الأوربية بكل المقاييس .

وقد جاء الهدف من هذا التطور في الموقف الروسي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب نابعا من إدراك بوتين لمصالح روسيا في وقف الحرب في الشيشان ووقف الإنتقادات الأمريكية و الغربية

---

[1] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره. ص 52.

[2] السيد أمين شلبي ، **أمريكا والعالم متابعة في السياسات الخارجية الأمريكية 2000– 2005** . عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2005.ص 314.

لها ، حيث يسعى بوتين إلى قبول الغرب بإدراج الحرب ضد الإنفصاليين في الشيشان ضمن الأهداف التي يسعى التحالف الدولي إلى تحقيقها في مكافحة الإرهاب الأمر الذي تحقق حين اقتنعت معظم الدول الأوربية باعتبار الحرب الدائرة في الشيشان كمشكلة داخلية روسية، بالإضافة إلى تصور بوتين أنه باشتراكه في التحالف الدولي ضد الإرهاب سوف يتيح لروسيا إعادة صياغة توجهاتها الإستراتيجية الإقليمية والدولية[1].

غير أن المشكلة التي واجهت روسيا في علاقاتها مع الغرب ، لم تكمن فقط في عدم تجاوب هذا الأخير مع محاولات التقارب والتنسيق في القضايا السياسية والإستراتيجية والإقتصادية الدولية. ولكن المشكلة في إتباع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية مواقف اعتبرتها روسيا تهديدا مباشرا لمصالحها وأمنها مثل تنصيب الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية سنة 2007 ، وتوسع حلف الناتو شرقا ، حيث يرتبط الأمن القومي الروسي ارتباطا وثيقا بمنطقة شرق أوربا [2].

وبذلك أصبحت العلاقات الروسية اتجاه الغرب أكثر براغماتية وأكثر تحررا من القيود الإيديولوجية بزوال التناقض الإيديولوجي معه ،وبالتالي عادت روسيا كقوة عظمى ولكن بنظرة و أولويات في سياستها الخارجية تختلف عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفييتية لأكثر من 80 عاما ، وتختلف كذلك على السياسة الخارجية الروسية في عهد بوريس يلتسن وهي بذلك لا تريد مجارات الغرب ومعاداته وإنما تسعى إلى حماية مصالحها وأمنها القومي.

ثانيا : العلاقات مع الشرق " التوجه نحو آسيا و الشرق الأوسط" :

حيث تدور اتجاهات السياسة الخارجية الروسية نحو آسيا حول محور استراتيجي مهم وهو الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها اتجاه آسيا الوسطى كاليابان و الصين، إذ أن عدم حصول روسيا على

[1] خديجة لعربي، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة بسكرة ، 2013-2014،ص 102.

[2] خديجة لعربي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 103- 104.

اعتراف الغرب بمكانتها ومحاولات تطويقها دفع بها إلى التقرب من الصين وبعض دول آسيا الوسطى دفاعا عن نظرتها حول تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب[1].

من ناحية أخرى أدرك بوتين أن ميزان القوة الإقتصادية يميل لصالح روسيا في ضوء الأزمة المالية التي كادت تعصف بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ، في الوقت الذي تصاعدت فيه قدرات العديد من القوى الأسيوية المهمة والفاعلة إقليميا . وفي هذا السياق شهدت السياسة الخارجية الروسية نشاطا ملحوظا اتجاه القارة الأسيوية ، وفي مقدمتها دول الكومنولث التي كانت جزءا من الإتحاد السوفييتي السابق، حيث يسعى بوتين إلى إعادة إحياء الروابط الإقتصادية الوثيقة مع هذه الدول في صورة جديدة تحترم الاستقلال السياسي لهذه الدول من خلال توطيد التعاون الإستراتيجي معها، عبر تفعيل منظمة الأمن الجماعي وإقامة قواعد عسكرية روسية في بعض دول آسيا الوسطى[2].

بالإضافة إلى ذلك تظهر العلاقات المتنامية مع الصين والتعاون الإستراتيجي بين البلدين في المجال العسكري حيث كانت الصين أكبر مستورد للسلاح الروسي، إذ تستأثر وحدها بنصف صادرات الأسلحة، إلا أن وارداتها من الأسلحة قد تراجعت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ بسبب تقدم الصناعات العسكرية بها، هذا إلى جانب المناورات الثنائية بين البلدين كما تبرز الهند كشريك مهم و حليف إستراتيجي لروسيا باعتبارها أكبر دولة مستوردة للسلاح الروسي، حيث تستأثر بربع الصادرات الروسية من الأسلحة [3].

إذ تعد منظمة "شنغهاي "من الأطر المهمة في التحرك الروسي في آسيا والتي تأسست منذ سنة 2001. وضمت إلى جانب روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، دولا لها صفة مراقب في المنظمة وهي الهند ومنغوليا وإيران وباكستان، حيث عملت روسيا من خلالها على محاولة إستقطاب دول آسيا الوسطى

[1] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره.ص ص 54-55.

[2] نورهان الشيخ،مرجع سبق ذكره.ص 86.

[3] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

خاصة بعد ظهور ما يسمى بالثورات الملونة التي قامت من أجل إسقاط الأنظمة الحاكمة الموالية لموسكو فيها، و ذلك من خلال تقديم مجموعة من الضمانات لمساندة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول في مجال محاربة الإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، من خلال القيام بالتنسيق الأمني والتدريبات العسكرية المشتركة لحماية الحدود البينية مع هذه الدول[1].

كما سعت روسيا في عهد بوتين إلى التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط، من خلال تنسيق علاقاتها مع دول العالم العربي المركزية كسوريا ومصر والسعودية والأردن ،وتوسعت حركة بوتين لتشمل دولا شرق أوسطية لم تكن من حلفاء روسيا في الماضي. على رأسها دول الخليج العربي وإسرائيل[2].

ويأتي اهتمام بوتين بمنطقة الشرق الأوسط من منطلق الإستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية والعالمية، كمصادر تهديد للأمن القومي الروسي، وهو ما يتطلب منها مزيدا من التوجه نحو هذه المنطقة، خصوصا وأن روسيا تعمل على استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية، وهو ما جعل بوتين يعيد رسم مصالح روسيا في المنطقة وفقا للتطورات والمستجدات الدولية التي تسير بوتيرة سريعة و خاصة في ظل ما يسمى بالحراك العربي .

المطلب الثالث: موقع روسيا بوتين في النظام الدولي الجديد.

إن مرحلة التحولات الجيوسياسية التي عرفتها روسيا الإتحادية عقد التسعينيات أحدثت شللا ولفترة طويلة بعملية تحديد التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية، غير أن السياسة البراغماتية والتفكير الواقعي أخذا يفرضان نفسيهما على صناع القرار الروس مع تولي فلاديمير بوتين سدة الحكم وذلك بغية إعادة ترتيب الأولويات الروسية في السياسة الخارجية ، وتقليل الخسائر الكبرى التي لحقت بالمصلحة القومية إلى أدنى مستوى ممكن وإعادة صياغة الأهداف بما يتماشى والتوجهين الأساسين اللذان تمخضا

[1] عاطف عبد الحميد ، **روسيا وآسيا الوسطى حماية المصالح وإحتواء الأخطار**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 84.

[2] نورهان الشيخ ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 86.

عن التفكير الإستراتيجي الروسي الجديد، لعالم بعد الصراع الإيديولوجي السوفييتي الأمريكي، أي الإنفتاح على العالم الأورو_أطلسي القريب، وهذا عن طريق تعبئة كل عناصر القوة المادية والمعنوية لاسترجاع المكانة الروسية الضائعة ، إضافة إلى البقاء في النظام الدولي كقوة عظمى يكون لها بالغ التأثير في أهم القضايا الدولية بما يتلاءم والمصالح القومية الروسية .

وقد جاء في وثيقة الأمن القومي الروسي لسنة 2000 في العنصر الثالث منها تحت عنوان: روسيا في المجتمع العالمي.أن التوجه الواضح في هذا العنصر كان التركيز على تلك التوجهات الكبرى التي تسود النظام الدولي ، الذي يشهد ديناميكية خصوصا بعد نهاية الصراع الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي، وتتخلص من خلاله هذه التوجهات الكبرى في توجهين أساسيين [1]:

- ✓ توجه أول يتعلق بظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية نظرا لتحسن الوضعية الإقتصادية والسياسية لمجموعة معتبرة من الدول ما أدى إلى ظهور قوى جديدة على الساحة الدولية بالإضافة إلى تزايد درجة الإعتماد المتبادل ، بحيث أضحت العوامل السياسية والإقتصادية والتكنولوجية تلعب دورا كبيرا وأكثر فاعلية في النظام الدولي ، وعليه فسوريا ستسعى بدورها إلى تسهيل تطوير فكرة خلق عالم متعدد الأقطاب .
- ✓ والتوجه الثاني يتمحور في محاولة الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب خلق نظام جديد للعلاقات الدولية بهيمنة أمريكية وزعامة للدول الغربية المتقدمة على المجتمع الدولي من خلال تقديم حلول أحادية لأهم المشاكل التي تعاني منها السياسة العالمية ، عن طريق استخدام القوة العسكرية في المقام الأول ، وانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي و هذا ما يتعارض مع مصالح روسيا في الكثير من مناطق العالم.

[1] وسام شكلاط ، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 – 2014 : دراسة حالة جنوب المتوسط**. مذكرة ماجستير ، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، 2016، ص ص 105 106.

وعلى هذا الأساس تم تحديد المصالح القومية الروسية على الصعيد الدولي والمتمثلة أساسا في ضمان سيادة روسيا، ودعم مركزها كقوة عظمى وأحد مراكز التأثير والثقل في عالم متعدد الأقطاب والسعي إلى تطوير علاقات منفعة متبادلة مع جميع التجمعات التكاملية وخاصة الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ومع شركاء روسيا التقليديين في آسيا و الشرق الأوسط.

وبالتالي فتغير السياسة الخارجية الروسية منذ بداية القرن الحالي هي مثال واضح لتأثيرات نظام القوة في الساحة الدولية، فلم تعد القوة المحتكرة في يد دولة واحدة ولكن تداخلت مراكز القوة وتوزعت بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوربي و الدول الأسيوية الصاعدة، وبين هذا النظام تسعى روسيا إلى فرض قوتها وبسط نفوذها على المناطق الإستراتيجية الحيطة بها والحد من تأثير هذه الدول على مصالحها فيها[1].

ومنه انطلق بوتين في السياسة الخارجية من رؤية تقوم على التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان الحال في ضل الإتحاد السوفييتي، ولا تبعية كما كان الحال في فترة حكم يلتسن، فلم يعد هناك شرق أو غرب وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم من بينها روسيا والتي ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الكبرى في هذا السياق يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه الخلاف بينهما، إذ تحرص القوتين على عدم تجاوز الأمر حد المواجهة الدبلوماسية وأن لا يصل بأي حال من الأحوال للمواجهة العسكرية المباشرة[2].

وقد أشار بوتين إلى ذلك في أكثر من مناسبة حين أقر " أن روسيا لا تنوي منازعة أحد لكنها تمتلك أن تؤثر في عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صرح العلاقات الدولية المستقبلي متوازن، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فإن كلاهما

[1] أسماء أحمد شوكت و علي عبد الله البديع ، مرجع سبق ذكره.

[2] نورهان الشيخ ، مرجع سبق ذكره. ص 86.

شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي و منع انتشار الأسلحة النووية وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي ، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة "[1].

وعليه عرف بعض المراقبين صيغة بوتين الجديدة على أنها محاولة لإيجاد توجه ثالث في العلاقات الدولية ، أي توجه لا يسعى إلى الإندماج مع الغرب ولكنه في الوقت نفسه لا يسعى للمواجهة معه ، و في هذا الإطار حلل الكاتب "ديميتري ترينين" سياسة بوتين الخارجية بقوله : " بعد تغلبها على أزمة هويتها تقدم روسيا نفسها كلاعب دولي مستقل مبعدة نفسها عن الغرب ، و أفضل ما يمكننا أن نقوله عن هذا الأمر هو أنها محاولة للعب دور قوة عظمى تحت ظروف معاصرة جديدة " ، بينما وصف " أندروكو تشيز " الصيغة الجديدة لروسيا الدولية بأنها " تفاعل أكبر بدلا من التكامل مع الغرب" [2].

فبعد أن ارتكزت وثيقة مبادئ السياسة الخارجية الروسية والعقيدة العسكرية لسنة 2000 . على الإهتمام بالداخل الروسي وعدم انتهاج أي سياسة من شأنها إقحام روسيا في أية قضايا دولية ، قد يؤثر على عملية إعادة البناء الداخلي ، وكذا السعي إلى إخراج روسيا من عزلتها لتشكل ثقلا إقليميا ودوليا كما سعت لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي إنفراد قوة وحيدة بإدارة شؤون النظام العالم . حيث بدأت باستعادة نفوذها في الجوار الجغرافي القريب محققة علاقات صداقة وتعاون مع دول آسيا الوسطى ، من خلال زيادة حجم التعاون الإستراتيجي معها عبر تفعيل منظمة الأمن الجماعي وإقامة قواعد عسكرية روسية في بعض دول آسيا الوسطى ، وصولا إلى الإنتصار في حربها في جنوب القوقاز ضد جورجيا المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2008 وإجبار هذه الأخيرة على سحب قواعدها العسكرية من المنطقة. ثم انتقلت إلى الفضاء الإقليمي الأوسع الذي يشمل الصين والشرق الأوسط والعالم العربي وتركيا حيث أضحت تعمل على بناء علاقات

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

[2] ليليا شيقتسوفا، **روسيا بوتين** . تر: سام شيخا، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، 2006 ، ص 486.

شراكة و تعاون مع تلك الدول، و محاولة لعب دور الضامن الموازن في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط للحد من التدخل الغربي في شؤون دوله[1].

وعلى هذا الأساس ومن خلال موقع روسيا الذي إحتلته على الساحة الدولية ، وقراءتها للتغيرات الحاصلة على النظام الدولي بدأ بالأزمة المالية العالمية مرورا بالاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وصولا إلى تراجع دور هيئة الأمم المتحدة واحتكار أجهزتها وخاصة مجلس الأمن ، هذه العوامل دفعت جميعها روسيا نحو إعادة رسم محددات وأولويات سياستها الخارجية عن طريق ما يعرف بمبادئ السياسة الخارجية الروسية للفترة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2020 ، والتي حافظت تقريبا على مجموعة الثوابت في السياسة الخارجية الروسية مع تغيير مجموعة أخرى من التوجهات مقارنة بما كانت عليه مطلع الألفية ، مع إضافة بُند جديد يقوم على التخلص من نتائج الحرب الباردة ، التي تم التعامل على إثرها مع روسيا باعتبارها الطرف المنهزم وذلك بهدف استعادة ما خسرته على الساحة الدولية [2].

وقد حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الوقت نفسه على تأكيد التمسك بالمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية والتي سبق وأن أعلنها خلال ولايتيه السابقتين ومنها الوضوح و البراغماتية والتصميم على تحقيق وحماية المصالح القومية ، مشيرا إلى ضرورة تنفيذ ذلك دون الإنزلاق إلى أية نزاعات أو مواجهات مع الآخرين والتعاون مع الشركاء على أساس مبدأ المساواة و الإحترام المتبادل إلى جانب مراعات الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي ، إذ اعتبر المراقبون أن موسكو تبنت عقيدة سياسية جديدة حملت خطابا متشددا للمرة الأولى منذ انهيار الإتحاد السوفييتي على مستوى التنفيذ العملي

[1] أحمد سيد حسين ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط ـ مجلة الديمقراطية، العدد 52 ، تاريخ النشر 2014 /04/11 ،تاريخ الإطلاع:2017/04/22 الساعة 23:05 ، نقلا عن :
http://www.democracy.org.eg/news/795/subscriptions.aspx

[2] نفس المرجع.

وذلك راجع إلى التحديات الجديدة وعلى رأسها المتغيرات الأخيرة في العالم بما فيها الأزمة المالية والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كلها شكلت حافزا أساسيا لتشديد عدد كبير من البنود التي تنص عليها العقيدة الجديدة . حيث قال الرئيس بوتين بهذا الشأن في اجتماع لمجلس الأمن الروسي ، الذي عقد بعد يومين من توقيع الوثيقة الجديدة : " تركز العقيدة على ضرورة إستخدام الأشكال والمناهج العصرية للعمل الخارجي ، بما في ذلك الدبلوماسية الإقتصادية ، و إدخال ما يسمى بعناصر القوة الناعمة "[1].

وفي خضم حملته الشديدة اللهجة اتجاه الغرب قبل وبعد انتخابه رئيسا لروسيا لفترة جديدة حدد بوتين أولويات عمله كرئيس دولة لروسيا ، مؤكدا على إعادة تسليح روسيا التي أصبحت ضرورية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في مجال الدفاع الصاروخي مما يفرض عدم تخلي الدولة الروسية على قدراتها في مجال الردع الإستراتيجي ، التي اعتبرها مشكلة للضمانات الأساسية لبلاده في إشارة إلى السلاح النووي ، وذالك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا الإتحادية منذ قيامها عام 1991 .

وعليه وفي هذا الإطار يمكن القول أن الإستراتيجية الروسية الجديدة للرئيس فلاديمير بوتين مرت بثلاث مراحل أساسية هي:

1. **مرحلة إعادة البناء " عقيدة إستعادة الدولة ":** والتي امتدت من سنة 2000 إلى غاية 2004 أي خلال الفترة الأولى لحكم الرئيس بوتين والتي سعى من خلالها إلى استعادة الدولة القومية القوية في مختلف جوانبها السياسية والإقتصادية والعسكرية والسعي إلى إخراج روسيا من عزلتها لتشكل ثقلا

[1] عبد الحكيم معين ، روسيا بين استعادة الدور و الإنفتاح على العالم_مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 157، جانفي 2015 ، تاريخ الإطلاع 2017/04/22 الساعة 22.36، نقلا عن : http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

إقليميا ودوليا ، وهو ما جعل عقيدة بوتين في هذه المرحلة أقرب إلى العقيدة الدفاعية منها إلى العقيدة الهجومية [1].

2. **مرحلة بناء القوة العسكرية العابرة للقارات "عقيدة فرض الإحترام":** والممتدة من 2005 إلى 2009 والتي تقوم على بناء وتأسيس جيش قوي وتنمية قدرات عسكرية دفاعية وهجومية قادرة على مواجهة تهديدات الأمن القومي الروسي ، ومواجهة توسع حلف الناتو ، وتقليل الخسائر الكبرى التي لحقت بالمصالح القومية الروسية لمواجهة التهميش المتزايد من قبل الدول الغربية ، وهو ما دفع بوتين إلى تبني عقيدة مواجهة وهجوم اتجاه الغرب[2].

3. **مرحلة تأكيد المكانة العالمية لروسيا الإتحادية " عقيدة التوازن الإستراتيجي " :** والتي تمتد من سنة 2010 إلى غاية يومنا هذا وهي العقيدة الثالثة التي تبناها بوتين كإستراتيجية لتأكيد المكانة العالمية من خلال فرض الوجود الروسي كطرف فاعل في التفاعلات الإقليمية والدولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لا كمجرد طرف منفذ لقراراتها ، ومواجهة محاولة الخناق الإستراتيجي المتبع من خلال حلف الناتو عبر مشروع الدرع الصاروخي ، ومواجهة التنظيمات الإرهابية داخل وخارج روسيا[3].

---

[1] أحمد عبد الله الطحلاوي ، **إستعادة الدور : المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** . المركز العربي للدراسات والبحوث، تاريخ النشر:2014/11/06، تاريخ الإطلاع:2017/04/24، الساعة 18:30، نقلا عن: http://www.acrseg.org/16360

[2] جلال حشيب ، **سوريا في مهب التحولات الدولية : دراسة جيوبوليتيكية نظرية** . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 3، جويلية 2012، ص 135.

[3] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ،2016، 87 – 88.

المبحث الثاني : محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط.

يأتي اهتمام روسيا بمنطقة الشرق الأوسط من منطق الإستجابة للموقع الجيوسياسي الذي يفرض عليها الإهتمام بالإعتبارات الإقليمية المحلية والعالمية القريبة منها كمصادر تهديد الأمن القومي ، ولإقامة علاقات إقتصادية ذات فائدة للمصالح الوطنية ، أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي والدولي ، وهو ما يتطلب منها مزيدا من الإهتمام بهذه المنطقة ولا سيما أن روسيا تعمل على استعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية .وهو ما يحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية والحساسة ، وفقا لما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تطورات ومستجدات والتي تسير بوتيرة مسارعة جدًا .

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط.

إذ أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر من المناطق ذات الأهمية الكبرى والبالغة في السياسة الخارجية الروسية منذ العهد القيصري ، لتزداد هذه الأهمية في ظل المبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية خاصة مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم عام 2000. لذلك فانه عند الحديث عن محددات السياسة الخارجية الروسية فيمكن القول آن روسيا شأنها شأن الدول العظمى توازن بين المحددات المحلية والدولية. وبين الإعتبارات الداخلية و الخارجية ، بل و تسعى إلى توظيف سياستها الخارجية بما يتفق مع مصالحها الداخلية.

حيث تعتبر محددات السياسة الخارجية أحد أهم المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول اتجاه بعضها البعض. وهو ما يفسر اختلاف القرارات التي تتخذها الدول اتجاه قضايا دولية معينة :

أولا: المحددات الداخلية :

1. المحددات الجغرافية:

تمتد روسيا الاتحادية على شرق أوربا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي ربع مساحتها في حين إن الجزء الأسيوي يمثل ثلاثة أرباع مساحة روسيا ، وتعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة والتي تقدر بـ :17075200 م2 ، لتليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.يحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الغرب الشرق الأقصى والمحيط الهادي ،ومن شرق جبال الأورال تحدها كزخستان والصين ومنغوليا. و تزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها الفحم والنفط والغاز والحديد والماس وهي من المعادن الإستراتيجية.و يسود المناخ القاري القاسي معظم مناطق البلاد ويتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء حيث يكون باردا جدا في الشتاء وشديد الحرارة في الصيف.**للإطلاع أكثر على تفاصيل الموقع الجغرافي لروسيا أنظر الخريطة رقم 01.**

لذلك فان روسيا حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية لأن معظم حدودها حدودا برية فالممرات البحرية تزيد من هامش حركة الدول من خلال السفن التجارية والسفن الحربية وهو ما يعزز القوة الاقتصادية والعسكرية للدول وهو الأمر الذي دفع روسيا منذ عقود إلى محاولة تأمين حركة هذه السفن من خلال توطيد علاقاتها مع الدول التي تسيطر على هذه الممرات و هو ما يؤثر على طبيعة سلوكها اتجاه هذه الدول ويتحكم في توجهاتها الخارجية .

1. المحددات الاقتصادية .

لقد استطاع الاقتصاد الروسي بعد مختلف الإصلاحات التي عرفها خلال السنوات الماضية عبر إعتماد اقتصاد السوق وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي الدخل وصغار رجال الأعمال أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء .كما أن تسارع وتيرة التنمية

الاقتصادية لروسيا وتعدد اختصاصاتها وفروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول أسيا وأوربا نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الإندماج والتكامل ضمن الإقتصاد العالمي [1].

ويعد النفط والغاز إستراتيجية أمنية طاقوية محوري في السياسة الروسية منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم في روسيا سنة 2000، مستفيدا من التغيرات الجارية في قطاع الطاقة الروسي وبروز روسيا كأكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية بإنتاج يبلغ 8,9 مليون برميل في اليوم ، بالإضافة إلى ذلك أصبح احتياطي روسيا من النفط والغاز تحت تصرف الدولة مباشرة [2].

بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية تشكل عنصرا هاما في الإقتصاد الروسي ، حيث أصبحت تمثل في السنوات الأخيرة 20٪ من إجمالي إرادات ميزانية الدولة ، وبذلك أصبحت روسيا عالميا من بين الدول التجارية الكبرى ، كما استطاعت روسيا استعادت مكانتها الإقتصادية لتصبح من ضمن أكبر عشرة إقتصاديات في العالم ، إذ كان لازدهار الأرباح في صادرات النفط أحد السمات المميزة لانتعاش الإقتصاد الروسي[3].

وعلى هذا الأساس ارتكزت سياسات روسيا الرامية إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى ، على استغلال موقعها القوي في مجال الطاقة كأساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها كقدراتها التصديرية ، ومن خلال تعزيز تحكمها في سوق الغاز العالمية .

---

[1] نجاة مدوخ ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة : دراسة حالة سوريا 2010– 2014**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة بسكرة ، 2014– 2015ن ص 52.

[2] لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية .مركز دراسات الوحدة العربية** ، بيروت ، 2009 ، ص 149.

[3] Olga Oliker and Other , Russian foreign policy : sources and implications .RNd corporation ,new york ,2009.pp46-47

2. المحددات العسكرية:

تؤدي المتغيرات العسكرية دورا كبيرا في السياسة الخارجية ،على اعتبار أنها قدرة الدولة على استخدام القوة العسكرية التي تملكها أو أن تقوم بالتلويح بها وذلك بهدف تحقيق مصالح سياستها الخارجية.

وفيما يخص روسيا الإتحادية فقد ورثت عن الإتحاد السوفييتي الذي كان إلى حين إنهياره القوة الكونية الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث ورثت قوته العسكرية و ترسانته كبرى من الأسلحة النووية والعسكرية إضافة إلى التكنولوجيا العسكرية الضخمة و المتميزة على الصعيد العالمي، لذا تولي روسيا في عهد بوتين أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة للوصول إلى تحقيق التكافؤ الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث عهد بوتين عند وصوله إلى السلطة سنة 2000 على رفع المستوى المعنوي لأفراد القوات المسلحة الروسية ، و تحسين وضعهم المادي ، بالإضافة إلى الإهتمام بتطوير القدرات البحرية و الجوية ، وزيادة عدد الجيش الروسي ، ونجاحها في إستعادت مكانتها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

3. المحددات الداخلية لبيئة صنع القرار:

و تتضمن المحددات الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا كل القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية الروسية، وأهمها:الجهاز التنفيذي و الحكومة، البرلمان، النخب السياسية، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح و الرأي العـــام.

---

[1] حسين عماد حسن العوضي، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2011 – 2016** .مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط ،تاريخ النشر: 2016/04/2 ،تاريخ الإطلاع : 2017/04/24،على الساعة :17:21،نقلا عن :
http ://www.deirutm.com/?p=19073

أ. القيادة السياسية:

ساهمت السمات الشخصية التي تحلى بها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بلورة رؤيته ووعيه الكامل بالأزمات والمشكلات التي نعصف بروسيا، وأسبابها ومفاتيح حلها بحكم كونه أحد أركان نظام الرئيس السابق بوريس يلتسن، كما أنه جمع بين الدراسة الأكاديمية والخبرة العملية، فقد درس القانون والإقتصاد، كما عمل في المخابرات الروسية لأكثر من 15 سنة فقد خرج بوتين من رحم نظام يلتسن المتداعي، ولكنه قدم نموذجا للقيادة الوطنية القادرة على التغيير حيث مكنته خبرته وخلفيته الأمنية في بلورة رؤيته لمستقبل روسيا وما يجب أن تكون عليه، وكيفية تحقيق ذلك من خلال سياسات إتسمت البراغماتية والواقعية الشديدتين، ولم يتحدث بوتين عن رؤيته هذه فهو قليل الكلام والتصريحات بطبعه إلا لأنه من خلال تتبع سياسته الداخلية والخارجية منذ توليه السلطة سنة 2000،حيث يمكن القول أن رأيته لإستعادت المكانة الروسية قامت على نهج متدرج في إطار ثلاث مراحل النهوض ثم التمكين ثم الإنطلاق[1].

صحيح أن بوتين تخلى عن منصبه الرئاسي لديمتري ميدفيديف، صديق بوتين والذي تتلمذ على يديه ، وعمل معه فترة طويلة، ليتولى هو منصب رئيس الحكومة من 2008 إلى 2012، إلا أنه ظل الفاعل الحقيقي في النظام الروسي وظل له دور محوري في السياسة الروسية الداخلية والخارجية حتى عاد غلى الرئاسة مرة أخرى عام 2012، ومن ثم فهو لم يغب عن المشهد السياسي خلال تلك الفترة ولا يمكن القياس عليها فيما يتعلق في المستقبل [2].

وبهذا تشكلت شخصية بوتين المركبة من مزيج من الهويات النابعة من الخبرات الشخصية المكتسبة من التجارب التي مر بها، إذ تظهر عليه ملامح الشخصية الوطنية المهتمة بقضايا المجتمع

[1] نورهان الشيخ ، **القيادة المحسوبة كيف إستعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا** . **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 195، 2014، ص 84.
[2] نفس المرجع ، ص 87.

الروسي وخاصة في المدة التي اتسمت فيها روسيا بالضعف الكاريزمي لمن يقود نظامها السياسي وتحديدا في المدة حكم يلتسن[1].

فوصول بوتين إلى السلطة سنة 2000 جاء معبرا عن توافق في الآراء لدى النخبة الروسية حول إعادة النظام إلى الدولة الروسية بعد عشر سنوات من الأزمات الداخلية والغياب الدولي، حيث برزت شخصية رجل الدولة المُطالَب بمهمة إستعادت نفوذ الدولة الروسية والذي يؤمن بضعفها خلال فترة ما بعد سقوط الإتحاد السوفييتي[2].

وبالتالي فالخلفية الأمنية والعسكرية التي تمتع بها بوتين، جعلت منه رجل دولة قوي وحاسم اتجاه محيطه الداخلي وكذا اتجاه القضايا الدولية التي تمس الأمن القومي الروسي ، وقد برز ذلك في العديد من القضايا مثل القضية الشيشانية و الأوكرانية و الجورجية.

ب. الجهاز التنفيذي الحكومـة :

تتألف الحكومة من رئيس الوزراء و نوابه و الوزراء، و يقوم رئيس الإتحاد الروسي بتعيين رئيس الوزراء ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما، كما أنه ينفرد بتعيين وعزل الوزراء وتتمثل مهمة الحكومة التنفيذية في الأساس في تقديم الميزانية الفدرالية للدوما، و العمل على تنفيذ السياسات الداخلية المالية والإنمائية، وعليه فالحكومة هي مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دون ما حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، و ليس للحكومة أي سلطات لمواجهته، و تأثيرها يختصر على مجرد إبداء الرأي و المشورة.

[1] حسين سعيد عبد المجيد، مرجع سبق ذكره.

[2] أحمد سيد حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 243.

ت. السلطـة التشريعية "البرلمان":

و المتكون من مجلسين : المجلس الفيدرالي و مجلس الدوما . و يضم المجلس الفيدرالي عضوين عن كل وحدة فدرالية في روسيا الإتحادية، أما مجلس الدوما فيظم 450 عضوا، و يتم إنتخاب أعضائه في تصويت مفتوح لفترة أربع سنوات.و يتولى المجلس الفيدرالي الأمور المتعلقة بالفدرالية و منها حماية حدود الدولة و إستخدام القوة المسلحة خارج روسيا و الموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية و حالة الطوارئ في البلاد.أما مجلس الدوما فهو المسؤول عن الموافقة على التعيينات التي يقوم بها الرئيس لرئاسة الوزراء، و هو الجهاز التشريعي الأساسي الذي يتولى عملية سن القوانين. أما عن العلاقة بين الرئيس و السلطة التشريعية في روسيا للرئيس الحق في حل مجلس الدوما و الدعوة لإجراء انتخابات جديدة ، كما أن الدور الرقابي للدوما على سلطات الرئيس لا يمثل قيدا حقيقيا عليه [1].

ث. رئيـس الدولـــــــــة :

ينتخب الرئيس عن طريق الإقتراع المباشر لفترتين متتاليتيـن لكـل فتـرة أربـع سنـوات ، و يعتبـر الرئيس هو مصـدر ثقل النظـام السياسـي و محـور عملية صنـع القرار فيـه، و يرجـع ذلـك بمقتضى السلطات الواسعـة المخولة له بموجب الدستور لسنة 1993، فهـو الذي يمثـل الدولـة في الداخل والخارج ، و هو الذي يحـدد الخطـوط العريضـة و إتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية، و هو الذي يشكل مجلس الأمن القومي و يرأسـه ، و يقر السياسـة الدفاعيـة للدولـة و هـو القائـد الأعلى للقوات المسلحـة الروسيـة، و هو الذي يقوم بإعلان الأحكام العرفيـة في حالة تعرض روسيا للعدوان و إعلان حالة الطوارئ في البلاد، و هو الذي يديـر المفاوضـات و يقوم بتوقيـع المعاهـدات الدوليـة[2].

---

[1] نورهان الشيخ ،**صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص ص 44-46.

[2] عز الدين عبد الله، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2000– 2008:دراسة حالة القضية الفلسطينية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة ، 2012، ص ص 55-56.

و عليه فالرئيس هو مركز الثقل ومحور العملية السياسية في ظل دستور 1993 حيث أن لديه سلطات واسعة النطاق في مجال السياسة الداخلية و الخارجية، وهنا تبرز محدودية دور وتأثير البرلمان في مواجهة الرئيس.

ج. النخب السياسية:

يمكن التمييز داخل النخب السياسية الروسية بين تيارات أو إتجاهات رئيسية عدة يمثلها أولا الإصلاحيون و ثانيا القوميون و المحافظون و الشيوعيون و إتجاه ثالث هو إتجاه الوسط [1].

- ✓ **الليبراليون:** يتجه أنصار هذا التوجه إلى اعتبار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال إتباع سياسة تعاونية مع الغرب و لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الغربي يعد أساسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا في المرحلة الانتقالية.
- ✓ **القوميون و المحافظون و الشيوعيون:** القوميون يركزون على وحدة روسيا، و يشككون في النيات الغربية و يفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشكلاتها الإقتصادية و يربط هذا التيار مشكلات روسيا بالعامل الخارجي، إذ يدعو إلى إتباع سياسة توسعية لروسيا بحيث تسيطر من جديد جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق. أما المحافظون فهم يركزون على العودةّ إلى النظام المركزي في الإقتصاد ويرفضون إقتصاد السوق كما يرون بضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية، في حين أن الشيوعيون فهم من دعاة توسيع نطاق الأسواق و النفوذ الروسي و إقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الأسيوية و العالم الإسلامي و الصين.

---

[1] مضر جريء الأمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990– 2003**.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ،2005، ص ص 86- 87.

- ✓ **اتجاه الوسط :** السائد في هذا الإتجاه هو الإيمان بروسيا الموحدة و بضرورة رفض أي سياسة تؤدي إلى تجزئة البلاد والحد من اللجوء إلى الغرب لتوفير الإستثمارات والمساعدات لروسيا، و نجد تيارين في هذا الإتجاه الأول يمين وسط يميل إلى التحول نحو إقتصاد السوق تدريجيا مع الحفاظ على دور واسع للدولة، أما الثاني يسار وسط يرى أن روسيا عبارة عن مزيج أوروبي – أسيوي ، كما يعكس ذلك تكوينها العرقي و يدعو إلى الحفاظ على مصالح روسيا الإقتصادية والعسكرية والدفاع عن الروس في الجمهوريات السوفييتية السابقة.

غير أن طبيعة النظام السياسي والإقتصادي الروسي لا تجعل جهة واحدة داخل روسيا صاحبة القوة و الشرعية التي تمكنها من فرض رؤيتها، وبالتالي تلعب النخب السياسية و شبكة العلاقات دورا محوريا في توجيه السياسة الروسية .

ح. الأحزاب السياسية:

من أهم الأحزاب السياسية الناشطة في الوسط الروسي نجد :

- ✓ **حزب الوحدة روسيا الموحدة :** و الذي تأسس قبل ثلاثة أشهر من الإنتخابات التشريعية التي جرت في سنة1999، و رغم أنه ليست لديه برنامج سياسي واضح، غير أنه يؤكد على ضرورة حفظ القيم و الممارسات الإيجابية المطلوبة و حمايتها لدفع المجتمع الروسي إلى الأمام و تحقيق إمكانات تقدمه، و قد صاغ الحزب إيديولوجيته على أساس قيم الحرية الفردية للمواطن و العدالة الإجتماعية و العمل على أساس المسؤولية الحقوقية التي تعني القبول الإيجابي بالحقوق في الوقت الذي تنفذ جماهير الحزب مسؤولياتها الوطنية العليا اتجاه المجتمع و الدولة [1].

[1] لمى مضر الأمارة، **إستراتيجية روسيا تجاه الوطن العربي بعد الحرب الباردة**. مجلة المستقبل العربي، العدد 362،2009،ص ص 185.

- ✓ **الحزب الشيوعي الروسي:** الذي يسعى بقيادة غينادي زيوغانوف إلى إحياء المكانة والوجود السوفييتي القديم، و تعظيم مقومات القوة الشاملة للدولة مما يحمله ذلك من إمكانيات إعادة ترتيب العلاقات الدولية و النظام العالمي من جديد و الإتجاه نحو توازن قوي جديد، و يؤمن الحزب بأن روسيا ما تزال قوة عظمى بإعتبارها أكبر دولة مساحة في العالم، و بها إحتياطات هائلة من الموارد، و تتمتع بقوة صناعية و علمية عظيمة و تحتفظ بتكافؤ نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي يتوفر لديها كل متطلبات الإستمرار في تأدية دور مهم في العالم ، لكن ذلك لن يحصل لأن روسيا مازالت تتبع النهج التبعي في الإقتصاد و السياسة الخارجية مما يجعلها معتمدة تماما على الغرب [1].
- ✓ **الحزب الديمقراطي الليبرالي :** تأسس هذا الحزب عام 1990 بزعامة فلاديمير جيرنوفسكي الذي يعد من أبرز قيادات الإتجاه القومي، و كان من أهم أفكار هذا الحزب وقف عملية تحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية، و تشجيع تصدير السلاح إلى كل من يستطيع دفع الثمن مع وقف أي نوع من أنواع المساعدات، و يرى الحزب أن روسيا يجب أن تكون إمبراطورية بالرجوع إلى الحدود التي كانت عليها الإمبراطورية القيصرية الروسية عام 1990 و التصدي للولايات المتحدة الأمريكية و الغرب، و يرى الحزب أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بتغيير هيكل النظام العالمي القائم، و وضع الولايات المتحدة الأمريكية فيه ، فالقرارات في النظام الدولي يجب أن تتخذ بشكل مشترك، و ذلك لإحلال الأمن و السلام في العالم، و يجب على الغرب مغادرة البلقان و الشرق الأوسط لكي يعود الهدوء في العالم[2].

---

[1] لمى مضر الأمارة، المرجع السابق ،ص 188.

[2] نورهان الشيخ ، **السياسة الروسية وحدود الدور الروسي في الشرق الأوسط** . مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 39، 2009، ص 146.

و عليه يمكن القول أن للأحزاب السياسية في روسيا الإتحادية دور في التأثير على سياسة الحكومة و توجهاتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة لكن هذا التأثير يبقى محدود نسبيا، و ذلك راجع إلى ظروف هذه الأحزاب و توجهاتها المختلفة بالإضافة إلى إصطدامها بصلاحيات الرئيس الذي يبقى الشخص الأول القادر على إدارة دفة الحكم في ظل صلاحياته الدستوريـــة الواسعة، مهما يكن لهذه الأحزاب من تأثيـر.

ثانيا: المحددات الخارجية:

يمكن تحليل تأثيرا المتغيرات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية على مستويين دولي و إقليمي:

1. المستوى الدولي:

تشهد البيئة الدولية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة و المتنافسة فيما بينها لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية ، على اعتبار أن هيكل القوة و طبيعتها الدولية ذاتها في تحول ،و لعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفييتي سنة 1991 هي كيفية صيانة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الإنهيار الشامل الذي ورثته من جهة، و في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من جهة أخرى، و أصبح من الضروري صياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، و ذلك كله في ظل الظروف و الأزمات العامة التي تشهدها روسيا بسبب التفكك الداخلي، و من ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة بناء سياستها الخارجية في ظروف التفكك الشامل والمحيط بها و الأزمة العامة ، و من ناحية ثانية فقد ورثت روسيا التركة الدولية للإتحاد السوفييتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن[1].

[1] محمد السيد سليم ،**التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية** .مرجع سبق ذكره ص 60.

و رغم أن التحولات الروسية في السياسة الخارجية قد بدأت في فترة يلتسن إلا أنها تعززت منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 2000، لتستمر مع وصول الرئيس ديميتري مدفيدف إلى الرئاسة الروسية سنة 2008، و لعل روسيا أصبحت الآن في موقع أهم و في مرتبة أحسن مما كانت عليه سابقا خاصة مع عودة بوتين إلى الحكم سنة 2012 في ظل السعي الأمريكي لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور، فالوضع الدولي الذي تعاينه الولايات المتحدة الأمريكية في الإحتفاظ بموقعها، أصبح حرجا من حيث بروز قوى دولية أخرى في مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي و التكنولوجي و حتى العسكري، و ظهور عوامل جديدة في النظام الدولي كالهند و الصين مما يبين أن طبيعة النظام الدولي أصبحت أكثر تعقيدا، و هو ما دفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا إلى تنسيق سياسات مشتركة و متجانسة في تعاملهما مع بعض، و هو ما أصبح يتضح من خلال التعامل مع القضايا الدولية كالأزمة السورية و الملف النـــــــووي الإيراني.

2. المستوى الإقليميـــة:

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال المتغير الإقليمي بالنسبة إلى روسيا الإتحادية هو فقدانها السلطة على دول الإتحاد السوفييتي السابق و أوروبا الشرقية ودول البطليق وآسيا الوسطى والتي كانت إلى وقت قريب تخضع لسيطرت روسيا، فروسيا ترى في دول الإتحاد السوفييتي السابق الفضاء الإستراتيجي للسياسة الروسية حيث تسعى إلى ضرورة إعادة دمج إقتيصادياته بالإقتصاد الروسي . إذ حرصت روسيا على تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية و الدولية ومواجهة التغلغل الأمريكي المتزايد في أسيا الوسطى و القوقاز من خلال تدعيم علاقاتها مع العديد من الدول الكبرى المرشحة أن تكون قوى فاعلة كالصين والهند و بعض دول الإتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن الإدراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية يضعها أمام تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية ، توسيع الحلف الأطلسي، و نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في الدول أوروبا الشرقية اللذان ستؤديان إلى إقتراب القوى العسكرية الغربية

من الحدود و الأراضي الروسية ومن ثم إمكانية تطويق روسيا و عزلها ، كما أن الروس يدركون أنه من مصلحة الغرب منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض مع مصالحه[1].

بالإضافة أن الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز اللتان تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها ، لذلك زاد إهتمام روسيا بشكل خاص بكل من تركيا و إيران وذلك لأنهما أكثر دولتين في الشرق الأوسط رغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين.

المطلب الثاني :أهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية البالغة في السياسات الخارجية الروسية منذ القدم لكنها زادت أهمية في ظل المبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية و علاقاتها الدولية بوصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000. إذ حضيت منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة بأهمية إستراتيجية ، حيث خلق هذا الصراع الإيديولوجي ضرورات الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة و تشكيل تحالفات في ظل التنافس بين الإتحاد السوفييتي و الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانت العلاقات السوفيتية مع الشرق الأوسط ترتكز على نقل السلاح و التكنولوجيا، وكانت القيادة السوفيتية السابقة تقارب العلاقات السياسية مع دول المنطقة بإبعاد إيديولوجية واضحة المعالم ، لكن مع إنهيار الإتحاد السوفيتي تراجعت الأهمية النسبية لهذه المنطقة ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية لانشغالها بعملية البناء الداخلي، و التي أعادت هيكلت أهدافها و مصالحها في المنطقة بحيث تراجعت الأهداف الإيديولوجية مقابل الأهداف الإقتصادية و الأمنية لكنها ازدادت أهمية في ظل المبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية و علاقاتها الدولية بوصول فلاديمير بوتين إلى السلطة سنة 2000[2].

---

[1] نجاة مدوخ، مرجع سبق ذكره. ص 73.

[2] نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية**. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 1998، ص 108.

أولا : الأهداف الإقتصادية :

تعود روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط من منظور جديد يرتبط إرتباطا وثيقا برغبتها في تحقيق مصالحها الوطنية المحددة، و التي تشمل إستعادة دورها ومكانتها العالمية من خلال رفع مستوى إقتصادها و تحقيق الإرتفاع في المستوى المعيشي من خلال الإعتماد على أهم القطاعات لديها وهو قطاع الطاقة ، بالإضافة إلى ما تدره عائدات بيع السلاح من فوائد تساعد على تحديث البلد وإعطائه دفعة قوية بإتجاه تحقيق مرتبة إقتصادية و سياسية مهمة على الساحة الدولية[1].و يحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الخارجية الروسية في دول المنطقة وحوله يتمحور كل التقارب الروسي مع هذه الدول ، ليلي ذلك أوجه التعاون الأخرى سواء في المجال التقني أو في المجال الإستراتيجي العسكري. بالإضافة إلى الموارد الإقتصادية و المالية لهذه المنطقة ، حيث تحتاج روسيا إلى التنسيق مع بعض دول المنطقة التي لها ثقل في السوق العالمي للنفط والغاز كأهم موردين تعتمد عليهما روسيا في إقتصادها، بالإضافة إلى أن هذه الدول تمثل سوقا مهما للمنتجات الروسية بحكم ما تتوفر عليه من فوائد مالية وخاصة السلاح الروسي [2].

وتبقى من أولويات السياسة الخارجية الروسية الأساسية إيجاد ظروف دولية مواتية لاقتصادها فقد شدد الرئيس على ضرورة تركيز الدبلوماسية الروسية على الجانب الإقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية مع مراعاة مصالح روسيا كدولة كبرى . و التي تتوزع في كل أنحاء العالم فمن المهم لها جذب الإستثمارات و بخاصة الخليجية، و تنشيط العلاقات الخارجية ومنها تجارة السلاح حيث تعتبر بلدان الشرق الأوسط سوقا مهمة لمثل هذه التجارة.

[1] خديجة لعريبي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**. مرجع سبق ذكره نص 119

[2] خديجة لعريبي، مرجع سبق ذكره .ص ص 116- 117.

ثانيا: الأهداف الجيوسياسية و الأمنية:

تدفع روسيا أهداف جيوسياسية كثيرة في المنطقة حيث نجد أن الشرق الأوسط و العالم العربي و تركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى و جنوب القوقاز تشكل عمقا إستراتيجيا ومجالا حيويا للمصالح الروسية، و من الجانب الأمني الإستراتيجي تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، و هو ما يدفعها إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع العالمين العربي و الإسلامي، مما يسمح لروسيا بالقيام بدور أكبر على الساحة الدولية لذلك ينتظر الروس إلى منطقة الشرق الأوسط كجزء من محيطها الأمني وذلك لوقوعها جغرافيا قرب حدودها الجنوبية [1].

و الشرق الأوسط يمثل حزاما غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز اللتان تعتبرهما روسيا مجالا حيويا لها، وتسخر كل إمكانيتها لمنع أي تهديد لتلك المناطق لذا جاء إهتمام موسكو بشكل خاص بكل من تركيا و إيران ذلك لأنهما أكبر دولتين في الشرق الأوسط، ورغبة في النفاذ إلى هاتين المنطقتين ومحاولة اختراقهما والسيطرة عليهما، بالإضافة لوجود نوع من الارتباط بين هاتين الدولتين و بين الشعوب القوقازية و بين أسيا الوسطى، ناهيك على أن توثيق العلاقات مع إيران يفيد إلى حد ما إزعاج الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و عليه يمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق مع رؤية ترتكز على إيلاء أهمية جيو سياسية إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، بإعتبارهما تمثل محل الصدارة في الاهتمامات العالمية وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدا عن تلك المنطقة و تعقيداتها بإعتبارها قلب العالم إذ تستقر فيها مراكز التوازنات و القوى العالمية و هي منطقة إرتكاز لأي دور محتمل من طرف أي قوة.

---

[1] لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره. ص ص 359-360.

[2] أحمد عبد الله الطحلاوي، مرجع سبق ذكره.

وبالتالي تتجه روسيا إلى منطقة الشرق الأوسط لمزاحمة الولايات المتحد الأمريكية فيها بالقدر الذي ينهكها إستراتيجيا ، وذلك لإعادة تشكيل ميزان القوى العالمي [1].و عليه تقوم السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط على عدة اعتبارات جيوسياسية وأمنية أهمها:

- ✓ يشكل العامل الجغرافي مصدرا مهما من المصادر التي تدفع بالدور الروسي في الشرق الأوسط إلى الإمام فروسيا تنظر إلى هذه المنطقة بإعتبارها بقعة أرضية متواصلة من المساحة الأوراسية المترامية التي لديها أبعاد عقائدية في ذاكرة الروس الذين كانوا يتطلعون دوما نحو الجنوب والغرب أكثر من تطلعهم نحو الشرق و الشمال على اعتبار الشرق الأوسط جيوسياسيا قلب للعالم، كما أن روسيا تبقى حبيسة لموقعها الجغرافي البعيد عن أهم البحار والممرات التجارية في العالم، وبالتالي فإن تربع منطقة الشرق الأوسط على هذه الممرات و البحار سيكون المخرج الذي سيفك عزلتها الجغرافية[2].
- ✓ السعي الروسي إلى إيجاد حزام أو كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية و هو ما يفسر السعي إلى إقامة علاقات مع الدول التي في نظرها مناهضته للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مثل إيران و سوريا و قبلها العراق من أجل الظفر بالتوازن التي تستطيع من خلاله مواجهة الهيمنة الأمريكية .
- ✓ إعادة تأكيد الوجود النسبي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، إذ ترى روسيا أنه إذا ما أرادت أن تحفظ هيبتها على أسيا الوسطى، فيجب أن تعمل على تطوير علاقاتها مع إيران واستعمالها كورقة ضغط لمواجهة أي ضغوط أمريكية .

[1] خديجة لعريبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 115.

[2] نجاة مدوخ ، نرجع سبق ذكره . ص 83.

- ✓ كما أن دخول روسيا منطقة الشرق الأوسط من جديد هو سياسة وقائية لمنع الإندفاع الإسلامي أو مواجهة ما يوصف بالتهديد الإسلامي الشامل، حيث تسعى إلى خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها، وذلك من أجل الوقوف في وجه التهديدات الخارجية كما أن كون عدة ملايين من سكان روسيا يدينون بالإسلام فإن أسباب داخلية روسية تدفع هذه الأخيرة إلى تعزيز التواجد في المنطقة[1].

و عليه كان يجب على روسيا قبل الدخول في منطقة الشرق الأوسط الملتهب الولوج عبر سوريا البوابة الشمالية للمشرق العربي ومفتاح الإستقرار فيه، وعبر تركيا الجسر الذي يصل بين الشرق والغرب و عبر إيران البوابة الشرقية للمنطقة العربية و هذه المنطقة التي تجسدها ثلاث دوائر جغرافية متجاورة تزداد أهمية مع الوجود الأمريكي في قلبها و أطرافها من خلال التواجد في العراق وأفغانستان دون إغفال وجود إسرائيل[2].

المطلب الثالث :محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا:

أولا: نبذة عن تاريخ العلاقات الروسية السورية :

إمتازت العلاقات الروسية السورية على مر التاريخ بقدر كبير من الثبات و الإستقرار و الديمومة حيث تعود هذه العلاقة إلى فترة نجاح الثورة البلشفية و بداية الإتحاد السوفييتي سنة 1917 ،حيث كانت أنظار الإتحاد السوفييتي تتجه نحو سوريا و كذلك الوطن العربي، و قد تزامن ذلك مع خضوع أغلب الدول العربية للإستعمار الغربي الذي كان يسيطر على إدارة شؤون الدولة الداخلية و الخارجية ، الأمر الذي انعكس سلبا على العلاقة بين الإتحاد السوفييتي و هذه الدول[3].

---

[1] ناصر زيدان ،**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** .مرجع سبق ذكره ، ص 255.

[2] باسم راشد ، **المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، وحدة الدراسات المستقبلية ، مكتبة الإسكندرية ، مصر، 2013، ص 31.

[3] مايسة محمد مدني، **التدخل الروسي في الأزمة السورية** . مجلة كلية الإقتصاد العلمية ، العدد4، جانفي 2014، ص 203

حيث عمل الإتحاد السوفييتي على إفشاء كل المعاهدات السرية حول تقسيم الدولة العربية، التي أبرمت بين روسيا القيصرية وبقية الدول الغربية ، و لعل أهم هذه المعاهدات معاهدة "سايكس بيكو" التي وقعها روسيا قبل الثورة البلشفية مع فرنسا و بريطانيا سنة 1966، و التي تنص على تقسيم أراضي وممتلكات الدولة العثمانية و ما تسيطر عليه من الدول العربية بين كل من فرنسا و بريطانيا و روسيا لتي كشفها الإتحاد السوفييتي سنة1917 و فضح التواطؤ الفرنسي الإنجليزي في تقسيم الوطن العربي بينهما، و يبدو أن الإتحاد السوفييتي سعى من وراء ذلك لكسب الدول العربية إلى جانبه و محاولة إقناعهم بأنه يحترم حقوق الشعوب المستضعفة ، و بإمكانه مساعدتهم من أجل الإستقلال و قد تناما بشكل كبير الوعي العربي في فترات الثلاثينات و الأربعينات حيث تشكل في سوريا تكتل باسم الكتلة الوطنية، الذي دخل في مفاوضات طويلة مع الإنتداب الفرنسي أدت النهاية إلى تسلمه السلطة في عام 1944 [1].

كان الإتحاد السوفياتي سابقا من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1944 بالإضافة إلى سعي الإتحاد السوفياتي إلى إدراج سوريا في قائمة الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة رغم المعارضة الغربية الشديدة لهذا المسعى و قد زادت هذه العلاقة تطورا و إتساعا مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة في سوريا سنة 1970 و قد ساعد في ذلك التطور عامل مهم هو حادثة طرد السوفييت من مصر سنة 1971 إبان حكم الرئيس المصري السابق أنور السادات، إذ أضطر الكريملين للبحث عن بدائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة، و قد كان لكل من العراق و سوريا اللذان يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل فقام الإتحاد السوفييتي بتقديم دعم عسكري و ضمان تدفق السلاح إلى هذين البلدين، كما قام بتقديم دعم

[1] عامر عبد الفتاح ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا و سوريا و أثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014** .مذكرة ماجستير ,جامعة نابلس ,فلسطين ,2015 ,ص ص 95 96 .

سياسي كبير لسوريا في المحافل و المنابر الدولية فضلا عن مساهمته في بناء البنية التحتية للإقتصاد السوري لا سيما في مجال الطاقة [1].

كذلك كان يقدم الإتحاد السوفيتي لسوريا دعما عسكريا كبيرا لمواجهة الكيان الصهيوني المدعوم من جانب الدول العربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحروب العربية الإسرائيلية ، كما أنشأ مركز الدعم المادي التقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري .و عززت روسيا و سوريا الروابط الثقافية عن طريق سفارتي البلدين و خصوصا القنصليات الروسية و المركز الثقافي في مدينة دمشق و جمعية الصداقة السورية الروسية [2].

و استمرت العلاقات المتميزة بين الطرفين طيلة فترة حكم الإتحاد السوفييتي وصولا إلى التسعينات ,حيث انهار الاتحاد السوفييتي سنة 1991 . ومنه واجهت القيادة الروسية عدة معضلات في هذه الفترة فقد حصل برود عام في العلاقات ما بين سوريا و روسيا، و أستمر الأمر حتى بداية القرن الحالي عندما تغيرت القيادة السياسية الروسية بإنتخاب الرئيس فلاديمير بوتين رئيسا لروسيا في عام 2000 حيث بدأت القيادة السياسية الجديدة بتدارك الضعف الداخلي و الخارجي الروسي، و بالتأكيد فإن المنطقة العربية هي دائما محور اهتمام روسيا بحكم الجغرافيا السياسية، و حينها أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية تطورات إقليمية كبيرة في هذه المنطقة ، فقد تدخلت في العراق عام 2003 و كانت حينها تهدد كل من إيران و سوريا بتغيير أنظمتها ، و من ناحية أخرى إمتد الإتحاد الأوروبي و حلف الناتو إلى مناطق جغرافية قريبة من جنوب روسيا و هي أسيا الوسطى التي تمثل المجال الحيوي لروسيا، فقد شكلت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية و شرق أوروبا كانت بمثابة خناق جيوسياسي على روسيا. لذا فإن روسيا احتارت أن تحدث ثغرة في هذا الجدار الذي فرضته عليها الولايات المتحدة الأمريكية و قد

[1] مايسة محمد مدني ، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

اختارت روسيا أن تكون هذه الثغرة في سوريا, وقد كان إختيارا منطقيا و طبيعيا حيث أن الأرضية جاهزة لإحياء علاقات التحالف و الصداقة ,بحكم التاريخ المشترك بين الطرفين , بالإضافة إلى أنها الدولة العربية الوحيدة في المنطقة المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بعد خروج العراق من المعادلة في سنة 2003[1].

إستمر تطور العلاقات بين الطرفين عن طريق عقد العديد من الاتفاقات بينهما ، و الأهم هو تولد حالة من التنسيق و التفاهم بينهما في الأمور الإقليمية سواء في إقليم المنطقة العربية أو الإقليم الروسي و الأمور الدولية بشكل عام ، حيث الرؤية المشتركة ما بين الطرفين و هذا ما تأكد في زيارات المسؤولين المتبادلة حيث زار الرئيس السوري بشار الأسد روسيا سنة 2005 و هي الزيارة التي نتح عنها إتفاقيات سياسية و اقتصادية ، حيث أكد الطرفان حرصهما على التنسيق المشترك فيما يخص الساحة الدولية وقد تجسد ذلك في توقيع وثيقة الإعلان المشترك سنة 2005 حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون، و كما أن الزيارة التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا سنة 2008 شكلت دافعا مهما للأمام في العلاقات بين الطرفين، إذ شهدت هذه الزيارة توقيع معاهدات كبيرة و صفقات سلاح لسوريا ، و كان واضحا الحرص من الطرفين على تطوير العلاقات الثنائية في شتى المجالات.كما زار الرئيس الروسي السابق ديميتري مدفيدف سوريا عام 2010 سعت هذه الزيارة إلى رفع التعاون الإستراتيجي بين البلدين و التنسيق المشترك ، كل هذا ولد رؤية متطابقة بما يخص القضايا بالإقليمية والعالمية كما أن روسيا ساندت سوريا كثيرا على الصعيد الدولي بالإضافة إلى أن سوريا أيضا دعمت الموقف الروسي في الكثير من القضايا، لعل أبرزها تأييدها بشكل علني للعملية العسكرية الروسية في

[1] لمى مضر الامارة ,مرجع سبق ذكره ,ص ص 378- 379 .

جورجيا عام 2008 ، بالإضافة إلى تأييدها لسياسات موسكو في الفضاء الإستراتيجي المحيط بها ، مثل دعم و تأييد السياسات الروسية في الصراع الداخلي حل من الشيشان و داغستان [1].

و عليه مما سبق ذكره نلاحظ أن هناك وضوح حول وجود متانة و عراقة في العلاقات السورية_الروسية في كافة المجالات فعلى المجال السياسي نجد أن هناك تناغما واضحا و تنسيقا كاملا فيما يخص القضايا الإقليمية و الدولية و حتى نظرة الدوليين لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي ,أما الجانب الاقتصادي فهو كذلك لديه نصيب جيد من العلاقة على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بالنظر إلى قدرات سوريا المتواضعة ، أما الجانب العسكري فهو أكثر العلاقات حيوية و نشاطا بين البلدين حيث تعتبر سوريا من اكبر المستوردين للسلاح الروسي في العالم ,إذ تعتمد بشكل أساسي على السلاح الروسي في تسليح جيشها و تحديث ترسانته ,كل هذا يدل على أن العلاقات الروسية السورية تعبر عن علاقات متميزة تتعدى العلاقات الدبلوماسية بين أي دولتين لتصل إلى درجة تحالف استراتيجي قوي .

ثانيا: العوامل المحددة للساسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا:

1. العوامل الجيوستراتيجية :

حيث أنه لدى روسيا نظرة دائمة و منذ زمن طويل أن الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب يستهدفون روسيا بشكل دائم و يحاولون تضييق الخناق عليها ، سواء في فضائها الإستراتيجي أو في الداخل الروسي، و عليه و بإعتبار سوريا حليفا لروسيا في المنطقة العربية ، حيث تعتبر أنها مستهدفة بصورة تشبه صورة الثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة عن طريقها إجراء تغييرات في دول المجال الجوي الروسي و ليس سوريا فحسب، فروسيا تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تسعى إلى إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط و المنطقة العربية جغرافيا و سياسيا من خلال إضعاف القوى الإقليمية

[1] مايسة محمد مدني ,مرجع سبق ذكره ,ص ص 99-100 .

سواء العربية أو غير العربية من أجل حفظ المصالح الأمريكية [1]. حيث تشكل سوريا بالنسبة لروسيا حلقة مهمة في هذا المخطط حيث تعتبر أن تكرار السيناريو الليبي و الذي أستخدم فيه قرار حماية المدنيين ، ذريعة من اجل تغيير نظام الحكم وعليه فإن تكرار هذا الأمر في سوريا سيشكل عرفا دوليا جديدا تخترعه الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغير الأنظمة الحاكمة المعارضة لها تحت حجة حماية المدنيين و بالتالي تشكيل خرائط جيوستراتيجية مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية [2].

هذا بالإضافة إلى أن روسيا لديها قناعة أن سوريا ليست المستهدفة الوحيدة من هذا المخطط بل أنه مخطط يستهدف حلفاء سوريا وخاصة إيران، حيث شكلت الأزمة السورية فرصة لتوجيه ضربة سياسية لإيران بخسارتها حليفتها في الوطن العربي، حيث قال وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" المطالبة بتغيير النظام في سوريا حلقة في لعبة جيوساسية تقصد إيران أيضا"، كما أنه من وجهة النظر الروسية فإن سقوط النظام في سوريا مقدمة لاستهداف روسيا نفسها. حيث أن سقوطه يعني خروج روسيا بشكل شبه كامل من المنطقة العربية إذ ستفقد روسيا حليفها القوي و الحقيقي الوحيد في المنطقة العربية. مما يعني فقدان كذلك الحليف القوي و الوحيد لإيران في المنطقة العربية والمعروف أن هناك علاقة قوية و متينة تجمع روسيا وإيران، لذا فإن إيران ستكون في خطر أمام خسران حليفها و توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة، كما أن إيران و سوريا إمتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية و من ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع العرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز ، و من جمهوريات أسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي بما

[1] Dmitri Trinin , russia's interests in syria .Carnegie Moscow center ,2014 : http://www.carnegie.ru/2014/06/09/ russia-s-interests- in-syria.pwb.55831

[2] المخطط الروسي في الشرق الأوسط يحاكي الأمريكي في الهيمنة الإستراتيجية .صحيفة العرب ، العدد 9584 ،تاريخ النشر 2014/06/ 9http://www.alarab.com.ut/id=2483 ، تاريخ الاطلاع:2017/04/24 ، الساعة : 22:33 ،على الرابط :

يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إحكام الطوق على روسيا ومواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى في محيط روسيا [1].

كما أن المصالح الروسية في سوريا ذات طبيعة جيوستراتيجية في جوهرها، إذ أن من أهم هذه المصالح الروسية هي الإحتفاظ بقاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس ، حيث تعد هذه القاعدة العسكرية أخر موقع بحري لأسطول روسيا بمنطقة البحر الأبيض المتوسط , بالإضافة كونها مرفقا روسيا إستراتيجيا طويل الأمد فبموجب إتفاقية بين البلدين سنة 1971 يستضيف ميناء طرطوس قاعدة عسكرية روسية للإمداد و الصيانة تم تشيدها أثناء فترة الحرب الباردة لدعم الأسطول السوفيتي بالبحر الأبيض المتوسط ،كما وافق الرئيس السوري بشار الأسد سنة 2008 على تحويل ميناء طرطوس إلى قاعدة ثانية للسفن النووية الروسية في الشرق الأوسط ، و منذ 2009 تقوم روسيا بتحديث القاعدة العسكرية و توسيع الميناء حتى يستطيع إستقبال سفن عسكرية أكبر حجما[2].

كما تعتبر مبيعات السلاح لروسيا أهم المصالح الحيوية بين سوريا و روسيا، فقد بلغت مشتريات السلاح من روسيا ما يقارب مليار و مائة مليون دولار وفقا لإحصائيات سنة 2010، كما توجد عقود مبرمة بين سوريا و الشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة، إذ تعتبر روسيا شريكا أساسيا لروسيا في مجال إستراد السلاح الروسي، ففي سنة 2011 بلغت واردتها من السلاح حوالي 15 %، كما أن روسيا كانت تتوقع إرتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا بنسبة تفوق فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد الثورة [3].

2. العوامل الإقتصادية :

---

[1] نورهان الشيخ . **روسيا والتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي : التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** . المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، 2014، ص 301 – 302.

[2] ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة إلى القمة**، د ت ن ، دس ن ، د ب ن، ص 469

[3] مايسة محمد مدني ، مرجع سبق ذكره .ص ص 212 – 213.

من المعلوم أن هناك مصالح إقتصادية لروسيا في سوريا و أن هذه المصالح في نمو تصاعدي وعليه فإن إستقرار المنطقة العربية و سوريا يشكل ركيزة هامة من أجل ضمان إستقرار هذه المصالح بالنمو ، إذ يعتبر مجال الطاقة من المجالات الهامة في السياسة الروسية ، حيث أن روسيا من أهم موردي الطاقة على المستوى العالمي و لذلك يعتبر التعاون و التنسيق في مجال الطاقة من أهم أولويات السياسة الخارجية الروسية إتجاه المنطقة عامة و سوريا خاصة، بالإضافة إلى تواجد قاعدة طرطوس البحرية الروسية و التي تتيح للسفن الروسية في البحر المتوسط و البحر الأحمر بالتزود بالوقود والمؤن والإمدادات.

كما تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، حيث تتمثل التجارة الروسية السورية ما نسبته 20 % من إجمالي التجارة العربية الروسية ،كما أنها تشهد تناميا إذ ارتفعت التجارة الروسية – السورية إلى حوالي 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58 في عام 2010 ,من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية إلى حوالي 20 مليار دولار[1].

بالإضافة إلى أن الشركات الروسية و لا سيما في مجال الطاقة تعد من أبرز الشركات الناشطة في سوريا و التي تعمل على مشاريع كبرى في سوريا نذكر منها شركة stroytransgaz و هي شركة فرعية تابعة لشركة غاز بروم الروسية الرائدة في مجال الغاز و شركة تاتنفت tatneft و هي سادس أكبر منتج للنفط الخام في روسيا والتي لديها مشروع مشترك مع الشركة السورية العامة للبترول لاستكشاف و تطوير حقول النفط منذ سنة 2005 [2].

و عليه و مما تقدم يمكن التمييز بين عاملين أساسين يحددان توجهات السياسة الخارجية تجاه سوريا حيث تتمثل العامل الأول في أن سوريا مهتمة في إعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي و قوة عظمى

[1] وليد عبد الحي ، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية** ، مركز الجزيرة للدراسات ن الدوحة ، أفريل 2012.

[2] Azuolas Bagdonas , russia's interests in the syrian conflict :power, prestige, and profit. European journal of economic and political studies , fatih university, winter ,2012,p64.

و هذا يعني حتما محاولة إيجاد نوع من التوازن في الهيمنة الأمريكية على العالم من خلال مقاومتها لتجاوزات الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن حيث تمارس روسيا سلطاتها للحد من هذه التجاوزات.

أما الإستراتيجية الثانية تتمثل في الإهتمام بالحفاظ على النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط ، حيث أن خسارة سوريا ستؤدي إلى التضييق على إيران بإعتبارها أخر تواجد لروسيا في هذه المنطقة الحيوية إضافة إلى ما تمثله المنطقة من تهديد على الأمن القومي الروسي.

خلاصة الفصل:

من كل ما سبق نستخلص أنه مع وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا سعى إلى إعادة بناء الدولة الروسية من الداخل و إعادة بعث دور روسيا على الساحة الدولية، من خلال تبني سياسة واقعية براغماتية تنطلق من إدراك حقيقي لحدود القدرات الروسية وطبيعة النظام الدولي التي يتسم بهيمنة قطب واحد. لكن و نتيجة للتهديدات التي مست الأمن القومي الروسي جراء توسع حلف الناتو على مشارف الحدود الروسية إستدعى تحولا في توجهات السياسة الخارجية لفلاديمير بوتين، من خلال تبني موقف أكثر تشددًا اتجاه الغرب وهذا عبر تنمية قدرات عسكرية قادرة على مواجهة تهديدات الأمن القومي الروسي وبالتالي الإنتقال نحو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو. ثم جاء السعي الروسي لتأكيد المكانة العالمية التي وصلت إليها روسيا من خلال فرض الدور الروسي على الساحة الدولية كطرف مؤثر على التفاعلات الإقليمية والدولية.

هذا وتشكل منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة مكانة مهمة في الحسابات الخارجية الروسية، لما تمتلكه من موقع إستراتيجي، إذ أن تربع منطقة الشرق الأوسط على أهم الممرات والبحار سيكون المخرج الذي سيفك عزلتها الجغرافية، كما أنها تمثل جزء من محيطها الأمني لوقوعها جغرافيا ضمن حدوده الجنوبية، بالإضافة لما تمثله سوريا من أهمية في السياسة الخارجية الروسية وخاصة القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس التي تعتبر آخر تواجد عسكري روسي في مياه البحر الأبيض المتوسط، كما أن سوريا أهم سوق روسية لتجارة السلاح في المنطقة. وبالتالي فتوجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وسوريا تحكمها مصالح جيوستراتيجية بدرجة أولى.

الفصل الثاني:تطور الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية و الدولية

تمهيد:

تمر سوريا منذ سنة 2011 بواحدة من أكثر فترات تاريخها الحديث صعوبة وتعقيدا ، والمتمثلة في أزمة سياسية واقتصادية والإجتماعية عميقة، تفاقمت أحداثها وتفاقمت وتزايدت تأثيراتها جراء تداخل عدت أسباب وعوامل ساعدت على تحولها من قضية داخلية سورية إلى أزمة إقليمية ودولية .

إذ تحمل الأزمة السورية الراهنة سمات تجعلها أصعب الأزمات المركبة التي واجهتها سوريا والتي زاد من خطورتها الطريقة التي إختارها النظام لمعالجتها، حيث جاءت بداية الأزمة السورية سلمية لكن سرعان ما تحولت أحداثها إلى صراع في معظم مدنها وقراها، بين أجهزة عسكرية رسمية وشبه رسمية تدافع عن نظامها القائم من جهة، وقطاعات واسعة من الشعب تريد تغييره أو تطالب بإسقاطه من جهة أخرى. والتي زاد من تعقيدها أكثر ما شكلته من إستقطاب إقليمي ودولي واسع النطاق، نظرًا لما تمثله من أهمية إستراتيجية بإعتبارها الزاوية الأهم في التوازنات الإقليمية والدولية. والذي يتضح أكثر من خلال مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة سواء الداعمة للنظام أو المناهضة له.

المبحث الأول: الحراك الشعبي وبداية الأزمة السورية

المطلب الأول : الأوضاع الاقتصادية و الإجتماعية و السياسية في سوريا قبل الأزمة:

أولا : الأوضاع السياسية في سوريا قبل الأزمة :

تميزت الأوضاع السياسية في سوريا عقب الإستقلال و إنتهاء الإنتداب الفرنسي سنة 1946، بنظام حكم قائم على مؤسسات دستورية وبرلمان منتخب و تعددية حزبية مستوحاة من النموذج الفرنسي، حيث تولى كبار ملاك الأراضي و المزارعين والإقتصاديين الذين قادوا البلاد خلال الإستعمار قيادة المؤسسات الرسمية في الدولة كما شهدت الفترة الممتدة من 1946 إلى 1970 العديد من الإنقلابات التي وصلت إلى تسع إنقلابات عسكرية [1].

غير أنه مع تعاظم صعود النخبة العسكرية داخل حزب البعث مما أنعكس على عملية تطوير المؤسسات السياسية لتنتهي هذه الحقبة بحركة تصحيحية سنة 1970 قام بها حافظ الأسد، الذي استلم السلطة عام 1971 معيدًا هيكلة النظام السياسي السوري على أسس جديدة من خلال إنشاء مجلس الشعب عام 1971، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية سنة 1972 التي تظم تحالف جميع الأحزاب السياسية مع حزب البعث، ثم جاء إعلان دستور سنة 1973 الذي استمر طيلة عقود مكرسا واقع سياسي وإداري في سوريا يقوم على هيمنة الحزب الواحد وشخص الرئيس حافظ الأسد[2].

و قد رسخ الإطار الدستوري لسلطة القرار في سوريا قيادة الحزب للدولة والمجتمع كترجمة لمفهوم الحزب القائد، غير أن الجديد هنا تمثل في إكتساب هذا المفهوم مضمونا ملموسا من خلال ترجمته عمليا عبر تشكيل جبهة وطنية تقدمية تضم القوى الحزبية والسياسة الناصرية والإشتراكية بقيادة حزب البعث وذلك

[1] رضوان زيادة، النظام السياسي السوري انتخابات بدون ناخبين، مجلة الديمقراطية، تاريخ الإطلاع 27-04-2017، على الساعة 12:30، نقلا عن: http://www.democracy.ahram.org.eg./UT/front/innerprint.aspx.?newsID+237

[2] نفس المرجع .

بإقرار تلك القوى على قيادة الحزب للدولة والمجتمع، وحصر حق العمل السياسي في قطاع الطلاب والجيش بحزب البعث وحده على أنه أساس صنع القرار[1].

فحسب الدستور السوري فإن الإطار المرجعي للديمقراطية يبقى مركزيا و محصورا بالقرارات المركزية للحزب القائد، هذا ما سمح بتدخل كوادر حزب البعث في جميع مناحي الإدارة العامة. فنظريا و عمليا يملك المؤتمر العام حزب البعث سلطة أكبر من سلطة مجلس الشعب المنتخب على القرارات الإدارية في سوريا. هذا ما كرس بدوره استغلال حزب البعث كوسيلة للإرتقاء المهني داخل مؤسسات الدولة مما ساعد على نشر المحسوبية و شبكة الفساد.

يقر الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي، ويأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، التي تشمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وقد أكدت الممارسة هذا الطابع الرئاسي وعمقه من خلال إرتباط قرارات حزب البعث بشخص رئيس الجمهورية كأمين عام للحزب، أما بالنسبة للبرلمان المتمثل في مجلس الشعب فقد مثل في الحقيقة في عهد حافظ الأسد مجرد غطاء قانوني وتشريعي الذي يقتضي وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي، ولم تتغير الأمور كثيرا في عهد ابنه بشار الأسد، حيث جرت أول انتخابات تشريعية في سنة 2003، والتي فاز فيها حزب البعث بـ137 مقعدا في حين حصل المستقلون على 83 مقعدا، أما الإنتخابات التشريعية لسنة2007 فقد تحصل فيها حزب البعث و الجبهة الوطنية التقدمية على 170 مقعدا، و بذلك مثل البرلمان دور تشريعي ثاني في عهد الرئيس بشار الأسد حيث عكست رغبة النظام السوري في الحفاظ على مجلس الشعب على دوره الشكلي أكثر من ممارسة دوره الرقابي و التشريعي[2].

---

[1] محمد جمال باروت و آخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية : دراسة حالة سوريا**.مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010، ص ص 291-292 .

[2] رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 294.

أما بالنسبة لمؤسسة القضاء، فعلى الرغم من أن الدساتير السورية كرست باستمرار مبدأ فصل السلطات وإستقلالية القضاء بما في ذلك دستور 1973، إلا أن الدستور الأخير جعل رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات رئيس مجلس القضاء الأعلى، كما ربط الدستور المؤسسة القضائية بوزارة العدل إداريا وهو ما جعل الجهاز القضائي في سوريا يعاني عيوب كثيرة أهمها انتشار الفساد وغياب المحاسبة الرادعة للسلك القضائي، و هيمنة السلطة التنفيذية والأمن على أغلب قراراته وحتى هيكلته[1].

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في سوريا، حيث يعتمد النظام السوري على مؤسسة أمنية معقدة التركيب و يغلب عليها الطابع العسكري، إذ تلعب المؤسسة العسكرية دورا فعالا داخليا من خلال أحكام قبضتها على الحياة السياسية للشعب السوري و خاصة قمع المعارضة، وهو ما جعل النظام السياسي في سوريا يتميز بالترابط بين حزب عقائدي قوي هو حزب البعث، و مجموعة عسكرية تطورت فيما بعد إلى نظام عسكري فعال، فبينما أسس العسكريون النظام أمده الحزب بعقيدة تضفى عليه الشرعية، إضافة إلى أن النخبة العسكرية تتميز بالتماسك العضوي الشديد لأفرادها بحكم انتماء أغلبهم للأقلية العلوية الحاكمة وسط أغلبية سنية محكومة[2].

وعليه ونتيجة لكل هّذه الأوضاع السياسية وإنفراد الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة، وتجاوز المؤسسة العسكرية لباقي المؤسسات الأخرى وسيطرتها عليها، بالإضافة إلى وضع جميع الأحزاب السياسية في جبهة وطنية تقدمية تعطلت الحياة السياسية إلى درجة التهميش، في ظل وجود حزب واحد في سوريا وهو حزب البعث الإشتراكي والذي يعتبر كحزب قائد للمجتمع والدولة إلى جانب أحزاب يسارية ضعيفة ، وإحكام بشار الأسد بقبضته على السلطة بطريقة غير قابلة للتقييد أو الإلغاء. كلها عوامل أدت إلى تراكم المشكلات السياسية والإقتصادية في سوريا قبل الأزمة.

---

[1] رضوان زيادة، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[2] عبد العظيم محمود حنفي، **الثورة والشرعية عوامل سقوط النظام السياسي السوري 1963 – 2012**. منشورات إي كتب، ب ب ن، 2012،ص 19.

ثانيا : الأوضاع الاجتماعية في سوريا قبل الأزمة :

إن المجتمع السوري يتميز بتشكيل إجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية و مركب الهوية دينيا و طائفيا و اثنيا، إذ يتكون المجتمع من العديد من القوميات والأديان والمذاهب الأمر الذي أثر كثيرا على تركيبة النظام السوري، و بالتالي تم إنشاء عقد إجتماعي لا يضمن حقوق جميع الطوائف والأقليات حيث تحتكر السلطة فئة مستندة إلى تبريرات الموروث التاريخي والمعتقد الديني، حيث نجد أغلب القيادات العليا والأجهزة الأمنية تنتمي إلى عائلة الأسد والطائفة العلوية الأمر الذي انعكس على باقي مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[1].

فقد إستمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدًا على النمط العائلي العشائري الطائفي، حيث مثلت سياسات حافظ الأسد والتي أستمر عليها ابنه بشار فيما بعد على طائفة على حساب أخرى، حيث لجأت السلطات السورية إلى أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين مكانها، و ذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدتها سوريا في الثمانينيات متخوفة من حدوث أي إنقلاب جعله يتبع مثل هذه السياسات، حيث قام النظام السوري بسياسات تميز عرقي خاصة عندما لم يعترف بالطائفة الكردية ولم يمنحها حق الجنسية السورية [2].

وبذلك ظل الجانب المذهبي والطائفي أحد الملامح المميزة لتركيبة المجتمع السوري وإن كان بشكل حفي. حيث دفع البعد المذهبي والطائفي خاصة بعد أحداث حماه في الثمانينات إلى نشوء ذهنية سياسة مركبة ومتعلقة تتسابق وراء فرضية حكم الأقلية المذهبية العلوية على الأغلبية السنية في سوريا، رغم إدعاء النظام محاربة هذه الفرضية على مستوى مؤسسات الدولة و تنظيماتها، بينما تم تكريسها ودعمها على مستوى الأجهزة الأمنية الحاكمة.

---

[1] جاك جوزيف أوسي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[2] بشير زين العابدين، مرجع سابق ذكره، ص 440.

إذ أن المجتمع السوري يتميز بتشكيل إجتماعي متنوع بين مكوناته الثقافية و مركب الهوية دينيا و طائفيا واثنيا إذ أن هناك خليطا فريدا من نوعه في البلاد بالرغم من درجة التجانس المجتمعي الكبيرة بين أفراد المجتمع السوري، إلا أن سكان سوريا الحاليين يتميزون بتنوع قوي في الأصول الدينية و العرقية، فالتقسيم الفرعي للسكان نسبة إلى اللغة أو الدين، بكشف عن وجود عدد كبير من السوريين ينتمون للدين الإسلامي بنسبة حوالي 70% من مجموع السكان أما المجموعات الأخرى المتبقية فيمكن أن تصنف كأقليات عرفية أو دينية.

1. **الطائفة العلوية**: والذين يعرفون أيضا بالناصريين وهم ينتمون للطائفة الشيعية و يمثلون نسبة 13% فقط من السكان وهي الطائفة نفسها التي ينتمي إليها الرئيس بشار الأسد، و يتركز وجود العلويين بشكل أساسي في الجبال الساحلية من البلاد فيما يسمى بجبال اللاذقية، و بالتالي يركز وجود العلويين بشكل أساسي في حمص وحماة و قد كانت جبال العلويين فيما مضى من أكثر المناطق السورية حرمانا و تأخرا، بل كانت متخلفة عن بقية مناطق الدولة في الكثير من المجالات لكن ظروف العلويين الإجتماعية و الإقتصادية قد تحسنت بشكل كبير منذ تولي حزب البعث زمام الحكم سنة 1963[1].
2. **الطائفة الكردية**: يمثل الأكراد ما نسبته 08 % من مجموع سكان سوريا و الأكراد من السنة و فيهم أقلية من المسحيين و اليزيدين وتتواجد أغلبية هذه الطائفة في المناطق الشمالية الشرقية المحاذية للعراق و تركيا و يعيش أغلبهم في محافظة الحسكة ومنطقتين صغيرتين شمال حلب وكثير منهم يعيش في المدن الكبرى، وقد بدأت مشكلة الأكراد في سوريا تزداد تعقيدا بعد وصول حزب البعث إلى الحكم،حيث اتخذوا العديد من الإجراءات التي عملت على الحد من نفوذ الأكراد من خلال إستثناء الكثير من الأكراد من حقوقهم في اللغة و الجنسية باعتبارهم أجانب، حيث أنه في عام 1962 تم تجريد أكثر من 20% من الأكراد من جنسيتهم، كما منحتهم الدولة من استخدام اللغة الكردية في مدارسهم أو في الصحف

[1] موقع السكينة، **الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا**، تاريخ النشر 2012/12/29، تاريخ الإطلاع 2017/04/27، الساعة 00:30، نقلا عن: http://www.assakina.com

والكتب كما تعرض الأكراد للقمع بعد وصول بشار الأسد للسلطة سنة 2004 نتيجة مطالبتهم بحقوقهم السياسية[1].

أماالمجموعة المتبقية من التشكيلات المكونة للمجتمع السوري فيمكن أن تصنف كأقليات عرقية أو أقليات دينية ثانوية في سوريا مثل الدروز الذين يشكلون حواليذ03%، والمسيحيين4.7%، والتركمان3% [2].**ولمزيد من التفصيل حول الطوائف المكونة للمجتمع السوري وتوزيعها في سوريا أنظر الخريطة رقم 02.**

ثالثا : الأوضاع الاقتصادية في سوريا قبل الأزمة :

كان لنجاح الحركة التصحيحية عام 1970 و وصول حافظ الأسد إلى السلطة أهمية كبيرة على الاقتصاد السوري، حين أنتهج سياسة إقتصادية جديدة، قائمة على التعددية الاقتصادية والهادفة إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع السوري، فتولت الدولة تنفيذ مشاريع تنموية مستفيدة من أموال المساعدات العربية النفطية التي تلقتها بعد حرب أكتوبر1973 ضد الكيان الصهيوني الإسرائيلي جراء الطفرة النفطية فقد اعتمد الاقتصاد السوري آنذاك على مصادر ريعية أولية ممثلة في الزراعة والصناعة التحويلية و النفط ومصادر أخرى ثانوية معتمدة على تدفق المعونات الإنمائية العربية. الأمر الذي انعكس على نمو الإقتصاد السوري خلال السبعينات مما انعكس إيجابا على الحياة الاجتماعية و كذا تمكنت الدولة خلال تلك المرحلة من أحكام سيطرتهّا على القطاع العام و أهم المجالات الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية[3].

لكن خلال مرحلة الثمانينات بدأ الاقتصاد السوري يعاني من أزمة اقتصادية عميقة متأثرا بتراجع أسعار النفط، الذي أسهم في تراجع الدخل السوري من الدخل الأجنبي، و تراجع فرص العمل جراء الحصار الذي

---

[1] موقع الجزيرة، **طوائف وأعراق المجتمع السوري**، تاريخ النشر 2013/05/27، تاريخ الإطلاع 2017/04/27، على الساعة: 00:33، نقلا عن: http://www.aljazzira.net

[2] نيقولاس فان دام ، **الصراع على السلطة في سورية : الطائفية الأقلية والعشائرية في السياسة1961–1995**. مكتبة مدبولي، القاهرة،1995 ، ص 16.

[3] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 19 – 20.

عانت منه سوريا و تعرضها لخطر الجفاف، مما زاد من العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل مناخ إقتصادي يسوده التكدس الوظيفي و تراخي الأداء في الإدارة الحكومية و زيادة فجوة الموارد نتيجة عدم التناسب بين الإستثمار والإدخار. مما ساهم في تزايد معدلات البطالة وإرتفاع معدلات التضخم. و الذي زاد الأمر تعقيدا حرمان الحكومة السورية من المساعدات التي كانت تحصل عليها من دول الخليج بالإضافة إلى فرض العقوبات الاقتصادية الأمريكية عليها نتيجة دعمها للإرهاب[1].

مما أدى بالحكومة التي فتح مجال أوسع للقطاع الخاص ليحل محل الدولة في مجال الإستراد والمساهمة بدور أكبر في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تبلور طبقة جديدة من رجال الأعمال النافذة في السلطة و التي اشتركت مع الحكومة في توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الخدمية الربحية، حيث بلغت صادرات القطاع الخـــــاص 1991 نحو 43 % ضعف ما كانت عليه في عام 1985 محققة فائضا من في الميزان التجاري بعد سنوات من العجز في حين تراجع دور القطاع العام و ضعفت الإستثمارات الوطنية غير أن هذا التطور لم يمضي طويلا حيث عاد الاقتصاد السوري مرة أخرى لسياسة الإنكماش خلال الفترة 1997-2000: بسبب تراجع إستثمارات القطاع الخاص لعدم توفر المناخ الإستثماري المناسب وبسبب السياسات النقدية و المالية التي أتبعت في سوريا، بالاضافة إلى التهرب الضريبي و ضعف كفاءة الإنفاق وتبذير المال، العام و هذا ما خلق تذبذبا في الاقتصاد السوري و أسهم في إحداث خلل في الميزان التجاري مما زاد حجم العجز و ارتفاع حجم المديونية و تراجع جودة الصناعات التحويلية، ما أدى إلى إنخفاض مستوى دخل الفرد و تفاقم البطالة و إزدياد معدلات الفقر و تراجع معدلات النمو الاقتصادي[2].

استلم بشار الأسد السلطة سنة 2000 بعد وفاة والده، حيث كانت البيروقراطية و الفساد يطغيان على مؤسسات الدولة، حيث اتسم الاقتصاد الروسي بالركود و ارتفاع معدلات التضخم، و المديونية الخارجية فيما

[1] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 19 – 20.
[2] المرجع نفسه. ص 22-23

تراجعت معدلات النمو و ارتفعت معدلات البطالة بصورة متسارعة لتسجيل 12 %، بالإضافة إلى ارتفاع حجم من كانوا تحت خط الفقر الأدنى إلى 6.7 مليون نسمة، و الذين يمثلون نحو 35 % من مجموع السكان، و كانت تلك المؤشرات مترافقة مع تشوهات في التوزيع الاجتماعي للناتج المحلي الإجمالي [1].

و بناءا على ذلك في سنة 2005 أعلنت حكومة نظام الأسد تبنيها نموذج إقتصاد السوق الاجتماعي و طرحت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال تبني " الخطة الخمسية العاشرة " و التي كانت عبارة عن سياسات تهدف إلى توسيع دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة الاقتصادي من دون قطع علاقات الإعتماد المتبادل بين الطرفين، حيث قامت السياسة الاقتصادية الجديدة على توسيع قطاع الخدمات متجاهلة تدعيم قطاع الإنتاج الذي كان قد أنكمش و تقلص و لم يعد بإمكانه المنافسة مع البضائع الأجنبية، كما عملت تلك السياسة على تقليص الإنفاق العمومي و تقليص الدعم الاجتماعي للسلع والخدمات الحيوية كالمحروقات والخبز والمواد الزراعية، الأمر الذي زاد من تفاقم معانات الكثير من السكان وأدى إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية مدمرة [2].

جراء هذا التحول الاقتصادي تشكل شريحة جديدة من رجال الأعمال و سيطرتهم على مفاصل و قنوات الاقتصاد السوري منهية بذلك سيطرت الطبقة البورجوازية التقليدية، و بذلك قادت الشريحة الجديدة عملية التوسع في مجال الخدمات

الإنتاجية ولا سيما قطاعات السياحة والخدمات المالية والمصرفية والنقل الجوي وغيرها من القطاعات ذات المردودية الربحية السريعة. لكن هذه السياسات أضعفت قبضة الدولة في السيطرة على الاقتصاد وأدتّ إلى تراجع القطاع العام، وتضرر الطبقة الوسطى وتزايد معدلات الفقر، حيث تركزت نسبة الفقر خاصة

[1] سلام السعدي ، **الاقتصاد السوري كلاعب أساسي في انفجار النطرف** . تاريخ النشر 2016/01/13، تاريخ الإطلاع 2017/04/27، على الساعة 20:00، نقلا عن: http://www.alsouria.net/content

[2] نفس المرجع .

في الأرياف وبالتحدد في المنطقة الشرقية والشمالية الشرقية وقدرت نسبة الفقر سنة 2008 بنحو 34.3 %،أي نحو 07 ملايين نسمة تحت خط الفقر بفعل السياسات الاقتصادية المعتمدة على إقتصاد السوق[1].

و بالإضافة إلى ذلك شهد القطاع الزراعي أزمة حادة جراء الجفاف و إساءة الموارد المائية، و التنفيذ المتأخر للمشاريع الحيوية، و من ذلك الري الحديث إضافة إلى تبني السياسات التحريرية لعوامل الطاقة وأسعار السماد، و قد أنعكس هذا الإنكماش الزراعي على خلق فرص العمل، و الأمن الغذائي و أسعار السلع و النمو الاقتصادي بصورة عامة[2].

و عليه يمكن إبراز أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد السوري في السنوات السابقة لإندلاع الأزمة فيما يلي:

- ✓ إعتماد الاقتصاد السوري على قطاعات ريعية كالنفط، وهو ما شكل تحدي كبير بعد إنخفاض إحتياطي النفط السوري وإنتاجه و بالتالي عوائده، وهو ما سبب ضغط كبير على الأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات و منه مستويات المعيشة.
- ✓ إنخفاض كفاءة الإستثمارات بشكل عام، و انتشار أشكال الفساد التي أدت إلى تعطيل قدرة أجهزة الدولة والمجتمع عن القيام بالأعمال و الوظائف بشكل صحيح، بالإضافة إلى إنعكاسها على القدرات الإنتاجية للأفراد في مختلف الميادين.
- ✓ إرتفاع معدلات التضخم المالي الذي أثر سلبا على الاقتصاد السوري.
- ✓ ارتفاع مستويات البطالة و تراجع القدرة الشرائية للمواطن السوري.

[1] سلام سعدي ، مرجع سبق ذكره.

[2] نصر ربيع وآخرون ، **الأزمة السورية : الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية** ،المركز السوري للأبحاث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق، 2013، ص 18.

المطلب الثاني: الأزمـة السوريــة أسبابها و دوافعها:

عرفت سوريا في مارس 2011 واحدة من أكبر و أكثر التحولات أهمية في تاريخها المعاصر في ظل واقع سياسي و إقتصادي وإجتماعي معقد، تمثل في جمود البنية السياسية و عدم الرضا عن منظومة القيم التي يحتكم إليها النظام في ممارساته العامة وصياغة سياسته، و إنتشار الفقر والبطالة والفساد المتزايد وحرمان الأكراد من كثير من حقوقهم التي يطالبون بها، وتحكم الأقلية العلوية بالإمتيازات مع حرمان أغلبية أفراد الشعب منها، أمام فشل النظام الحالي في إختراق طبقات المجتمع، على الرغم من أن المطالب الشعبية السورية كانت في بديتها متواضعة، حيث أنها لم تتجاوز مجموعة من الإحتياجات الشعبية، لكن ما لبثت أن إرتفع سقف مطالبها إلى مواجهة نظام الرئيس بشار الأسد، ليتمخض عن هذه المطالب الصراع الدموي بين الجيش النظامي و المعارضة السورية بكافة أطيافها مع إنتفاضة شعبية في معظم المدن السورية.

إذ تشهد سوريا واحدة من أخطر الأزمات في تاريخها الحديث، والمتمثلة في أزمة إجتماعية وسياسية عميقة تصاعدت أحداثها لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، و قد كشفت هذه الأزمة عن تصعيد العوامل الداخلية فيها سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا من خلال أخذ هذا الصراع لأبعاد متعددة أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف، خاصة مع تدخل قوى خارجية لدعم أطراف النزاع .

و يمكن إرجاع دوافع الأزمة وأسباب الأزمة السورية إلى عدة أسباب :

1. ضعف الأداء المؤسساتي :

إن ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا و ما رافقه من استنزاف للحياة السياسية والحزبية جراء تهميش قطاعات كبيرة من المجتمع. و ما أسهم في تحقيق ذلك غياب الديمقراطية و الحريات العامة و التوغل الأمني في الحياة السياسية عن طريق الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في سوريا، حيث تفرض إدارة الأمن نفوذا كبيرا بتغلغل عناصر المخابرات في جميع المؤسسات الحكومية و الوزارات، كما إستطاعت ضبط إيقاع الحياة

السياسية حسب رغبة النظام السياسي السوري، و لعبت دور محوري في الوقوف أمام أي محاولة للتغيير والإصلاح السياسي سواء من قبل المجتمع أو النظام السياسي نفسه حيث مارست هذه الأجهزة ضغوطات كبيرة على الرئيس بشار الأسد للتراجع عن الإصلاحات السياسية التي قارم بها فيما يعرف بربيع دمشق[1].

إن ضعف الأداء المؤسساتي في سوريا هو أمر يثبته تقييم منتصف المدة للخطة الخمسية العاشرة، حيث كشف التقييم عن التنفيذ الضعيف للإصلاحات المؤسساتية المخطط لها، والغياب الشبه تام لتنفيذ الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد .كما أظهر التقرير الوطني للتنافسية سنة 2010 أن سوريا تعاني من عدة نقاط ضعف في الإدارة العامة و الحكم الرشيد، ومن ضمنها تبذير الأموال العامة والإجراءات القضائية والتشريعية المعقدة، وضعف مسائلة الحكومة وإدارتها للموارد العامة وغياب السياسة العامة الشفافة [2].

2. شمولية النظام السياسي و شخصنة السلطة :

حيث لطالما انحصرت السلطة في سوريا بشخص الرئيس الذي منع التداول السلمي، إذ أن الرئيس حافظ الأسد تمكن من الإنفراد بالسلطة خلال ثلاثة عقود، حيث حكم سوريا حكما مطلقا معتمدا على الجيش والأمن بالدرجة الأولى، كما سيطر على مؤسسات الدولة و ضم جميع الأحزاب السياسية بإستثناء حزب البعث إلى الجبهة الوطنية التقدمية.

حيث ينص الدستور السوري على أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي، و يأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشمل على رئيس الجمهورية و مجلس الوزراء. فحسب دستور 1973 يشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي، و حسب التعديل الذي جرى سنة 2000 بعد وفاة حافظ الأسد يجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 سنة. و تمتد ولاية رئيس الجمهورية 07 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و تقترح القيادة القطرية لحزب البعثّ أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية و يتولى

[1] بشير زين العابدين، **الجيش و السياسة في سوريا 1917– 2000**. دار الجابية ، د ب ن ، 2007، ص ص 475 – 476.

[2] نصر ربيع وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

بعدها مجلس الشعب تسميته رسميا ويعين موعد للإستفتاء عليه. نتيجة هذه العوامل المؤسساتية والدستورية إنفرد شخص الرئيس بالهيمنة على مؤسسات الدولة وتجاوز المؤسسة الأمنية لباقي المؤسسات الأخرى سيطرتها وعليها[1].

3. تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعيــة:

حيث أفضت السياسات الإقتصادية السورية إلى نتائج متضاربة، فمن جهة كان نمو إجمالي الناتج المحلي مرتفعا نسبيا. و ترافقت هذه المؤشرات بتغيير هيكلي في الإقتصاد و تحديدا إنخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي والإرادات العامة والصادرات، مع إرتفاع هام في الصادرات المصنعة. و من جهة أخرى كان النمو الإقتصادي منخفض وتجلى ذلك في إنخفاض في مستوى الإستهلاك للأسر السورية، إضافة إلى إخفاق الإقتصاد في خلق فرصة عمل بسرعة تتماشى مع النمو السكاني ناهيك عن إيجاد فرص عمل لائقة وعانت السياسات المالية من التهرب الضريبي و تزايد الضرائب غير مباشرة و عدم كفاءات الإستثمار العام[2].

ويؤكد الكاتب ميشل خوس دوفيسكي في مقاله المعنون "سوريا: من يقف وراء الإحتجاج " أن الأزمة في سوريا ترجع إلى سببين رئيسين:

- ✓ تزايد مستوى البطالة في السنوات الأخيرة.
- ✓ تدهور الظروف و الأوضاع الإجتماعية .

فحدوث هذين السببين حسب "الأستاذ ميتشيل "يعود بشكل أساسي إلى قيام النظام السوري بإتباع خطة صندوق النقد الدولي الخاصة بسوريا في عام 2006 وهي الخطة التي فرضت على سوريا انتهاج سياسات إقتصادية تقشفية و إعادة هيكلة المؤسسات المالية و التجارية، هذه السياسات أثرت بشكل مباشر على الطبقة الوسطى في المجتمع و خاصة سكان الأرياف و الذين عانوا في الفترة الأخيرة من موجة جفاف قاسية أثرت

[1] وسيم حسام الدين ، **النظم الدستورية و السياسة في الدول العربية . منشورات الحلبي الحقوقية**، د ب ن، 2010، ص 11.

[2] نصر الدين ربيع وآخرون ، مرجع سبق ذكره.ص 30.

على مستوى معيشة الأفراد مما جعلهم يهجرون قراهم نحو المدن مما أدى إلى إرتفاع مستوى البطالة و الفقر فيها[1].

4. غياب التوازن بين السلطات و هيمنة السلطة التنفيذية :

حيث يعد أبرز العوامل التي ساهمت في خلق و تعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري ممثلة في غياب التوازن بين السلطات، حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور واضح في تقليص إستغلال السلطة القضائية، إذ يمثل التفرد والإستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، و ذلك بسبب السلطات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها الرئيس سواء في ظل الظروف العادية أو الإستثنائية بحكم رئاسته لحزب البعث الذي يحتكر الحياة السياسية، فالرئيس يسيطر على السلطتين التنفيذية و التشريعية ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها له الدستور [2].

و يتبين من كل هذا أن العوامل الداخلية لعبت دورا أساسيا ومباشرا في تحريك الأزمة في سوريا نتيجة تراكم عوامل متعددة بعضها سياسي و بعضها الأخر إجتماعي و إقتصادي، حيث بدأت الإحتجاجات كردة فعل عفوية عن واقع محتقن بسبب جمود البنية السياسية والإستبداد المنتهج، من أجل المطالبة بالتغيير وإعطاء مساحة أكبر من حرية المشاركة في الحياة السياسية و دفع الحكومة للتراجع عن سياستها، و العمل على تحقيق المساواة و العدالة الإجتماعية والإقتصادية بين الطوائف.

إذ جراء قيام طلبة التعليم الأساسي بمحافظة ذرعا جنوب البلاد بكتابة عبارات مناهضة للنظام على الجدران ، فما كان من السلطات الأمنية المحلية إلى أن اعتقلتهم و هو ما أثار غضب أهالي و عشائر درعا

---

[1] جاك جوزيف أوسي، **قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للأزمة في سوريا**.مجلة الحوار المتمدن،تاريخ النشر 2013/04/16،تاريخ الإطلاع: 2017/04/27، على الساعة 15:00، نقلا عن: http://www.m.ahewar.org/S.asp?aid=354690&r=0

[2] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص38 .

الذين تجمهروا عدة مرات للمطالبة بالإفراج عنهم و محاسبة المسؤولين من فرع الأمن السياسي بالمحافظة[1].

وكانت هي الشرارة الأولى لإطلاق العديد من المظاهرات بدء من يوم 15 مارس 2011 حيث بدأت بمدينة درعا رافعة لشعارات تطالب بالحرية و الإصلاح لمواجهة القمع و كبت الحريات العامة، إذ و أنه على الرغم من أن حادثة أطفال درعا كانت الشرارة الرئيسية لإنطلاق الثورة إلا أن أسباب إستمرارها كانت تتجاوز هذه الشرارة حيث بدأت معظم المدن السورية تتضامن مع ذرعا خاصة مع بعد تزايد إستخدام العنف من قبل الحكومة وإطلاق العنان لأجهزة الأمن والجيش لقمع المحتجين في ظل تعتيم إعلامي فرضته وسائل الإعلام لتتطور الأحداث، و تتحول من المظاهرات سلمية إلى إستخدام السلاح من قبل الطرفين سواء الأجهزة الأمنية السورية والشبان المسلحين وبعض المنشقين عن الجيش السوري المطالبين بإجراء إصلاحات سياسية وإقتصادية[2].

و قد كان هناك تناقض حول إستعاب النظام السوري للأزمة والضغوط الشعبية، و طبقا لخطورة المرحلة فمع إتساع نطاق الإحتجاجات الشعبية التي ترافق معها تزايد حجم القمع الأمني و العسكري من جانب النظام الحاكم، الذي عمل على توظيف قدراته العسكرية في مواجهة الأزمة، غير أنه في الوقت نفسه رأى أنه لا بد من التعامل بليونة بغرض إحداث تغييرات سريعة كمحاولة لإحتواء الأزمة من خلال إصدار مرسوم يتضمن بعض الإصلاحات [3].

حيث أعلنت مستشارة الرئيس بشار الأسد "بثينة شعبان" بتاريخ 24 مارس 2011 عن عزم النظام القيام بإصلاحات سياسية تتضمن: إنهاء حالة الطوارئ المفروضة في سوريا منذ 1965، و إصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية الحزبية، و تشريع قانون جديد للإعلام يسمح بحرية إعلامية أكبر، إضافة إلى زيادة رواتب موظفي القطاع العام وإستعاب العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الضمانات

---

[1] لبنى عبد الله ،**للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية منذ 2011– 2013**، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الإطلاع 2017/04/28، على الساعة 14:19، نقلا عن : http://democraticac.de/?p=10669

[2] سهام فتحي سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] عصام عبد الشافي، **الثورة المكتوبة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 184،أفريل 2011، ص 98

الإجتماعية. ليتلوا ذلك إطلاق سراح عدد كبير من المعتقلين السياسين بينهم أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، ثم إصدار قرار يحل مشكلة الأكراد المطالبين بالجنسية منذ 1960 وإصدار قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة العليا وأخر بالسماح بالتظاهر السلمي[1].

غير أن هذه الإصلاحات التي وعد بها الرئيس السوري لم تحتوي على أية نية حقيقة للإصلاح، بحيث أتسمت بكونها شكلية ولم تشكل أي تغيير في مضمون عمل النظام السوري القائم على إحتكار قيادة حزب البعث للدولة المجتمع والممارسات السياسية. و بهذا شكل إستمرار رفض النظام لأي عملية إصلاح جدية. بداية لمسيرات منددة بممارسات النظام والمطالبة بإسقاطه، مما أدى إلى الإستخدام المفرط للعنف من قبل النظام وظهور حالات مقاومة مسلحة غير منظمة خاصة على المناطق الحدودية. كما بدأت تحدث إنشقاقات داخل المؤسسة العسكرية ، بالإضافة إلى تشكُل الكتائب المسلحة في أغلب المناطق السورية [2]. أهمها تشكيل الجيش السوري الحر كجيش يضم المنشقين عن الجيش النظامي و كثير من الكتائب العسكرية ذات الطابع الديني والسلفي. حيث تتلقى هذه الكتائ و المليشات تمويلها من مصادر خارجية ليعزز بذلك التدخل الخارجي في الأزمة و ينذر بتحول الحالة السورية من مجرد حراك شعبي ضد نظام مستبد إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية و الدولية المتنافسة على النفوذ في سوريا [3].

[1] أسامة علي محمد ، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية : نموذج سورية والبحرين**، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الإجتماع السياسي الجامعة اللبنانية 2013، ص ص 66 – 67.

[2] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[3] أسامة علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص65.

المبحث الثاني: أطراف الأزمة السورية:

لقد إختلف الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا سنة 2011 إختلافا كبيرا عن مختلف التحركات الشعبية التي شاهدتها باقي الدول العربية، و هذا راجع بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي السوري في حد ذاته و الأطراف الداخلية المؤثرة في هذه الأزمة، إضافة إلى طبيعة تحالفات هذه الأطراف مع مختلف الفواعل الإقليمية و الدولية. و هو ما أدى إلى تعقد الوضع السوري أكثرا و إستمرارية الأزمة إلى الوقت الراهن، و عليه يمكن تحديد الأطراف الداخلية المؤثرة في الأزمة السورية على النحو التالي:

أولا: النظام السوري:

تعد سوريا من الدول التي تم إستخدام العنف فيها بكثرة لأهداف سياسية حيث عاشت سوريا هذا الأسلوب في فترة الأربعينات و الخمسينات و في التسعينات، و هذا من خلال حدوث تسع إنقلابات و العديد من المحاولات الإنقلابية الأخرى و التي لم تتوقف إلا مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة و إحكام سيطرته على البلاد سنة 1970.

كما أن الإحتجاجات التي عرفتها سوريا في مارس 2011 لم تكن الوحيدة في تاريخ الدولة السورية. فقد مرت على البلاد أحداث متشابهة لهذه الأخيرة في كل من مدينة حمص بداية الثمينيات، و حلب أواخر التسعينات تطالب هي الأخرى بالتعددية السياسية و فتح باب الحريات، لكنها لاقت بدورها عنفا شديدا من قبل النظام السوري آنذاك و لم تدم طويلا. ما يعطي إنطباعا لطريقة تعامل النظام السوري مع مثل هذه الأحداث كونها ليست المرة الأولى[1].

[1] بارش كريمة ،**الأزمة السورية بين تداخل العوامل الداخلية والإقليمية** ، واستعصاء التوافق الدولي، تاريخ النشر 2016/10/29، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 8:30، نقلا عن: http://www.marpolitiques.com/ar/index.php/ar

و بالتالي فإن طريقة تعامل النظام السوري وأجهزته الأمنية مع الإحتجاجات الشعبية بشكل عنيف ومبالغ فيه، كان عاملا مضاعفا لتصاعد وتيرة الأحدث من جهة و على نوعية المطالب من جهة أخرى، فبد أن كانت المطالب الإجتماعية و الإقتصادية تتصدر مطالب الجماهير المتضاهرة، طفت القضايا السياسية و الأمنية المتعلقة بحقوق الإنسان و الديمقراطية، داعية إلى تغيير جذري في الحياة السياسية من خلال فتح الباب أما التعددية السياسية وتمكين كل الأطياف السياسية من المشاركة فيها عبر إنهاء سيطرت و إحتكاره حزب البعث للسلطة و رافعة شعارات تدعو إلى إسقاط النظام.

و عليه فإن أمننة القضايا الإجتماعية والإقتصادية من طرف السلطة في سوريا وكيفية التعامل مع المحتجين و كذا هيمنة حزب البعث على مختلف ميادين الحياة السياسية، من خلال منع كل أشكال التمثيل الحزبي خارجه .أفقد النظام السياسي السوري على مر السنوات السابقة للأزمة شرعيته بشكل تدريجي. و من ناحية أخرى فالطبيعة الأمنية التي تميز بها النظام السوري تفسر طريقة تعامله مع هذه الاحتجاجات، إذ يقوم النظام السوري على ثلاثة مكونات هي الجيش و الأجهزة الأمنية و أجهزت المخابرات، ظلت تحيط به في ظل حالة الطوارئ التي إستمرت مفروضة منذ سنة 1963، إلى غاية إلغاء المادة الثانية من الدستور الجديد سنة 2011 [1].

هذا و تدعم النظام السوري إضافة إلى أعضاء حزب البعث و قيادته و كل المنخرطين تحت لواء هذا الحزب، و كذلك موظفيه وعملاؤه الذين يقومون بمهمة مكافحة شبكات التجسس الخارجية، العديد من التنظيمات المسلحة التي تشارك في القتال الدائر في سوريا بصورة واضحة إلى جانب النظام السوري[2].

و نجد من أهم التنظيمات المسلحة الداعمة للنظام السوري ما يلي:

[1] بارش كريمة ، مرجع سبق ذكره .

[2] أمال محمود حسين، **المواقف الإقليمية وأثرها في الأزمة السورية**، مركز الرأي للدراسات، الأردن، 2013، ص 77.

1. فيلق القدس:

حيث نبدأ من أهم التنظيمات المسلحة التي تدعم الرئيس بشار الأسد في وجه المعارضة وهو فيلق القدس الذي يعد من أهم التنظيمات المسلحة التي تعمل الآن على الأرض السورية و يعتبر فيلق القدس الفرع الخارجي لقوة الحرس الثوري الإيراني و قد تشكل إبان الحب الإيرانية العراقية "1980-1988" و تطورت نشاطاته تدريجيا خاصة بعد الإجتياح الأمريكي لكل من أفغانستان و العراق، من خلال قيامه بالعديد من العمليات على الأرض العراقية. و عندما اشتعلت الأحداث في سوريا أخذ فيلق القدس على عاتقه الوقوف إلى جانب النظام السوري سنة 2012 و مشاركته في القتال الدائر في سوريا، و من أهم الأدوار التي يقوم بها فيلق القدس في الأزمة السورية و هو تدريب فيلق المجموعات العسكرية و القناصة و مساعدة الأجهزة الإستخبارية السورية في مجال جمع المعلومات حول المعارضة و يشمل ذلك رصد المواقع على الانترنت والرسائل الهاتفية القصيرة حيث قام ق الفيلق بتدشين قاعدة له بالقرب من العاصمة دمشق لتكون مقر لعملياته[1].

2. حزب الله:

نشأ حزب الله اللبناني في بيروت أوائل الثمانينات لمقاومة الإجتياح الإسرائيلي للبنان، و خلال سنوات طويلة عرف حزب الله على أنه حركة مقاومة إسلامية ضد الكيان الصهيوني، كما أن حزب الله ليس حركة مسلحة عادية بل أن له تمثيلا في الحكومة اللبنانية عبر عدة وزراء و نواب في البرلمان. و يعتبر حزب الله أحد مكونات القوة المتنوعة التي يحشدها النظام السوري لمواجهة المعارضة إلى جانب قوات النظام النظامية من الجيش و القوات الجوية و قوات الدفاع الجوي و البحرية، و قوات غير نظامية كقوات الدفاع الوطني و قد تولى

---

* **المراقد المقدسة**: يقصد بها مجموعة المقدسات الشيعية ومراقد أهل البيت وخاصة مرقد السيدة في دمشق.

[1] علي بكر، **بؤر جهادية جديدة : دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 190،أكتوبر 2012، ص 68.

حزب الله مهمة تدريب قوات النظام النظامية في المناطق الحضرية و عمليات مكافحة التمرد بالإضافة، إلى المشاركة في عمليات مشتركة و موحدة مع قوات النظام ذات الأسلحة الثقيلة[1].

3. لواء أبو الفضل العباس:

تأسست هذا اللواء في سوريا إبان الأزمة سنة 2012 لمساعدة قوات النظام السوري ضد المعارضة سمي بهذا الاسم نسبة إلى العباس بن علي بن أبي طالب"رضي الله عنه"، حيث تدخل ميليشيات هذا اللواء مبكرا في سوريا إلى جانب النظام السوري بحجة حماية " المراقد المقدسة"*، و يعد مقاتلوا ميلشيا أبو العباس أشرس الفصائل المسلحة المشاركة في الأزمة، إلى جانب النظام السوري والجيش النظامي في العديد من المعارك والمواجهات الدائرة مع بقية فصائل المعارضة السورية المسلحة و في مقدمتها الجيش السوري الحر[2].

ثانيا: المعارضة الداخلية:

تمثل قوى المعارضة على إختلاف توجهاتها و أطيافها، كل تلك الأطراف المناهضة للنظام السوري والمطالبة بتغيير النظام وإسقاطه سواء عن طريق التحرك السياسي و كسب الدعم الإقليمي و الدولي لها بالإضافة إلى مختلف التنظيمات المسلحة التي كانت و لا تزال تسعى لفرض سيطرتها علي سوريا و القضاء على كل رموز النظام السوري القائم، عن طريق الدخول في معارك الجيش النظامي السوري بمختلف تشكيلاته والميليشيات الداعمة له، حيث لم تكن المعارضة السورية على وجهة واحدة طوال تاريخ صراعها مع حزب

[1] Jeffry white. Hizb Allah at war in syria :forces ,operation ,effects and implications. the Washington institute, CTC sentinel ,Vol 7,january, 2014 ,pp 14–18.

[2] موسوعة الجزيرة، لواء أبو الفضل العباس، تاريخ النشر 2014/12/11، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة:12:44، نقلا عن:
http://aljazeera.net/encyclopèdia/movmentrandparties/2014/12/10/لواء-أبو-الفضل-العباس

البعث الإشتراكي في سوريا، ولم تغلب هذه الخلافات يوما بل بقيت إلى غاية بدء الحراك في سوريا ومن ثم دخول السلاح في الصراع [1].

حيث لم تنجح المعارضة السورية خلال الأشهر الأولى من عمر الأزمة السورية في تشكيل قيادة سياسية تجمع توجهاتها و تحركاتها إلى غاية لقاء الدوحة الذي عقدته شخصيات معارضة ما بين 4 و8 سبتمبر 2011 والذي مهد الطريق لولادة المجلس الوطني السوري في إسطنبول في 02 أكتوبر 2011، الذي دعى في بيانه التأسيسي إلى إسقاط النظام بكافة أركانه و رموزه بمن فيهم الرئيس بشار الأسد، حيث شكل هذا المجلس قيادة سياسية ممثلة "برهان غليون"*رئيسا له و أمانة عامة، معتبرا نفسه الممثل الرئيسي للثورة السورية في الداخل والخارج، إذ ضم في تشكيلته طيفا واسعا من المعارضة الحزبية والمنظمة مثل:حركة الإخوان المسلمين وإعلان دمشق و التيار الإسلامي المستقل و مجموعة العمل الوطنية إضافة إلى شخصيات حزبية وسياسية مستقلة[2].

غير إن إشتراط النظام الأساسي للمجلس الوطني السوري قاعدة التوافق في إتخاذ القرار داخل المكتب التنفيذي و الأمانة العامة بدل الأغلبية، الأمر الذي رهن إتخاذ القرار في الأمانة العامة والمكتب التنفيذي بموافقة الكتل كلها، مما أدى إلى تعطيل عمل المجلس بسبب الخلافات، رغم الترحيب الأمريكي بتأليف المجلس الوطني و الإعتراف الشكلي به بإعتباره ممثلا شرعيا للشعب السوري، خلال مؤتمر "أصدقاء سورية 2" المنعقد في إسطنبول أفريل 2012. لترتفع بعد ذلك التصريحات الأمريكية المنتقدة لدور المجلس الوطني و المطالبة بتأسيس قيادة جديدة للمعارضة السورية[3].

***برهان غليون** : هو مفكر فرنسي ـ سوري . وأستاذ في علم الإجتماع السياسي، ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بالعاصمة الفرنسية باريس ، ورئيس المجلس الوطني السوري السابق ، يعتبر ذو توجهات قومية عربية تدعوا إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، هذا ويعتبر من أبرز المعارضين لنظام بشار الأسد .

[1] نضال حمادة ،**الوجه الأخر للثورات العربية** ،دار الفرابي ،لبنان ،2013 .

[2] عزمي بشارة،**سوريا درب الألم نحو الحرية في التاريخ الراهن**. المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013، ص ص 399– 404.

[3] عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 404 – 407.

وقد شكلت المبادرة التي قدمها النائب بمجلس الشعب السوري سابقا "رياض سيف" من أجل تشكيل جسم سياسي جديد يكون بديلا عن المجلس الوطني و يضم قوى و شخصيات تتقاطع مع التوجهات الأمريكية وبالتنسيق معها و مع سفارات دول غربية و عربية أخرى، ليتم تأسيس إئتلاف وطني جديد في11 نوفمبر2012 بالدوحة تحت إسم" الإئتلاف الوطني السوري لقوى المعارضة والثورة "، والذي ضم معظم تكتلات المعارضة السورية وجميع التيارات السياسية. بالإضافة إلى قوى الحراك الثوري والمجالس المحلية في المحافظات، وممثل من المنشقين السياسين عن النظام، حيث تم إنتخاب معاد الخطيب رئيسا له[1].

و رغم أن أهم أهداف إنشاء الإئتلاف في الدوحة كان السعي إلى تأليف حكومة مؤقتة تدير المناطق التي خرجت من سيطرت النظام و تمنع حدوث فراغ في السلطة الذي قد يؤدي على الفوضى، إلى أن وجود خلافات داخل الإئتلاف بالإضافة إلى تضارب المواقف الدولية الداعمة له حالت دون تحقيق هذا الهدف إلى غاية عقد اجتماع في إسطنبول خلال 18 و 19 مارس 2013 نجح خلاله الإئتلاف الوطني تشكيل حكومة مؤقتة ، وتم إختيار "غسان هيتو" عضو المجلس الوطني السابق رئيسا لها[2].

إلى جانب المعارضة السياسية السورية توجد هناك العديد من التنظيمات المسلحة التي تشارك في المواجهات ضد النظام السوري و من أهمها:

1. الجيش السوري الحـر:

كانت بداياته الأولى صغيرة عندما أعلن مجموعة من الضباط المنشقين عن الجيش النظامي بقيادة العقيد السابق حسين هرموش عن تكوين تنظيم عسكري ضد النظام، أطلق عليه إسم "لواء الضباط الأحرار" لكن وقوع العقيد حسن الهرموش في قبضة الإستخبارات السورية أدى إلى بروز العقيد السابق في القوات الجوية رياض

[1] نفس المرجع ، ص ص 408 - 409

[2] Yazid Sayigh, the syrian opporition's very provisional government . Carnegie middle east center 28/03/2013 : *http://www.carnegie-mec.org/2013/03/28/syrian-opporition-s-very-provistonal-governement-pub-51328*

الأسعد رفيق هرموش وأحد أوائل الضباط المنشقين ليخلفه على رأس مجموعة الضباط السوريين في منطقة الحدود التركية السورية، و الذي أعلن عن تأسيس الجيش السوري الحر في 29 جويلية2011، و الذي اعتبر إطار مرجعيا يجمع جميع الضباط المنشقين عن الجيش النظامي و القائم على حماية التظاهرات السلمية والتصدي للتدخلات الأمنية و العمليات العسكرية، حيث بادرت مجموعات الضباط المنشقين إلى تشغيل كتائب باسم الجيش الحر في مختلف مناطق البلاد[1].

2. جبهـة النصــرة:

وهي عبارة عن جماعة مسلحة ذات توجه إسلامي، و التي نشأت في أثناء محاولة الجيش الحر توحيد فصائله حيث خرجت مجموعة من الإسلاميين و الجهاديين عام 2012 و أسسوا هذه الجبهة، و قد إنتشرت عناصرها في أكثر من محافظة أبرزها إدلب و حلب و دمشق و ريفها. يتشكل أكثر عناصرها من السوريين فيهم وعدد قليل من المتطوعين المسلمين من بلدان أخرى، حيث تقوم هذه الجبهة بعدد من العمليات التفجيرية التي تستهدف الحواجز العسكرية للنظام السوري، و قد تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها جماعة إرهابية[2].

إلى جانب هذه المليشيات توجد العديد من التنظيمات و الجبهات التي تظم عدد كبير من الكتائب الإسلامية المناهضة للنظام مثل: الجبهة الإسلامية السورية، تجمع أنصار الإسلام في دمشق و ريفها، وكتائب أحرار الشام، و غيرها من الفصائل التي تقاتل ضد النظام السوري.

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات، الثورة السورية بعد عام :نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي.تاريخ النشر 2012/03/06، تاريخ الإطلاع 30 /2017/04، على الساعة 01:15، نقلا عن:
http://atudies.aljazeera.net/ar/posilianestimate/2012/03/20123611110236729.html

[2] علي محمد علي، **الثورة السورية أسبابها وقواها و مآلاتها**، مركز سورية للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2014/08/26، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 23:44، نقلا عن :http://www.syriarc.net

كما أن ظهور ما يسمى" تنظيم الدولة الإسلامية" أو داعش كان له وقع كبير على المنطقة الشرق أوسطية أو على الأزمة السورية بشكل خاص حيث أصبح الحديث عن طرف ثالث إلى جانب النظام السوري المعارضة المسلحة يسيطر على ثلثي الأراضي السورية ويحمل توجهات معادية لكل الطرفين، فهو يحمل أجندة خاصة كقوة عسكرية يمتد نفوذها إقليميا إلى الأراضي العراقية، و يحمل مشروعا لا يتوقف حدوده الجغرافية فقط في المنطقة وإنما إلى أمريكا وأوروبا، بميزانية لا يستهان بها تصل إلى مليار و نصف مليار دولار أمريكي[1].

[1] بارش كريمة ، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثاني:النطاق الإقليمي و الدولي للأزمة السورية:

شهدت المنطقة العربية بصفة متتالية حركات شعبية، مطالبة بتغيير الأنظمة والدافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب حق المشاركة السياسية، وهي مطالب الشعوب العربية في كل من تونس ومصر واليمن و سوريا. إلا أن الحالة السورية إتخذت بعدا وشكلا أخر، فالأزمة إنطلقت بإحتجاجات سلمية وبمطالب إصلاحية إقتصادية و إجتماعية و سياسية مشابهة ما لبث أن تحولت إلى صراع مسلح بإمتدادات إقليمية و دولية، تشابكت معها العوامل الداخلية و الإقليمية إلى جانب العوامل الخارجية والدولية و التي ساهمت في تأزم الأوضاع و أخذت من خلالها الأزمة مسارا أكثر تعقيدا يصعب إنفراجه و إيجاد توافق لتسويته بعد أن طغت الأبعاد الخارجية للصراع على تفاعلاته الداخلية.

المطلب الأول:البعد الإقليمي للأزمة السورية:

شكلت الأزمة السورية حالة إستقطاب وتنافس إقليمي واسع النطاق و ذلك راجع لعدة أسباب تتمحور أساسا حول : القرب الجغرافي و التداخل المذهبي و التنافر الإيديولوجي ، فضلا عن حجم المصالح و الصراع على النفوذ و كذا تصور الأطراف الإقليمية الفاعلة في الأزمة لحجم التهديدات التي قد تواجهها مستقبلا، فقد تباينت مواقف وتفاعلات هده القوى الإقليمية البارزة اتجاه الأزمة السورية، إذا أن موقف كل دولة مبني وفقا لأهدافها و أولوياتها الخاصة و بما يتوافق مع مصالحها و تطلعاتها.

أولا:الموقف الإيراني من الأزمة السورية:

تعود جذور التقارب والتوافق في العلاقات السورية الإيرانية إلى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ونشأة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث لعب النظام السوري دورا كبيرا في دعم الثورة الإسلامية، والعمل على إسقاط نظام

الشاه عام 1979 وهو ما مهد الطريق لتوافق إستراتيجي جديد بين سوريا وإيران تجاه ما يحدث في الشرق الأوسط [1].

كما أن المنفعة المادية والسياسية المتبادلة والموقف من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قد جمعهما رغم التفاوت في العلاقة، فكل منهما تمثل أهمية للأخرى حيث أن إيران تمثل العمق الإستراتيجي وأحدى الأوراق التفاوضية الإستراتيجية التي تلوح بها سوريا دائما اتجاه إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية عند الحديث عن ترتيبات إقليمية أو دولية. كما تمثل سوريا قاعدة إستراتيجية بالغة الأهمية للنفوذ الإيراني في الحوار العربي حيث توفر نافذة على المتوسط وطريقا أمنا إلى لبنان و شريكا يعتمد عليه يجعل من إيران طرفا في الصراع العربي_الإسرائيلي، كما أن التحالف الإيراني السوري يعتبر ضمانة حيوية للنفوذ الإيراني في العراق. وعليه يتبين أن العلاقات الإيرانية السورية تقوم على أساس توازن المصالح الإستراتيجية حيث تشكل القوة الإيرانية إلى جانب تواجدها في الإقليم ذاته مع سوريا نوعا من التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل[2].

و تعد إيران من أبرز حلفاء النظام السوري الحالي منذ بداية الأزمة حيث تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الأسد و بكل الطرق المتاحة السياسة و العسكرية ،حيث اعتبرت إيران أن ما يحدث في سوريا إنما هو مؤامرة أمريكية أوروبية إسرائيلية تستهدف سوريا بإعتبارها إحدى دول الممانعة التي يمكن من خلالها أضعاف الدور الإيراني في المنطقة، مما يمكنها من تقليص وصول المساعدات للحركات المقاومة في كل من فلسطين و لبنان عبر سوريا، وهو ما يسهم في فرض العزلة على إيران وحلفاءها في المنطقة[3].

و بهذا تعتبر إيران الداعم الرئيسي للنظام السوري، إذ ترى أن سقوطه سيوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة، حيث تتمحور السياسة الإيرانية حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى مستفيدة من التغييرات

---

[1] عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة** .مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009 – 2010، ص 91.

[2] سهام فتحي سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 87.

[3] نفس المرجع ، ص 94.

الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين في العراق و نظام طالبان في أفغانستان، فضلا على تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة جراء سلسلة الإخفاقات التي مني بها في أفغانستان و العراق و الحرب على الإرهاب، و في هذا الإطار تشكل سوريا حجر الزاوية في المشروع الإيراني نظرا لحيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية و نفوذها الإقليمي، حيث وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق من خلال تقديم كافة الوسائل العسكرية والسياسية والإقتصادية لمنع سقوطه، إذ نظرت إلى الصراع في سوريا على أنه يمثل إمتدادا للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة والمحور الخليجي التركي المعادي لسياستها من جهة أخرى، حيث لا تخفي إيران رغبتها في التغلغل في عمليات المفاوضات الدولية، خاصة و أن تصريحات مسؤوليها تبعث برسالة إلى العرب و الغرب مفادها أن أي مبادرة أو حل للازمة السورية لا بد و أن يمر عبر طهران، باعتبارها تمتلك أوراق اللعبة السياسية في سوريا و أن أي تجاهل للدور الإيراني فيها سيؤدي إلى فشل تلك المبادرات.

كما أن إيران ترى حل الأزمة من خلال إصلاح النظام، حيث أن الإصلاح الذي تقبل به إيران فيه سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريبا، بمعنى أن تنتقل سوريا لنظام سياسي أكثر إنفتاحا و بتعددية حزبية سياسية متحكم بها تتعلق بتكليف الحكومة و رئيسها والإطاحة بهما، ولا تمس رئيس الدولة وسلطاته الواسعة والأجهزة المرتبطة به، و من الناحية العملية فإيران تقدم دعما سياسيا وسكريا واسعا للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أمام الضغوطات الداخلية و الخارجية والإستمرار في طريق الحل الأمني لقمع الحراك السوري[1] .

ثانيا : الموقف التركي من الأزمة السورية :

شهدت العلاقات التركية السورية نقلة نوعية ومزيدا من التقارب منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا سنة 2002 وهو ما أسهم في توثيق العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين البلدين والتي توجت

[1] أمال محمد ياسين، **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**. صحيفة الرأي الأردنية،تاريخ النشر 2012/05/24، تاريخ الإطلاع 2017/05/02، على الساعة 23.05، نقلا عن: http://www.alrai.com/article/51543.html

بأول زيارة رسمية للرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا عام2004. تلك الزيارة التي اعتبرت زيارة تاريخية عززت العلاقة بينهما، إذ تم بموجبها تتويج التفاقم بإلغاء تأشيرات الدخول و فتح الحدود بين البلدين وتم تشكيل مجلس تعاون إستراتيجي وعقدت العديد من الإتفاقات التجارية والاقتصادية تم توقيع إتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة مما أسهم من زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين [1].

لكن مع وصول رياح الحراك على سوريا ،وجدت تركيا نفسها مضطرة لتحديد موقفها في شكل أكثر وضوحا و تحمل تبعات أي قرار تتخذه اتجاه الأزمة السورية لأسباب عدة لحل أبرزها وجود العديد من الملفات المشتركة بين الجانبين أهمها المسألة الكردية و ما يمكن أن يترتب على التغيير في سوريا من تداعيات على الداخل التركي ، بالإضافة إلى أسباب داخلية أخرى تتعلق بأهداف السياسة الخارجية التركية ، و رغبتها في لعب دور إقليمي مؤثر تجاه قضايا المنطقة بشكل عام [2].

و من هنا فقد بدأ الموقف التركي إيجابيا اتجاه الأزمة، إذ بدا مركبا و متدرجا بشكل تصاعدي عبر عدة مراحل من النصح بالإصلاح و تلبية مطالب المحتجين إعتقادا منها أنه بالإمكان التأثير في النظام و دفعه نحو التغيير، و اعتبار الأزمة السورية شأن داخلي ، لذا حاولت مبكرا تفادي الأحداث بعد احتدام الصراع بين الجيش و المعارضة من خلال مطالبة النظام السوري بإجراء تغييرات تشريعية دستورية و سياسية جوهرية في البنية الأساسية تسمح بتحويل تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية3. لكن المحاولة فشلت حيث اعتبرت أن مطالب الشعب بمزيد من الحريات و الديمقراطية و رفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية و الإنسانية هي مطالب مشروعة، و رأت أن الصداقة مع النظام لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري، حيث أعلن رئيس

[1] سهام فتحي سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[2] إياد عبد الكريم مجيد، **الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية : تركيا أنموذجا** .مجلة العلوم السياسة، العدد 46، د س ن، ص 2.

[3] أمال محمد ياسين، مرجع سبق ذكره.

الوزراء التركي رجب طيب أردوغان سنة 2011 " أن ما يرتكب في سوريا فظائع لا يمكن السكون عنها " كما أعلن أنه " إذا استمرت هذه الفضائع لن تدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية"[1].

و بالتالي فإن فشل المحاولات التركية في دفع النظام نحو تحقيق إصلاحات حقيقية وبذلك توصلت إلى نتيجة مفادها أن النظام السوري يسير عكس النصائح التركية، مما دفع بتركيا لتغيير لهجتها اتجاه نظام بشار الأسد عن طريق تفعيل أوراق الضغط ضد سوريا و اتخاذ شكل العداء الصريح، عبر احتضان المعارضة السياسية ثم العسكرية، بحيث أصبحت تركيا ملجأ للجيش السوري الحر كما أضحت أهم مركز لتجمع المعارضة خصوصا يعد تشكيل المجلس الوطني أكتوبر 2011 [2]. بالإضافة إلى السعي نحو إسقاط النظام و فرضت عقوبات إقتصادية وسياسية عليه، و تسهيل تسليح المعارضة العسكرية والتهديد بالتدخل الدولي و التلويح بأعمال عسكرية[3].

و بالتالي و على هذا الأساس فقد وجدت تركيا الأزمة السورية فرصة لتغير التحالفات في المنطقة، و ذلك في مسعى منها إلى التأثير في موازين القوى الإقليمية عبر تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خصم لها، بما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي المتزايد، و بذلك غلب على الموقف التركي الحسابات الإستراتيجية، إذ أن سقوط النظام السوري و مجيء نظام سني سوف يضمن لتركيا موطئ قدم في الأراضي السورية مع تقويض النفوذ الإيراني الشيعي داخل سوريا.

---

[1] علي حسين بكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، جوان،2012، ص ص 29 – 30.

[2] مروان قبلان ، **المسألة السورية وإستقطاباتها الإقليمية والدولية : دراسة في معدلات القوة والصراع على سورية** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة ، مارس 2015، ص ص 22 – 23.

[3] وحدة تحليل السياسات،**التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2012، ص ص 22 – 23.

ثالثا : الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية :

شكلت التحولات السياسية التي انطلقت من تونس ثم انتقلت إلى مصر وليبيا وغيرها من الدول العربية حالة من عدم اليقين لدى الوسط السياسي الإسرائيلي الذي أخذ يراقب الأحداث في المنطقة العربية بترقب، فبدأ بمعارضة التحولات السياسية في تونس ومصر ورفض المطالبة بإسقاط أنظمتها الحاكمة و إقامة نظم ديمقراطية تحترم حرية المواطن وتقييم العدالة الإجتماعية، كما عملت إسرائيل على دعم الأنظمة العربية التي إعتبرتها ضمن محور الإعتدال خاصة نظام بن علي في تونس و حسني مبارك في مصر، لأن سقوط تلك الأنظمة يسهم في خسارة إسرائيل للبيئة الإقليمية الآمنة و يؤدي إلى تضررها سياسيا و أمنيًا خاصة بعد خسارتها لعلاقاتها مع إيران سابقا[1].

و على نقيض موقف إسرائيل الواضح و المحدد من الثورة في كل من تونس و مصر كان موقفها معقدا و مركبا من الأحداث في سوريا، فقد كان الموقف الإسرائيلي مع بداية أزمة في سوريا يتسم بالصمت و سياسة الغموض اتجاه تطور الأحداث و اتجاه النظام السوري و إمكانية سقوطه و لكن مع بداية تحول الأحداث في سوريا أبدت إسرائيل إهتماما كبيرا بتطورها و إمكانية نجاحها، لما لسوريا من مكانة مركزية في حسابات إسرائيل باعتبارها دولة مجاورة لها و لا ترتبط معها بمعاهدة سلام، حيث بلورة وزارة الخارجية الإسرائيلية في العام الثاني للثورة في سوريا موقفا جديدا يوصي بتغيير السياسة الإسرائيلية اتجاه التطورات المستمرة فيها بما ينسجم مع المواقف الأمريكية و الأوروبية و جامعة الدول العربية ص[2].

و لأن سوريا تعد من أهم دول المعارضة المتحالفة مع إيران و المناهضة للسياسية الأمريكية في المنطقة فقد رأت إسرائيل أن سقوط النظام يسهم في إعطائها حرية الحركة في توجيه الضربات الإستباقية و استنزاف

---

[1] محمد محمود السيد،**الراية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة**، ميدل آست، تاريخ النشر 2014/03/19، تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، على الساعة: 13:30، نقلا عن: http://middle-east-online.com/?id=173137

[2] وضاح مصطفى حسن، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**.مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2013،ص ص 159– 160.

خصومها بضربات عسكرية موضعية في الأماكن التي ترى فيها ضرورة لتوجيه تلك الضربات دون أن تلتزم نفسها إلى الدخول في حروب شاملة، وكذلك تفكيك علاقات سوريا المحلية و الإقليمية في لبنان وفلسطين الأمر الذي يسهم في إعادة تكوين خارطة جديدة لمنظومة النظام الإقليمي، إذ عبر عن هذا الرأي العديد من السياسيين الإسرائيليين حيث قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك " مؤكدا على أن سقوط النظام يشكل ضربة قوية للجبهة الراديكالية برمتها و في مركزها إيران و حزب الله" [1].

و بذالك يتضح أن الموقف الإسرائيلي اتجاه الأزمة السورية تحكمه عوامل عديدة كونه مركب و معقد ينطلق من حسابات إسرائيلية محضة تسعى إلى تغذية الصراع الداخلي السوري بما يسهم في إطالة الأزمة و بالتالي إمتصاص طاقات المجتمع بما يخدم مصالحها الظرفية والإستراتيجية من خلال العمل على إزاحة الدور الإقليمي لسوريا.

رابعا: الموقف الخليجي من الأزمة السورية " قطر و السعودية":

نظرا لأهمية الأزمة السورية فقد تباينت موافق الدول الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي تجاهها ، فبعض الدول الخليجية تميز موقفها بثقل أكبر من غيرها فيها يتعلق بقضايا السياسية الخارجية نظرا لإختلاف المصالح و خشية دول الخليج من حالة عدم الإستقرار الذي يمكن أن يولده إستمرار حالة العنف في سوريا. و إستثمار العديد من الأطراف الإقليمية و الدولية لتلك الحالة للتدخل في شؤون المنطقة عن طريق إستغلال بعض الدول الوضع في سوريا للدفع بأجندتها الطائفية و المذهبية و العرقية، الأمر الذي يؤدي إلى

[1] سهام فتحي سليما ، مرجع سبق ذكره .ص 69.

إنتشار الفوضى و يسهم في تهديد أمن و إستقرار الدول الخليجية و الإضرار بمصالحها. و من هنا يبرز تأثير الطرفين السعودي و القطري اللذان لعبا دورا محوريا في إدارة الأزمة السورية[1].

بالنسبة لموقف الدول الخليجية التي تعد الخصم الإقليمي الثاني للنظام السوري بعد تركيا فقد اتخذت مواقف أكثر قوة و حزما ضد النظام السوري مقارنة بدول عربية أخرى، حيث بادرت منذ بداية الأزمة بدعوة النظام السوري إلى اتخاذ خطوات إصلاحية و منع تفاقم الأزمة، ثم ما لبث أن تحول الموقف إلى المطالبة بتغيير النظام و تقديم الدعم السياسي للمعارضة، حيث وصل الموقف الخليجي حيال الأزمة السورية إلى ذروته بقرار مجلس التعاون الخليجي، الذي نص على طرد سفراء النظام السوري من أراضيها و سحب جميع سفرائها من دمشق[2]. إذ تزعم هذا التوجه كل من السعودية و قطر اللتين أصبحتا في طليعة الدول الخليجية بل والعربية المطالبة بالتشدد في التعامل مع النظام السوري من خلال دورها في رفع الملف السوري إلى مجلس الأمن و الدعوة إلى تسليح المعارضة الممثلة في الجيش، والإعتراف بالمجلس الوطني كممثل رسمي و وحيد للشعب السوري ، حيث كان لهذا الموقف الخليجي الأثر المباشر على التحركات العربية و هو ما تجلى في تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية [3].

و عليه فهذا الموقف الخليجي لم يأتي من فراغ بل كان وليد عدة إعتبارات لها بالغ الأثر في تبلور الموقف الخليجي أهمها : الدافع الإقليمي حيث أن الأزمة السورية كانت سببا جوهريا في ظهور تحالفات إقليمية جديدة داخل النظام العربي تقودها دولتان مركزيتان هما إيران حليفة النظام السوري التي كانت تهدف إلى إقامة هلال شيعي في المنطقة من جهة، و تركيا و السعودية وقطر حلفاء المعارضة التي كانت تهدف لإسقاط النظام

[1] عبد الوهاب بدر خان، **الموقف الخليجي من أزمة سوريا** . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ النشر: 2013/04/15، تاريخ الإطلاع:2017/04/20، على الساعة: 9:09، نقلا عن: *http://www.ecsst.acae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftid=feature.Topi/Abdel-warab Badrakhon/featuretopic-1703.xml*

[3] محموين هويدن ،**دول الخليج و الأزمة السورية**.مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر 2012/08/04، تاريخ الإطلاع 2017/04/20،على الساعة 10:31، نقلا عن: http://www.siyassa.org.eg/Newscontent/2/132/2316

السوري من جهة أخرى. ومن هنا أدركت السعودية و قطر ضرورة الحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، ولاسيما أن هذه الدولة أدركت أن دعمها لإسقاط نظام صدام حسين جاء لصالح إيران و الشيعة في العراق وبذلك وجدت في الثورة السورية فرصة إستراتيجية مواتية للتخلص من النفوذ الإيراني في سوريا، و الذي سيؤدي إلى التخلص من النفوذ الإيراني في لبنان، و منه أصبح واضحا بأن الأزمة السورية أضحت تمثل حالة من الإستقطاب بين دولتين إقليميتين مختلفتين هما "إيران و السعودية". و أنه في حالة نجاح إيران في دعم إستمرار نظام الأسد فإنها ستحقق نصرا إستراتيجيا تكون دول الخليج المتضرر الأكبر منه، و هذا ما يشير إلى أن الأزمة السورية باتت إحدى مظاهر التوتر في العلاقات الإيرانية الخليجية، هذا فضلا على أن دول الخليج وجدت فرصة في الثورة السورية للثأر من النظام السوري بسبب سلوكه السياسي اتجاه دول الخليج العربي في مراحل سابقة [1].

لكن رغم وجود توافق سعودي قطري حول الأهداف الإستراتيجية اتجاه سوريا، إلا أن السعودية فضلت مساندة قوى وطنية وتيارات إسلامية محددة في حين فضلت قطر دعم جميع أطياف المعارضة السورية بما فيها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية المتطرفة، وهذا بهدف الإمساك بجميع الأوراق المهمة في مرحلة ما بعد الأسد، الأمر الذي أسهم في وجود أجواء تنافسية بين الطرفين و أسهم في تشتت المعارضة وإستمرار العنف.

المطلب الثاني: صراع القوى الدولية في سوريا.

بقدر ما شكلت الأزمة السورية من استقطاب إقليمي، شكلت في المقابل حالة إستقطاب دولي غير مسبوق منذ بداية الأزمة وهو ما أدى إلى زيادة تعقيدها. ويرجع ذلك لما تشكله سوريا بالنسبة للقوى الكبرى باعتبارها الزاوية الأهم في توازنات إقليمية دقيقة فأي طرف يستميلها يكون قد خطى خطوة مهمة نحو تغيير ميزان القوى

[1] مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، **الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون : لا بديل على الحل العربي**. أخبار الخليج، تاريخ النشر: 2012/02/25 تاريخ الإطلاع: 2017/04/20،على الساعة 11:35،نقلا عن:
http://www.akhbar-alkhaeej.com/12391/article9650/himl

لمصلحته، ويتضح ذلك من خلال تفاعلات ومواقف القوى الدولية الفاعلة اتجاه الأزمة السورية سواء، من جانب القوى الداعمة للنظام على المستوى الدولي وعلى رأسها روسيا والصين، أو من جانب القوى الدولية المناهضة للنظام في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم تطابق مواقف كل من الداعمين للنظام أو المناهضين له داخل كل محور، إذ أن موقف كل دولة مبني وفق أهدافها وأولوياتها الخاصة وبما يتوافق مع مصالحها وتطلعاتها .

أولا : الموقف الأمريكي من الأزمة السورية :

بالنسبة للموقف الأمريكي نظرت واشنطن إلى الأزمة السورية من منظور إستراتيجياتها في الشرق الأوسط و التي تعرف بثلاث محددات رئيسية أمن إسرائيل، و ضمان إمدادات النفط و مكافحة الإرهاب، حيث تعاملت الولايات المتحد الأمريكية مع النظام السوري باعتباره عدوا لحليفاتها الإستراتيجية إسرائيل لكن عن بداية الأزمة السورية كانت واشنطن تصنع التقارب مع النظام السوري ضمن أولوياتها باعتباره خيارا أفضل من تغييره، حيث تحفظت الولايات المتحد الأمريكية عن اتخاذ موقف حازم من النظام السوري بداية الأزمة، إلا أن فاعلية الدور الإيراني والروسي في دعم النظام جعل واشنطن تغير من إستراتيجياتها من خلال اتخاذها مواقف أكثر حزما ضد النظام السوري[1].

حيث أنه ومنذ بداية الأحداث في سوريا سنة 2011، كان الموقف الأمريكي اتجاه ما يحدث هو المراهنة على قيام النظام السوري بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين ، لذلك بقيت التصريحات الأمريكية مقتصرة على الدعوة لوقف العنف وتلبية مطالب المحتجين، و العمل على إيجاد حل سياسي، و التهديد بغرض عقوبات صارمة ما لم يشرع النظام السوري في إحداث إصلاحات سياسية حقيقية. لينتقل بعد ذلك الموقف الأمريكي نحو ممارسة ضغوطات على النظام السوري ممثلة في فرض حزمة من العقوبات المالية والإقتصادية في 18 ماي

[1] عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 461 – 462.

2011، شملت الرئيس بشار الأسد وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، وقد جاء ذلك بعد أن قام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية في المدن والقوى المنتفضة، وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن على تركيا التي تمتلك عدة أدوات من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في أن واحد [1].

لكن مع فشل وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بإيقاف الحل الأمني وإجراء الإصلاحات السياسية اللازمة لإحتواء الأزمة، تحول الموقف الأمريكي نحو مطالبة الرئيس السوري بالتنحي معتبرة أن نظام بشار الأسد فقد شرعيته لعجزه عن تحقيق التحول الديمقراطي. كما تم الضغط على النظام السوري من خلال دعم المعارضة سياسيا وإعلاميا وإقتصاديا. فقد إتبعت واشنطن سياسة التصعيد المضبوط والتنفس الطويل الهادفة إلى إستنزاف النظام سياسيا وإقتصاديا وإنهاكه عسكريا وأمنيا، عبر تشجيع الإنشقاقات في أوساط النخبة العسكرية والتضييق على مجتمع رجال الأعمال الداعم لنظام. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء إنهاك النظام السوري أمنيا وعسكريا إلى تفكيك منظومته الخاصة في الداخل من أجل دفعه إلى الإنهيار، وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية لتقوية موقفها التفاوض مع إيران، و منع تشكيل قوس نفوذ إيراني يمتد من غرب أفغانستان حتى الساحل الشرقي للمتوسط . لما سيشكله من خطر على مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، والذي قد يكون له تداعيات دولية واسعة خاصة في حال نشأ تحالف إيراني روسي صيني[2].

و قد تواصل الدعم الأمريكي للمعارضة السورية بشكل أكثر وضوحا من السابق، ففي سنة 2014 جاء قرار واشنطن بوقف العمل في السفارة السورية في الولايات المتحدة الأمريكية و طالبت دبلوماسي النظام السوري بالمغادرة، وقد أتبعت هذا القرار بقرار آخر تمثل في رفع حجم تمثيل الإئتلاف الوطني السوري المعارض لديها،

---

[1] عزمي بشارة ، **تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية**. تاريخ الإطلاع : 21 /2017/04، الساعة 13:00 ، نقلا عن :
http://www.dohainstitute.org/releas/dbc39132-uldb-u8c1-852c3d39ue5cub

[2] سهام فتحي سليمان ، مرجع سبق ذكره . ص 117.

وفق قانون البعثات الدبلوماسية. وهو ما يؤكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في عزل نظام الأسد على الساحة الدولية. غير أن الإدارة الأمريكية تدرك جيدا أن الإجراءات الدبلوماسية وحدها لن تسقط نظام الأسد، وإنما الدعم المالي و العسكري للمعارضة السورية وحدهما قادريين على فعل ذلك، حيث أعلنت واشنطن في هذا الإطار أنها بصدد إتحاد تدابير إضافية لدعم المعارضة السورية ماديا وسياسيا وأن الإدارة الأمريكية تعمل مع الكونغرس على تخصيص27 مليون دولار إضافية كمساعدات تقدم للجيش السوري الحر[1].

و على هذا الأساس أعتبر بعض المراقبين أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية، لا يعني أنها مع إبقاء نظام بشار الأسد قائم، و إنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما إتبعته في ليبيا نظرا لاختلاف خصوصية الأزمة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبع إستراتيجية دفع النظام نحو الإنهيار من التداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدرجي للعقوبات و زيادة الضغط السياسي و الدبلوماسي في المحافل الدولية و الإقليمية، من خلال إعطاء دور كبير للدول الإقليمية و خاصة تركيا و المملكة العربية السعودية. و الأهم من ذلك دعم المعارضة السورية و التفاوض عن تسليحها، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن حجم المخاطر والتكاليف لإنهاك النظام السوري أمنيا و عسكريا و إقتصاديا و تفكيك منظومته الخاصة في الداخل بغية دفعه نحو الإنهيار التدريجي تبقى أقل في مقابل الخيارات غير الآمنة على المنطقة و العالم في حالة اللجوء إلى الخيار العسكري لإسقاط النظام[2].

ثانيا : الموقف الروسي من الأزمة السورية:

تمثل سوريا حليف إستراتيجي مهم بالنسبة لسوريا في الشرق الأوسط، إذا لطالما شكلت العلاقة مع دمشق لبنة أساسية في الإستراتيجية الروسية في منطقة المنطقة منذ ما قبل عهد الرئيس حافظ الأسد و تعمقه أكثر في

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط:دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة بسكرة، 2015، ص ص 123 – 124.

[2] المرجع نفسه. ص124 .

عهده .حيث ركزت على تطوير علاقات إستراتيجية مع روسيا بإعتبارها واحدة من الشراكات الإستراتيجية الأكثر ديمومة في لروسيا في منطقة الشرق الأوسط[1].

و تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها تعتبر ذات أهمية محورية في حسابات بوتين، إذ تعد روسيا الحليف الدولي الأول للنظام السوري، حيث تزامن اندلاع الأزمة السورية مع إستعداد روسيا للعودة إلى تأديبه دورها على الصعيد العالمي بإعتبارها دولة عظمى، و بناءا على قناعتها أن الولايات المتحدة سوف تبدي تراجعا ملحوظا نحو منطقة الشرق الأوسط بعد فشل تجربتي أفغانستان و العراق إذ تتسم طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية تحديدا بحالة من التعقيد الشديد إنعسكت على موقفها اتجاه الأزمة السورية، التي أبرزت مدى التجاذب و تعارض المصالح بين القوى الدولية في ملفات مختلفة[2].

فالموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية يتلخص من خلال إصرار روسيا الواضح و الصريح على تأييد النظام السوري في تعامله مع الإحتجاجات، و ذلك رغم السلوك القمعي الذي أتسم به تعامل النظام مع المحتجين، و ما لقي هذا السلوك من إدانة عربية و عالمية واسعة ، و تجلي ذلك في إستخدام روسيا و حليفاتها الصين في الفيتو أربع مرات متتالية في مجلس الأمن ضد مشروعات قرارات تدين النظام السوري، و على الرغم من التشابه في الموقفين الروسي و الصيني إلا أن السياسة الخارجية الروسية هي الطرف السياسي الأكثر نشاطا ضد المعارضة السورية على المستوى الدولي، بما يفوق نشاط وزارة الخارجية السورية ذاتها. في حين تبرر روسيا ذلك بأنها تحافظ على الدولة السورية و تدعم الحوار بين الأطراف السورية للتوصل إلى تسمية سلمية للأزمة ، وترفض أي تدخل عسكري خارجي في سوريا[3].

---

[1] Pramod raj sedhain ,syrian conflict:the key international interests. Dete of arrival : 29/04/2017,on the hour 11 :38. according to : http://s3.emazonaws.com/acadimia.edu.documents/31799147/syrian-conflict-the-key-international Interests-libre.pdf

[2] عزمي بشارة، **سورية:درب الألم نحو الحرية**. مرجع سبق ذكره، ص ص 480-481.

[3] ياسين محمد أمال، مرجع سبق ذكره.

ولذلك ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكانا لتعظيم دورها العالمي وحماية أمنها القومي أكثر مما تراه في محيطها الإقليمي، وترى أن بقاء النظام السوري يشكل نفوذ جيوستراتيجي لها، فبعد خروج العراق من المعادلة عقب الغزو الأمريكي لها سنة 2003، وخروج ليبيا بعد التدخل العسكري الأطلسي عام 2011، لم يبقى أمام روسيا إلا سوريا بإعتبارها دولة غير منضوية في ظل الهيمنة الغربية .وهي حليف إستراتيجي لإيران الحليف الأول لروسيا، وتشكل العلاقات الروسية السورية بعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروسية، إذ أن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أيدت العملية العسكرية الروسية في جورجيا سنة 2008، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في الشيشان[1].

وبالتالي فإن روسيا ترى أن سقوط النظام السوري يعني إضعاف لإيران التي تشكل جزءا أساسيا من إستراتيجية موسكو لمواجهة المشروع الأمريكي والمد التركي المتصاعد، لذلك عندما اندلعت الأزمة السورية اتخذت روسيا موقفا مؤيدا للأسد، وحالت دون صدور أي قرار من مجلس الأمن يدين العنف الذي إستخدمه نظامه ضد المحتجين، كما تبنت رواية النظام حول وجود عصابات مسلحة تنشر الرعب والإرهاب في طول سوريا وعرضها [2].

ثالثا : الموقف الصيني من الأزمة السورية:

يبدو أن الموقف الصيني اتجاه منطقة الشرق الأوسط و ما شهدته من موجات الإحتجاجات و تحديدا الأزمة السورية، أخذ يتبلور وفقا لسياق إستراتيجية جددية متسقة مع قدرات بكين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني من الأزمة السورية حدود عدم الرضا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، إلى الموقف المباشر و المعارض لتلك السياسة بشكل علني، وبرز ذلك بعدما إستخدمت الصين حق الفيتو للإعتراض على

[1] وليد عبد الحي ، **محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية** ، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2012/04/3، تاريخ الإطلاع: 2017/04/11، على الساعة 16:30، نقلا عن: http://www.studies.net/reports/2012/04/2012451454399655.htm

[2] مروان قبلان، **الثورة والصراع على سورية :تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**. مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي2016، ص75.

مشروع القرار العربي _الأوروبي، الذي تبنته دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس بشار الأسد من السلطة .الفيتو الصيني الذي يعد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بمواد الطاقة الضرورية للمحافظة على نموها الإقتصادي المتسارع، و إنما أيضا نظرت الصين إلى دورها الدبلوماسي و السياسي على الساحة العالمية، حيث أستخدمت الصين حق الفيتو أربع مرات لإحتباط صدور

قرارات عم مجلس الأمن، إثنان منهما تضمنا الدعوة إلى تنحي الرئيس الروسي بشار الأسد، و ثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحد على النظام السوري، و الذي ينص على فرض عقوبات، و الرابع سعي إلى إحالة الملف السوري على محكمة الجنايات الدولية، بالإضافة إلى معارضة الصين لأي تدخل عسكري في سوريا حتى و إن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها[1].

بالإضافة إلى أهمية سورية الإستراتيجية بالنسبة للصين ، حيث تخشى هذه الأخيرة أن يؤثر سقوط النظام السوري الحالي على مكانة إيران الإقليمية كحليف إستراتيجي إلى لصين، إذ تحتل إيران موقفا مركزيا في سلم الأولويات الصينية بسبب كون إيران أكبر مورد للنفط في الصين ، كما لكلا الطرفين خطط إستراتيجية لمد أنابيب للطاقة بينهما عبر أفغانستان، كما أن التقارب الروسي الصيني يعد العامل الأبرز في الأزمة السورية التي تأخذ بعدا إستراتيجيا مهما بالنسبة للصين إذ تشترك بحدود سياسية مع روسيا يصل طولها إلى 348 كلم[2] وهو ما أثر في وحدة الموقف على تأمين المصالح السياسية و الإقتصادية، و حدوث تفاهم إستراتيجي على المسرح الدولي بين روسيا و الصين[2].

و عليه يؤكد الموقف الصيني من الأحداث في سوريا على نية بكين إبراز نفسها كلاعب جديد في منطقة الشرق الأوسط بما يتسق مع مصالحا المتنامية فيها ،خاصة فيما يتعلق بالنفط و الغاز الطبيعي ، و رغبتها في

[1] ساشا العلو، **الدور الصيني في سوريا : الأسباب الدوافع و الأهداف**. مجلة آراء ، العدد 106، أفريل 2016، ص 2.

[2] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره. ص 134.

لعب دور دبلوماسي و سياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الإقتصادية و العسكرية في الآونة الأخيرة ، و وفقا لما تمليه شروط علاقاتها و تحالفاتها الدولية.

رابعا : الموقف الأوروبي من الأزمة السورية:

لقد جاء موقف الإتحاد الأوروبي اتجاه الأزمة السورية متدرجا بدأً من مراقبة الأوضاع عن قرب إلى الدعوات لضبط النفس، و مطالبة الرئيس الأسد بوقف القمع و تطبيق الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية ثم انتقلت إلى الإدانة و التقيل من شأن الإصلاحات التي قام بها النظام السوري، و التي ألغى بموجبها العمل بقانون الطوارئ و الدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية، حيث رأى الإتحاد الأوروبي أن هذه الإصلاحات لا ترقى لطموحات الشعب السوري[1].

لكن تواصل عمليات العنف في سوريا حثت الأوروبيين على اتخاذ موقف من الحكومة السورية تمثل في إصدار بعض البيانات المدينة للعنف، و بعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق، فضلا عن وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى وقف التعاملات المالية و تجميد الأرصدة السورية و أصول البنك المركزي السوري. إلا أن السمة البارزة على هذه البيانات و تلك الإجراءات هي إفتقارها إلى الآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير على النظار السوري و عناصره الأساسية، إذ قد يكون الأوروبيون قد نجحوا في التعبير عن غضبهم إزاء التشدد السوري و أفلحوا أيضا في تضييق الخناق الاقتصادي و العسكري على النظام السوري، إثر فرضهم حصارًا شمل قطاعات سوريا العسكرية و الصناعية و التجارية. إلا أن هذا الحزم لم يؤدي إلى إرباك الحكومة السورية و لا إلى التقليل من قدراتها و سياستها المعتمدة، حيث يعي الإتحاد الأوروبي صعوبة التأثير في الحكومة السورية نظرا إلى

[1] سهام فتحي سليمان مرجع سبق ذكره ، ص 142.

أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول معينة مثل روسيا و إيران و الصين، في تطوير قدرات النظام السوري للتغلب على حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه [1].

وعليه فقد جاءت مواقف وتصريحات دول الإتحاد الأوروبي تجاه ما يجري من أحداث في سوريا، متناغمة مع تلك التي أطلقت تجاه الأحداث في ليبيا، و التي تدرجت من مراقبة الأوضاع عن كثب في البداية عن طريق الدعوة على ضبط النفس و من ثم الإدانة لتنتقل فيما بعد إلى التحريض وإستضافة المعارضة و عقد المؤتمرات و تقديم يد المساعدة لها في خطوة نحو بداية التدويل للقضية، لدفع الدول الكبرى نحو التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا كما حدث في ليبيا سابقا .

المطلب الثالث : تأثير الأزمة السورية على التوازنات الإقليمية والدولية :

شكلت الأزمة السورية التي جاءت في سياق الحراك العربي، الحالة الأكثر تعقيدا مقارنة مع مثيلاتها في الوطن العربي ، وذلك نظرا لموقع سوريا الجيوبوليتيكي وأهميتها الجيوستراتيجية فضلا على تأثيرها على الملفات الثلاثة الساخنة في المنطقة " العراق، لبنان، فلسطين ". غير أنها تحولت من لاعب أساسي في الشؤون والقضايا الإقليمية إلى ساحة للتنافس والصراع الإقليمي، حيث تشهد سوريا منذ مارس 2011. تحديا وتطورا مهما بات يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والتحالفات الدولية في المنطقة، فقد شكلت الأزمة السورية حالة تنافس إقليمي و إستقطاب دولي غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى طول أمد الأزمة وتعقيد سبل تسويتها .

إذ أن بداية الإحتجاجات في سوريا اكتفت بالمطالبة بالإصلاح، غير أن ردت فعل النظام في طريقة قمع الإحتجاجات أدى إلى تطورها ورفع شعارات مطالبة بإسقاط النظام، وما تلا ذلك من سرعة في جذب التدخلات الخارجية وعسكرة الإحتجاجات، حيث عجز النظام على قمع ذلك بقدراته الذاتية، بالإضافة إلى تمسكه بالبقاء

[1] براء ميكائيل ، **الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير**.مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 5 أفريل 2012، ص 2.

في السلطة، مما جعله يستدرج تدخلا خارجيا لصالحه تمثل في المحور الروسي الإيراني والصيني . وفي المقابل تشكل محور مناهض للنظام ممثلا في المحور الأمريكي الأوربي و التركي و الخليجي. وبالرغم من المحاولات المتكررة لتقديم النصائح والمبادرات التي قدمت من أطراف عربية وإقليمية ودولية لمساعدة النظام على تجاوز أزمته، إلا أن النظام السوري قضى على آمال بقاء الحل في الإطار الداخلي بتفضيله الحل الأمني الأمر الذي حول سوريا إلى ساحة صراع وتصفية حسابات إقليمية ودولية، وهو ما زاد من تعقيد المشهد بحيث لم يبق مجرد صراع بين نظام وشعب بل أحذ أبعادا وامتدادات إقليمية واستقطابات دولية خطيرة [1].

وعليه شكلت حالة الصراع في سوريا محورين أو معسكرين يتألف كل منهما من ثلاث مجموعات تتفاعل على ثلاث مستويات رئيسية,محلية وإقليمية ودولية. يشمل المعسكر الأول الساعي إلى الإطاحة بالنظام السوري محليا المعارضة السورية التي يدعمها إقليميا كمل من تركيا و دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية وقطر ومن ورائهم جميعا يقف دوليا الغرب بشقيه الأوربي والأمريكي، أما المعسكر الآخر فيشمل محور الحفاظ على الوضع القائم والمتكون محليا من النظام السوري، ويدعمه إقليميا كل من إيران وحكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان ، ومن ورائهم جميعا يقف دوليا كل من روسيا والصين[2].

وبذلك أصبح واضحا أن حسم الصراع في سوريا يتطلب توافقا دولي وإقليمي، إذ ترى بعض الدول الغربية والإقليمية والعربية ما حدث في سوريا فرصة كي يتخلصوا من البؤر المؤيدة لسوريا وإيران في العالم العربي، وكأنه بمثابة إعلان حرب بالوكالة ضد إيران عدو السعودية الإقليمي، فيما حرصت روسيا والصين وبشكل فعال على إحباط محاولة الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الأوروبيين والعرب المتكررة لتمرير أي قرار في مجلس الأمن ضد النظام السوري ، كمحاولة للتمسك بآخر موطئ قدم لها في المنطقة العربية و لموازنة

---

[1] إيمان أبو زيد مخيمر،**إستراتيجية المصالح بين الصراع والثورة : الأبعاد الإقليمية والدولية في المسألة السورية**.المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع: 03/20/ 2017، الساعة 17:45، نقلا عن: http://www.democraticac.de/?p=17244

[2] علاء سالم ، أدوار متقاطعة ، تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية . مجلة السياسة الدولية ، العدد 188، أفريل 2012، ص ص 113 – 115.

الحضور الغربي .أما دعم إيران غير المحدود للنظام السوري فيمكن فهمه في إطار ما قد يترتب على سقوط نظام الأسد من فقدان إيران لأهم حلفائها الإستراتجيين في المنطقة. وبذالك أصبح معلوما أن استمرار الأزمة مرهون بالسوريين ، لكن سقوط النظام السوري يبقى مرهون بتوافق إقليمي ودولي[1].

حيث تعد الأزمة السورية تطورا مفصليا يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة ، وهي أزمة كاشفة فيما يتعلق بهيكل النظام الدولي الجديد ومدى قدرة روسيا والصين على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية، وحماية مصالحها ونفوذها من الهيمنة الأمريكية، ومحاولة واشنطن الدائمة للإنفراد بإدارة الشؤون الدولية والإقليمية .إذ أن سقوط النظام السوري و استيلاء المعارضة الموالية لواشنطن عل السلطة ن يعني فقدان روسيا حليفها القوي والوحيد في منطقة الشرق الأوسط برمتها ن وان المقاومة الفلسطينية واللبنانية سيفقدان دعامة أساسية لصمودها، وأن النفوذ الأمريكي في المنطقة سينتشر بلا حسيب ولا رقيب من وجهة نظر الدول الثلاث، وسيكون من الصعب على إيران الإستمرار أمام الضغوط الغربية. كما أن إيران وسوريا هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعد مجالا حيويا طبيعيا لروسيا، إذ أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية ألكسندر لوكاشيفيتش في هذا السياق على:" أن شكل النظام العالمي القادم سيكون مرهونا بكيفية تسوية الوضع في سوريا "[2].

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلا شك أن هناك حسابات أمريكية كثيرة لها علاقة بموقفها من الأزمة السورية ورغبتها في إسقاط النظام السوري، فالأهمية الجيوستراتيجية التي تحتلها سوريا والتي لها علاقة بوقوعها في منطقة حساسة من جهة، ومن جهة أخرى لها علاقة بطريقة إدارة النظام للأزمة ونجاحه في

---

[1] حايد حايد ، المجتمع الدولي والثورة السورية ، تاريخ النشر : 3 /4/ 2014، تاريخ الإطلاع : 30 /2017/03، على الساعة : 21:15 ،نقلا عن:
http://lb.boell.org/en/2014/03/lmjtm-ldwly-wlthwr.lswry

[2] نورهان الشيخ ، **الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري** . مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012، ص 78.

جعلها أزمة إقليمية ودولية، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن نتائج مضمونة لأي عمل عسكري تقوم به في سوريا ، وسعيها غلى إسقاط النظام وإقامة نظام بديل موالي له دون الدخول في مواجهات مباشرة ، وهذا يعني قطع الطريق أمام أي نفوذ أو دور روسي محتمل في الإقليم، إضافة إلى أن إسقاط نظام الأسد وإقامة نظام موالي للولايات المتحدة الأمريكية يعني نجاح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط الرامية لحفظ وضمان أمن إسرائيل وتفوقه [1].

وعليه أدت الأزمة السورية إلى ظهور حالة شديدة من الإنقسام العربي إزاء كيفية التعامل مع الأحداث في سوريا في أكبر تحدي يواجه النظام والأمن القومي العربي، الذي يواجه معادلة غاية في التعقيد، فمن ناحية فإن بقاء سوريا قوية بقيادة بشار الأسد يعني زيادة النفوذ والتهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي. ومن ناحية أخرى إنهيار سوريا كدولة وسقوط نظام بشار الأسد على اعتبار أنه نظام ممانعة ومقاومة، يعني خروج سوريا من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك تركت الأزمة السورية آثارا ومخاطر بعيدة المدى على الأمن القومي العربي .

[1] أمال محمد ياسين، **المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية**، مركز الرأي للدراسات، تاريخ النشر 2012/04/24، تاريخ الإطلاع: 2017/04/08، على الساعة 11:30، على الرابط: http://www.alrai.com/article/515433.html

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص أن الأحداث التي شهدتها سوريا جاءت معبرة عن أزمة إجتماعية وسياسية و إقتصادية عميقة تصاعدت أحداثها لتصل إلى درجة نزاع داخلي مسلح، ما لبث أن أخذ أبعادا أخرى أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف، خاصة مع تدخل قوى خارجية لدعم طرفي النزاع. حيث اجتمعت عوامل عديدة وأسباب متنوعة في تصعيد العنف في سوريا وتحوله إلى مأزق أمني و سياسي إنفراجه أمر صعب جدًا، في ظل بنية داخلية هشة تفتقر إلى توافق داخلي و تستند إلى دعم إقليمي ودولي، إضافة إلى تعقيدات السياق الإقليمي والدولي المحيط بالأزمة. حيث بدأت الأزمة السورية أولا في شكل صراع داخلي بين النظام السوري والمعارضة ثم انخرطت فيها كل الأطراف الإقليمية و الدولية الفاعلة إلى أن تطور الأمر ليصل إلى مرحلة التدخل العسكري المباشر.

حيث أكدت المواقف الإقليمية والدولية إختلاف مصالح القوى الكبرى وتناقضها حول الأزمة السورية وطريقة الحل فيها، فبين طرف أوربي يحاول أن يجد لنفسه مقعدا بين القوى الكبرى وتعويض خسارته من الأزمة المالية العالمية، وبين سعي أمريكي لتقويض الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، تحاول روسيا حماية مصالحها ووجودها في المنطقتين عبر إيجاد حل للقضية السورية يضمن مصالحها الإستراتيجية بالدرجة الأولى .

وبالتالي يتضح جليا أن الأزمة السورية تشكل بالنسبة للقوى الرئيسية الكبرى في النظام الدولي أهمية من حيث قدرتها على التأثير في موازين القوى الإقليمية، وهو ما تؤثر بدوره على المصالح الإستراتيجية لهذه الدول في المنطقة، وعليه فإن هذه القوى جاءت مواقفها من الأزمة السورية من باب الإستفادة من التحولات الإستراتيجية التي يمكن أن تنشأ عن سقوط النظام أو بقائه .

الفصل الثالث:السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية

تمهيد :

تشكل الأزمة السورية الراهنة قضية ذات أولوية في السياسة الخارجية الروسية لما تمثله سوريا من أهمية إستراتيجية في الحسابات الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالنظر لما شكلته و ستشكله من تحولات و تفاعلات في المنطقة و نظرا لما أبرزته من استقطاب إقليمي ودولي واسع النطاق وغير مسبوق حيث إنقسمت فواعله الخارجية بين مؤيد للنظام وبقائه وبين مناهض للنظام ومطالب بإسقاطه.

ومن هنا برز الدور الروسي في الأزمة السورية بإعتباره الطرف الأكثر فاعلية و تأثيرًا في هذه الأزمة. والذي لعب دورًا مهما في بقاء النظام السوري قائما إلى غاية الوقت الراهن، نتيجة الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري المتواصل، وكذا عبر تأكيد موقفها الثابت في منع أي تدخل عسكري خارجي في سوريا، هذا الدعم الروسي الذي برز أكثر عبر مختلف جولات المفاوضات المتواصلة لحل الأزمة السورية وصولا إلى التدخل العسكري المنباشر في سوريا .

المبحث الأول: الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية.

المطلب الأول:تطور الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية.

جاءت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة الحراك الشعبي، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثم ما لبثت أن أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، و تحديدا روسيا والصين من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. حيث كان التوجه الثابت في الموقف الروسي من الحراك العربي عموما هو التشديد على أهمية التغيير السلمي ونبذ العنف والدعوة إلى الحوار والحل السياسي ضمن الأطر القانونية وعلى أساس الوفاق الوطني، ورفضت سوريا استخدام القوة في مواجهة الاحتجاجات في حين كانت الحالة السورية خروجا على هذا التوجه العام في السياسة الروسية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة و حسما في مواقفها من الأزمة السورية فعقب اندلاع الاحتجاجات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد و نظامه اتخذت موسكو في البداية موقفا وسطا بين النظام السوري و المعارضة، منطلقة من حق الشعب السوري في التغيير، إذ حذر الرئيس الروسي آنذاك ديمتري ميدفيدف النظام السوري و رأى انه "ينتظر الأسد مصير حزن إذا لم يبدأ حوارا مع المعارضة و يباشر الإصلاحات ". ومن ثم أعلنت روسيا ترحيبها بمجموعة الإصلاحات المعلن عنها من طرف النظام السوري و رأت ضرورة منح الحكومة السورية الوقت لتطبيق هذه الإصلاحات و عمدت إلى إجراء اتصالات مع المعارضة السورية [1].

لكن مع تصاعد الثورة السورية و استخدام النظام السوري للعنف ضد المحتجين ثم لجوء المعارضة إلى القوة ضد الجيش النظامي الموالي للرئيس بشار الأسد ،حدث تحول مهم في الموقف الروسي، إذ حملت موسكو المسؤولية للسلطة و المعارضة معا، و رفضت رفضا قاطعا أي تدخل خارجي مباشر أي

[1] نورهان الشيخ، **روسيا و التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي : التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، 2014، ص 291-194 .

غير مباشر، كما إنتقدت التدخل الخارجي في الشأن السوري خاصة فيما يتعلق بتسليح المعارضة، الذي رأت فيه زعزعة للاستقرار المنطقة، بالإضافة إلى إعتباره عدوانا غربيا خفيا ضد سوريا، وجاء موقف روسيا إنطلاقا من حتمية الحل السلمي من خلال جلوس الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات، إذ يختلف هذا الموقف جذريا عن الموقفين الغربي و العربي اللذين حملا الرئيس بشار الأسد وحده مسؤولية العنف في سوريا [1].

وبذالك عملت روسيا منذ بداية الأزمة على تأكيد موقفها في منح أي تدخل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاءًا لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فإذا كانت قد عارضة تدخل حلف الناتو في ليبيا فإنها ترفض بشدة تكرار التجربة في سوريا لأن ذالك سوف يتيح مواطئ قدم أمريكية في سوريا بعد الإطاحة بالنظام السوري كما حدث في العراق [2].

حيث عمدت موسكو إلى إفشال جميع المساعي العربية المتكررة لإصدار قرار أممي من مجلس الأمن الدولي يدين النظام السوري على استخدامه العنف في قمع المحتجين، عن طريق معارضتها إلى جانب الصين و استخدامها حق الفيتو في ثلاث مناسبات :الأولى في 5 أكتوبر 2011، و الثانية ضد قرار مماثل في 5 فيفري 2012، ثم المرة الثالثة في 19 جويلية 2012 بالإضافة إلى اعتراضها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 3 أوت 2012، وهو القرار الذي أعدت مشروعه السعودية و المتضمن إدانة استخدام العنف الممارس من طرف الحكومة السورية، و تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. كما انتقدت روسيا قرار جامعة الدول العربية الصادر في 22 جويلية 2012، الذي يدعوا إلى

[1] نورهان الشيخ،مرجع سبق ذكره، ص ص 294- 295 .

[2] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية .مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الدخول 06-05-2017، الساعة 11:00 نقلا عن : http://studies.aljazera.net/reportes/2012/04/20124314543996550.html

تنحي بشار الأسد و تأليف حكومة انتقالية، حيث رأت أنه لا يساهم في حل الأزمة و يغلق الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي [1].

و عارضت موسكو إحالة الملف الثوري السوري إلى مجلس الأمن في اجتماع مجلس محافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جويلية 2011 لكن جاء التصويت لمصلحة القرار بالأغلبية في محاولة من طرف الدول الغربية للضغط على سوريا، حيث أعلن الرئيس الروسي السابق ميدفيدف و الرئيس الحالي بوتين في أكثر من مناسبة أن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشان سوريا على غرار القرار بشان ليبيا، وأن القرار رقم 1970 ورقم 1973 المتعلقين بليبيا قد أنتهكا بوضوح، وأنه " لا توجد رغبة إطلاقا في أن تسير الأوضاع في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن ليبرر عملية عسكرية ضد سوريا". إذ إعتبرت روسيا ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم على أساس الحوار السوري الوطني الذي يبقى الأسلوب الوحيد للحل من دون تدخل خارجي[2].

وكذالك رأي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ،الذي حاول تبرير رفض روسيا إدانة النظام السوري أو دعوة الرئيس للتنحي عن الحكم بأنه "يأتي في سياق رد الفعل على تجاوز مضمون القرار الدولي الذي اتخذه مجلس الأمن بشان ليبيا، حيث أجازت الدول الغربية لنفسها حق استعمال القوة العسكرية من أجل قلب نظام القذافي بالقوة، تحقيقا لأهداف و مكاسب إستراتيجية اقتصادية، كما إعتبر" لافروف" بأن تعميم هذا الأمر على دول و مناطق، أخرى سيؤدي إلى دفع نظام العلاقات الدولية نحو حالة من الفوضى وبذلك بررت روسيا استخدامها لحق النقض "الفيتو" وفقا لمصالح و إعتبارات إقليمية و دولية، كونه يتعلق

[1] نورهان الشيخ،مرجع سبق ذكره، ص 296 .

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

بمفهوم الدولة و سيادتها، والذي لا يجيز للدول التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما. لأن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة [1].

و بالتالي لن تسمح روسيا بإسقاط النظام السوري، كونها ترى أن إبعاد السلطة الحالية في دمشق ممثلة في نظام بشار الأسد، سيترتب عليه إندلاع حرب أهلية من جهة، و سيطرت تيارات أصولية متطرفة على زمام الأمور من جهة أخرى. كذلك أعلنت روسيا رفضها العقوبات الأمريكية على سوريا ورأت أن فرض مثل هذه العقوبات محصورة في مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. واستمرت روسيا في علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع سوريا، حيث كان الإتفاق في أوت 2012 على أن تقوم موسكو بقديم قرض إلى سوريا بالعملة الصعبة و الإستمرار في تصدير النفط و مشتقاته إلى دمشق، كما طبعت أوراق نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال الأوراق المهترئة و دفع المرتبات والنفقات الحكومية. هذا إلى جانب استمرار التعاون العسكري بين البلدين، من خلال تواصل توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقا[2].

وعند اتهام النظام السوري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين في صيف 2013، وإستعداد واشنطن لشن هجوم عسكري على سوريا، عارضت روسيا هذا التدخل حيث دعت الخارجية الروسية الولايات المتحدة الأمريكية و المجتمع الدولي إلى توخي الحذر وإحترام القانون الدولي . وأن أي تدخل عسكري في سوريا سيكون له عواقب كارثية على منطقة الشرق الأوسط ككل. وأن استخدام القوة دون تفويض من الأمم المتحدة يعتبر إنتهاكا خطيرا للقانون الدولي .وفي هذا الإطار ساهمت موسكو في التوسط لإتفاق يضع الترسانة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية لتجنب نظام الأسد ضربات دولية عسكرية كانت وشيكة عليها، إذ إلتقى وزير الخارجية الروسي "لافروف"

[1] عبد القادر نزار،روسيا و الأزمة السورية :مصالح إستراتيجية مع الغرب . تاريخ النشر :01/ 2013/04 ،تاريخ الاطلاع :2017/04/23 على الساعة 15:23،نقلا عن :http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?3496#.vhpurwfdese

[2] نورهان الشيخ،مرجع سبق ذكره، ص ص 298-299 .

مع نظيره الأمريكي "جون كيري" و توصل الطرفان إلى إتفاق على مشروع قرار لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية و التخلص منها في سوريا ، وكذا على مشروع قرار مجلس الأمن الدولي يعبر فيه المجلس عن تأييده لقرار منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والذي يطالب أطراف النزاع السوري كافة بالتعاون مع المجتمع الدولي[1].

وفي إطار التحذيرات الروسية للقوى الغربية على مخاطر التدخل الأجنبي العسكري في سوريا وبعد توتر الأوضاع في سوريا أعلن نائب وزير الدفاع الروسي زيادة سفن الأسطول الحربي الروسي بعد إزدياد عدد قطع أساطيل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وغيرها، من البلدان بينها ألمانيا [2].

بالإضافة إلى ذالك لعب الموقف الروسي دورًا دبلوماسيا مكثفا لتفادي التدخل العسكري ضد سوريا و كان هذا الدور من أهم التحركات الدبلوماسية عالميا، وهذا يبرز تمسك موسكو بالحوار لحل الأزمة السورية وعدم موافقتها بأي ثمن على سقوط نظام الأسد عسكريا دون التفاوض معها، ومن هنا يتبين أهمية دور روسيا بحضورها القوي في منطقة الشرق الأوسط و خصوصا وقوفها إلى جانب سوريا، و هذا ما يتقاطع مع المصلحة السورية التي تكمن في وجود حليف قوي لها يدافع عنها في الأزمات و يقلص من حدة هذه العقوبات التي تتعرض لها، و خاصة من قبل الولايات الأمريكية. وهذا ما يفسر بقاء وإستمرارية النظام السوري حتى اليوم بالرغم من الضغوطات الدولية و الإقليمية التي يتعرض لها. وبذلك فالمصلحة الروسية تتمحور حول إستمرارية النظام السوري الحالي، وتقوية العلاقات الثنائية معه في كل المجالات و خير دليل على ذالك إستخدام روسيا لحق الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن ضد قرارات تدين نظام بشار الأسد [3].

---

[1] أنا بورشيفيكايا، روسيا في الشرق الأوسط : الدوافع الثار الآمال. مركز إدراك للدراسات و الاستشارات. تاريخ النشر :22-03-2016. تاريخ الاطلاع :11-04-2017. الساعة: 16:30 على الرابط : http://www.idraksky.net

[2] عبد الرزاق بوزيدي ،**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية و دراسات إستراتيجية ،جامعة بسكرة ،2005،ص 131 .

[3] عبد الرزاق بوزيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132 133 .

لكن مع إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها الصريح لقوات المعارضة السورية، وإستمرار تدفق السلاح من الدول الإقليمية كتركيا و دول الخليج، تمكنت المعارضة السورية وخاصة التنظيمات الإسلامية، من تحقيق تقدم في العديد من المناطق السورية مما ضيق الخناق على النظام السوري وهو ما دفع بالحكومة الروسية إلى زيادة دعمها العسكري للقوات النظامية، وتسريع وتيرة وصول الإمدادات والمعدات العسكرية و الأسلحة إلى سوريا [1].

لكن مع تزايد الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة في مقابل عجز قوى النظام السوري و ميلشياته الأمر الذي أدى إلى قلب الموازين العسكرية في الأزمة السورية، لذا كان ضروريا وفق الموقف الروسي التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية. ومن ثم فقد حافظت روسيا على تحالفها مع النظام الروسي إذ وقفت بكل ثقلها العسكري و السياسي خلفه في الأزمة الراهنة، معتبرة أن سقوط هذا الحليف الأساسي في منطقة الشرق الأوسط يعد خسارة كبيرة لها وقد يؤدي إلى التأثير السلبي في وضع روسيا على المدى الطويل في المنطقة، لذا تسعى روسيا إلى الحفاظ على مصالحها القائمة في سوريا، عبر استمرار دعم النظام واستمرار صفقات السلاح معه، و المحافظة على قاعدتها البحرية في ميناء طرطوس ذات الأهمية الإستراتيجية للقوات البحرية الروسية على البحر البيض المتوسط. و معارضة أي تدخل خارجي ضد النظام السوري و بالتالي فهي ترى أن أي تغيير في النظام من الخارج يجب أن يكون بعد موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ،أي من خلال موافقتها هي نفسها على ذلك وبناءًا عليه تسعى روسيا إلى أن يسفر أي حل للازمة السورية على ترتيبات تضمن إستمرارية وجودها الإستراتيجي في سورية و البحر المتوسط [2].

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، المرجع السابق ، ص 152 .

[2] عماد يوسف قدورة، **روسيا وتركيا : علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية** . المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،ماي 2015 ،ص ص15-16 .

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في سوريا.

تعتبر الأزمة السورية هي القضية الأولى بالرعاية في الساسة الخارجية الروسية إذ أصبحت مسألة مصيرية بالنسبة لسياستها الخارجية في المنطقة ومصداقيتها أمام العالم، إذ أن حل الأزمة السورية سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل المنطقة وتوازن القوى فيها، ورغبة روسيا في عدم تكرار ما تعتبره خطأ دوليا في التعامل مع الحالة الليبية. حيث لم تنتظر روسيا لمعرفة نتائج الإحتجاجات الشعبية في سوريا بل سارعت إلى تحديد موقف من هذه اللازمة، من خلال دعمها الكبير لنظام الأسد من الناحية الإقتصادية والسياسية والعسكرية. وبذالك يعتبر الموقف السوري بشان المسألة السورية أكثر المواقف وضوحا، ففي الوقت الذي أمنت فيه موسكو للنظام السوري الغطاء العسكري والسياسي اللازمين لبقائه واستمراره، أكدت في المقابل أن إستراتيجيتها ليست خارج المعادلة الدولية الرامية إلى تحقيق حل سياسي سلمي، وأن هدفها هو الحلول دون إسقاط النظام عسكريا لمنع انتشار الفوضى في المنطقة ككل.

لكن مع التطورات التي أعقبت ظهور تنظيم الدولة الإسلامية " داعش " إتضح إرتباط الأمن القومي الروسي بأمن المنطقة العربية، وأن مكافحة روسيا للإرهاب يتعين أن يبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة العربية، وخاصة سوريا التي أصبحت حاضنة لكثير من التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش وجبهة النصرة. لذلك يمكن فهم الدوافع التي جعلت روسيا تقدم على قرار التدخل العسكري في سوريا من أجل القضاء على الإرهاب، لأنها تريد الحفاظ على أمنها القومي وليس فقط دعمها لبشار الأسد والنظام السوري [1]. وبعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 والذي حدد فيه " تأكيد بلاده تقديم مساعدات عسكرية وتقنية لسوريا

[1] حسين عبد العزيز، الوجود الروسي في سوريا بين مرحلتين . مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2016/12/29، تاريخ الإطلاع 2017/03/26، على الساعة 12:44، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/knowledgeate/ons/2016/12/29

والعراق، في ظل فشل ضربات التحالف الدولي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من تمدد التنظيم في الأراضي السورية"[1].

إذ وبعد ما يقارب الأربع سنوات عن إندلاع شرارة الثورة السورية وتحديدا في سبتمبر 2015، جاءت العملية العسكرية الروسية في سورية على شكل مفاجئة لجميع الأطراف المعنية بالشأن السوري. فبعد إعلان الكريملن عن منح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تفويضا بإستخدام القوة المسلحة خارج البلاد عن طريق نشر قوات عسكرية في سوريا، بدأت أولى الضربات العسكرية الروسية في 30 سبتمبر 2015 على طول المنطقة الغربية والوسطى في سوريا، مستهدفة مواقع التنظيمات المتطرفة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وفقا لوزارة الدفاع الروسية، وجاءت هذه الضربات بعد تزايد الدعم العسكري المعلن لنظام الأسد من قبل موسكو، والإعلان عن تشكيل مركز معلوماتي في بغداد تشارك فغيه روسيا وإيران والعراق وسوريا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية[2].

وبذلك إنتقلت روسيا من مرحلة الدعم السياسي والعسكري غير المباشر، إلى المشاركة الحقيقية بطائرات حربية تحوم في السماء السورية لتقاتل إلى جانب قوات جيش بشار الأسد، حيث هدفت العملية العسكرية الروسية لدعم نظام بشار الأسد، الذي كان يتعرض لحصار مرهق جدا، من قبل الجيش السوري الحر وفصائل المعارضة الأخرى، بالإضافة إلى جماعات إسلامية كثيرة تنشط على الأرض السورية من بينها، جبهة النصرة الموالية لتنظيم القاعدة، وتنظيم داعش الإرهابي الذي يسيطر على مساحات كبيرة من البلاد[3]. **ولمزيد من التفاصيل حول الضربات الجوية الروسية على مواقع التنظيمات الإرهابية أنظر الخريطة رقم 3.**

---

[1] آمنة عادل حلمي، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع 2017/04/26، على الساعة 18:30، نقلا عن: http://www.democraticac.de/?p=34609

[2] مصطفى عبد العزيز مرسي ، التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا : الدوافع والتداعيات والنتائج .تاريخ الإطلاع :2017/04/25، على الساعة،15:30، نقلا عن: http//www.arabaffa.irsonline.org/article

[3] مركز برق للأبحاث و الدراسات ، التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية . تاريخ الإطلاع 2017/05/01، على الساعة 20:30، نقلا عن: http://www.barq-rs.com/barq/

وجاء هذا التحرك الروسي بطلب من الحكومة السورية، إذ أعلنت روسيا أن هذا التحرك جاء أساسا لمحاربة تنظيم داعش والقضاء عليه، إضافة إلى محاربة تنظيمات إرهابية أخرى لم يتم تحديدها وبالتالي اعتبرت روسيا تدخلها العسكري يأتي ضمن الجهود الرامية لدعم الجيش السوري النظامي الذي إعتبرت أن دوره محوري في مكافحة الإرهاب، ومعتبرة بذلك أن تدخلها العسكري في سوريا متوافق تماما مع القانون الدولي، ذلك أن تدخل القوات الروسية جاء بناءا على طلب من الحكومة السورية الشرعية التي يقودها بشار الأسد ، وكون القانون الدولي يجيز لدولة ما استخدام القوة في أراضي دولة أخرى إذا ما وافقت هذه الأخيرة على ذلك[1].

دوافع التدخل العسكري الروسي في سوريا :

رغم أن القرار الروسي بالتدخل العسكري في سوريا جاء متوافقا مع مواقف موسكو من القضية السورية، ومع الإستراتيجية الروسية اتجاه تسوية الصراع في سوريا وفق شروطها، حيث يستمر بوتين في الإصرار على أن أي تسوية سلام في سوريا يجب أن تتأسس على الدولة السورية القائمة وبنائها ومؤسساتها، مع بعض المشاركة في السلطة بين النظام القائم في دمشق والعناصر التي تختارها المعارضة السورية [2]. إلا أن هذا التدخل يعبر عن سلوك جديد في النهج الخارجي لروسيا في المنطقة العربية، حيث لم تشهد هذه المنطقة تدخلا عسكريا روسيا مباشرًا من قبل، إذ لطالما إعتمدت السياسة الخارجية الروسية على إستعمال حق الفيتو في في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الدعم العسكري للأنظمة الحليفة لها، لضمان مصالحها الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية في المنطقة [3].

وعليه جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بناءًا على مجموعة والدوافع والأسباب منها:

---

[1] محمود حمدي أبو القاسم ، أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، تاريخ النشر 2015/11/18، تاريخ الإطلاع 2017/04/11، على الساعة 20.06 نقلا عن:

[2] عزمي بشارة، **روسيا الجيوستراتيجيا فوق الإديوليجيا وفوق كل شيء** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 17، نوفمبر2015،ص 11.

[3] مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، تاريخ النشر 2015/10/17،تاريخ الإطلاع 2017/04/15، على الساعة 22:00، نقلا عن : http://www.omrandirasat.org

1. جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا نتيجة إدراك القيادة الروسية للتطورات الداخلية على الساحة السورية والتي أدت إلى ضعف وانهيار قوات النظام السوري خاصة عقب تقدم المعارضة السورية في المناطق الشمالية والجنوبية على مشارف مدينة اللاذقية، التي تعتبر أكبر المدن السورية على الساحل والميناء الرئيسي لها، حيث أدت هذه التطورات إلى بداية فقدان النظام السوري للسيطرة على بعض جبهات القتال في الشمال وكذلك في الجنوب[1]. وبالتالي فالدافع الأساسي من التدخل الروسي هو حماية نظام بشار الأسد من السقوط من خلال تعزيز قدراته والمحافظة على ما تبقى من قواته في مدينتي حمص وحماة، ومنه تعزيز موقف قوات الجيش السوري التي كانت تتعرض للتهديد في الشهور الأخيرة السابقة للتدخل، والدليل على ذلك هو أن الضربات الرئيسية الروسية وجهت أساسا إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة القريبة من مناطق النظام والتي لا تتواجد فيها ميليشيات تنظيم الدولة الإسلامية[2]. **ولمعلومات أكثر حول المكاسب المحققة من طرف قوات النظام جراء التدخل العسكري الروسي أنظر الشكل رقم 01.**

2. كما يتمثل الهدف الروسي من العمليات العسكرية التي تستهدف فصائل المعارضة السورية في الشمال السوري في قطع الطريق أمام الإمدادات الخارجية لهذه الفصائل ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف أمنت الضربات الجوية الروسية غطاءاً جويا لعمليات عسكرية كبيرة في شمالي حلب حيث إستطاعت فك الحصار المفروض على بلدتي نيل والزهراء ذات الأغلبية الشيعية الموالية للنظام[3].

3. على المستوى الدولي تتجلى الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية وتعزيز دورها كقوة فاعلة حيث ترغب روسيا في تعزيز دورها ومكانتها على المستوى الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. إذ تعتبر القيادة السياسية الروسية الأزمة السورية فرصة سانحة لها تمكنها من تشكيل

---

1 مي غيث، **التدخل الروسي في سورية الأبعاد والسيناريوهات**. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية،مصر، 2015/11/25، ص3.

2 مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، مرجع سبق ذكره.

3 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **الإستراتيجية الروسية في سورية** ، الدوحة ، فيفري 2016، ص 2.

وتكوين تحالفات إقليمية على غرار ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ، إذ يسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الوقوف أمام مساعي الدول الغربية لإضعاف روسيا وعزلها منذ فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وقد اتضح ذلك منذ نجاح روسيا في ضم جزيرة القرم الأكرانية في سنة 2014 دون قدرة الغرب على التحرك ومن ثم إفشال محاولات الغرب لتوسيع حلف الناتو إلى مشارف الحدود الروسية [1].

4. على المستوى الإقليمي تسعى القيادة السياسية الروسية في المنطقة ، إلى الحفاظ على تواجدها في نافذة تطل على المياه الدافئة في البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط ، حيث أعلنت موسكو في أكتوبر 2015 رسميا على أنها توصلت إلى إتفاق مع دمشق على تحويل القاعدتين العسكريتين البحريتين في طرطوس و حميميم إلى قواعد عسكرية روسية دائمة، لتصبحت بذلك هاتين القاعدتين أول تواجد عسكري روسي منذ إنهيار الإتحاد السوفييتي، خارج ما يعرف في موسكو بالجوار القريب أي دول الجوار السوفييتي السابقة المحيطة بروسيا، فضلا عن رغبة روسيا في تعزيز دورها في سوريا في ظل التسوية المستقبلية المحتملة مع أطراف إقليمية ودولية، وكذلك الرغبة الروسية في بناء تحالفات واسعة بعد طول غياب عن منطقة الشرق الأوسط [2].

5. كما تهده روسيا إلى من ضرباتها العسكرية في سوريا إلى توجيه رسائل حازمة إلى قوى المعارضة السورية بأنها عازمة على الدفاع عن حليفها نظام بشار الأسد بكل الوسائل الممكنة بما فيها القوة العسكرية، وكذلك توجيه رسالة إلى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تقبل بالمشاريع الرامية لفرض أي شروط مسبقة قبيل انطلاق أي محادثات تسوية، مثل تنحي رئيس بشار الأسد كشرط مسبق أو ما شابه ذلك ، وبالتالي محاولة إشعار واشنطن والغرب بأنه آن الأوان للتوقف عن الإستهانة بالقوة العسكرية الروسية و الإبتعاد عن سياسة الإستفزاز لروسيا بانتهاك

[1] مي غيث ،مرجع سبق ذكره ، ص 1.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

ميزان القوى الصاروخي والنووي القائم بين البلدين، والتوقف عن إقامة أنظمة صواريخ في الدول المجاورة لروسيا مما يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها[1].

6. كما يلعب المحدد الداخلي دورا رئيسيا في دفع روسيا نحو التدخل العسكري في سوريا، إذ أن سعي موسكو إلى حماية مصالحها القومية التي يحتل الأمن القومي الروسي سلم أولوياتها، أسهم في تعزيز التواجد العسكري الروسي في سوريا من خلال القيام بضربات جوية مباشرة ضد تنظيم الدولة الإسلامية داعش، حيث تشكل عودة العناصر القوقازية المقاتلة إلى جانب داعش أو بالتنسيق معه نحو شمال القوقاز خطرا كبيرا على العمق الإستراتيجي الروسي، وبالتالي تمثل حماية المصالح الروسية في هذه المنطقة محددًا داخليًا تتبني عليه الإستراتيجية الروسية تجاهها من أجل ضبطها والحفاظ على استقرارها ومن ثم القضاء على أسباب تأزمها المتمثلة في السيطرة على التيار السلفي الجهادي على الإنفصالية في الشيشان التي تعد قلب شمال القوقاز. وفي هذا الإطار أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صراحة: " أن الذهاب إلى محاربة الإرهاب في سوريا هو دفاع مسبق عن الأمن القومي الروسي قبل أن ينتقل هدا الإرهاب إلى البلاد"[2] .

[1] أمينة عادل حلمي ، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

المبحث الثالث: آفاق الدور الروسي في الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

المطلب الأول: المبادرات السياسية الروسية لحل الأزمة السورية.

لطالما لعب الموقف الروسي دورا دبلوماسيا مكثفا لتفادي التدخل العسكري ضد سوريا إذ كان هذا الدور من أهم التحركات الدبلوماسية عالميا، ومن هنا تبرز أهمية دور روسيا بحضورها القوي في منطقة الشرق الأوسط وخصوصا وقوفها وتحالفها مع سورية، وهذا ما يتقاطع مع المصلحة السورية في وجود حليف قوي لها يدافع عنها في الأزمات و يقلص من حدة العقوبات التي تفرض عليها و خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث عملت روسيا منذ بداية الأزمة عن تعطيل تلك المبادرات العربية والإقليمية و الدولية حول إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي وما إستخدامها لحق الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن لأكبر دليل على ذلك.

إذ تعد روسيا اللاعب الدولي الأكثر فاعلية و تأثير في الأزمة السورية وهو ما يفسر بقاء استمرارية النظام السوري حتى اليوم ، حيث منعت موسكو مختلف التحركات الدولية الرامية للحد من قوة نظام بشار السد في محاولة منها للخروج من حالة انسداد أفق التسوية السلمية بين النظام و المعارضة حيث لعبت الدبلوماسية الروسية دورا محوريا من أجل التوصل إلى خطة "كوفي عنان" للتسوية في سوريا، حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" ووزراء الخارجية العرب في القاهرة على المبادئ الأساسية لتسوية الأزمة السورية و تم المصادقة عليها في قرار خاص في مجلس الأمن الدولي بتاريخ 21 مارس 2012 لتشكل خطة كوفي عنان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة و جامعة الدول العربية إلى سوريا [1].

[1] نورهان الشيخ ، روسيا و المتغيرات الإستراتيجية في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره ،ص 297 .

كما عبرت روسيا عن إستعدادها لإستضافة مفاوضات بين ممثلي الحكومة السورية و المعارضة في موسكو، وكذلك الاتصالات الهادفة إلى توحيد المعارضة السورية [1]، وطرحت أخرى لعقد مؤتمر دولي يتعلق بسوريا تحت رعاية الأمم المتحدة ضرورة إشراك الفاعلين الإقليمين المؤثرين الذين تتصدرهم إيران إلى جانب كل من قطر، السعودية، لبنان، الأردن، العراق، تركيا، إضافة إلى منظمة التعاون الإسلامي و الإتحاد الأوروبي، بينما رفضت واشنطن رفضا قاطعا إشراك إيران في هذا الاجتماع وبذلك يختلف المؤتمر الذي تقترحه روسيا جوهريا، عن مؤتمرات مجموعة " أصدقاء سوريا " التي قاطعتها روسيا و رفضت المشاركة فيها معتبرة إياها مقتصرة على إيجاد مختلف الذرائع لإدانة النظام السوري ومحاولة الإطاحة به [2].

وقد تواصلت الجهود الدبلوماسية الروسية لمنع أي قرار بضرب النظام السوري خارج مجلس الأمن حيث سارعت روسيا لطرح مبادرتها المتعلقة بالأسلحة الكيماوية السورية، وهذا قبل ساعات من بدء مناقشة الكونغرس الأمريكي التفويض الذي طلبه أوباما لتوجيه ضربة عسكرية كعقوبة ضد النظام السوري حيث تضمنت هذه المبادرة الروسية إدارة مسالة الكيماوي السوري عبر إنضمام روسيا لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية، والكشف عن مقدار إنتاج الأسلحة و تخريبها، ثم فحص الترسانة الأسلحة الكيماوية و تدميرها، و بذلك سعت روسيا دبلوماسيا إلى تجنيب سوريا ضربة عسكرية كانت وشيكة عليها حيث أن المبادرة الروسية قامت بوضع الترسانة السورية تحت الرقابة الدولية قد أخلطت أوراق لإدارة الأمريكية أدت بالرئيس الأمريكي إلى تأجيل الضربة العسكرية و دعوة الكونغرس إلى إرجاء التصويت على تلك الضربة و بالتالي إفساح الطريق عن عهد جديد أمام الحلول السياسية للأزمة السورية [3].

---

[1] نورهان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 198 .

[2] سهام فتحي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[3] معن طلاع ،مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، السياسة الروسية اتجاه سورية منذ أحداث الثورة ، الدوحة ،2015،ص ص 9 – 10.

1. منتدى موسكو 1 و2 :

حيث جاءت الجهود السياسية الروسية من أجل إيجاد مخارج سياسية للأزمة السورية من خلال دعوتها لما عرف بمنتدى موسكو 1 و2، الأول بين 25 و26 جانفي، والثاني بين 6 و9 أفريل 2015 حيث تهدف الخطوات الدبلوماسية الروسية لجمع قوى المعارضة السورية مع وفد النظام السياسي لأجل تهيئة الظروف المحيطة بالأزمة السورية و محاولة إيجاد حل سلمي لها وهذا من خلال طرح ورقة أطلق عليها "ورقة مبادئ موسكو" و التي تضمنت 8 بنود من بينها [1]:

- ✓ مكافحة الإرهاب.
- ✓ الحفاظ على وحدة سوريا و سيادتها.
- ✓ تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس وثيقة جنيف و بشكل توافقي.
- ✓ رفض أي تدخل خارجي في الشؤون السورية.
- ✓ بالإضافة إلى عدم قبول أي وجود أجنبي مسلح على الأراضي السورية من دون إذن أو موافقة الحكومة السورية.

غير أن هذه المساعي الروسية بائت بالفشل نظرا لإنفراد روسيا كطرف في الصراع برعاية المبادرة حيث تفتقر روسيا إلى الحيادية بسبب وقوفها مع النظام السوري وكذا موقفهم الواضح تجاه قوى المعارضة بالإضافة إلى إفتقار هذه المبادرة إلى أجندة واضحة أو ضمانات دولية و أممية [2].

2. إعلان موسكو:

جاء في ظل الإفرازات التي تركها إغتيال السفير الروسي لدى تركيا في 19 ديسمبر 2016 حيث إنعقد في اليوم الموالي 20 ديسمبر 2016 إجتماع ثلاثي في العاصمة الروسية موسكو، جمع بين وزراء خارجية كل من روسيا، إيران، وتركيا. حيث أن إنعقاد هذا الإجتماع في موسكو يشير في جوانب عديدة

[1] نفس المرجع ، ص10 .

[2] مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ،**منتدى موسكو : دعم لنظام مستنزف** ،الدوحة ، 2015 ، ص ص 1 -3 .

منها فاعلية القيادة الروسية في تحويل الأزمة إلى فرصة لكسب المصالح، فعلى العكس مما كان متوقع لم تؤدي عملية إغتيال السفير الروسي إلى القطيعة بين روسيا وتركيا، أو إلى توتر العلاقات بينهما بل تم تحويلها إلى فرصة استثمرتها القيادة الروسية للحصول على مكاسب أكثر تعزز رؤيتها للحل السلمي في سوريا، بواسطة إشراكها إيران باعتبارها الحليف التقليدي المساند للنظام الأسد، و بحضور تركيا التي تعد الحليف الأقرب للمعارضة السورية [1]. وقد تضمن إعلان موسكو مجموعة من البنود أهمها :

- ✓ إيران، تركيا، روسيا تؤكد على عزمها في مكافحة الجماعية لتنظيم الدولة و جبهة النصرة وفصائل المعارضة المسلحة عنها[2].

وهذا ما يعني أن روسيا قد نجحت في تسويق رؤيتها للمشهد السوري باعتباره حربا ضد الإرهاب و ليست ثورة لإسقاط النظام، إذ قال وزير الخارجية الروسية "سيرغي لافروف" في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره التركي "مولود جاوش أوغلو"، و الإيراني "محمد جواد ظريف" أن البلدان الثلاثة متفقة على أن الأولوية في سوريا هي مكافحة الإرهاب وليس إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد[3].

- ✓ يوجد كذلك بند يشير إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السورية و إستقرارها في إطار دولة ديمقراطية علمانية متعددة العراق و الأديان.

هذا ما يشير إلى أن مستقبل سوريا لن يكون بالتحول نحو دولة دينية مع الإقرار بوجود إنتماءات عرقية و دينية متعددة كما تضمن إعلان موسكو بندا يشير إلى أن الأطراف الثلاثة أيدت تفاهما مشتركا بعدم

---

[1] لقرع بن علي ، إعلان موسكو و الأزمة السورية : هل يكون فرصة للحل . مركز دراسات كايتخون . تاريخ النشر: 2016/12/23 ،تاريخ الإطلاع 2017/04/24 ، على الساعة13:30نقلا عن :-http://www.katehom.com/ar/article/ln-mwsw-wlzm-lswny-bj-ykwn-frs-llhl

[2] بنود إعلان موسكو بشان سوريا: مركز زمان الوصل. تاريخ النشر : 2016/11/20 ن تاريخ الاطلاع : 2017/04/24 ، على الساعة : 16:22 ، نقلا عن : http://www.zamanalwsl.net/news/75739.html.

[3] إعلان موسكو :اتفاق ،سوري،تركي،إيراني، يرسم مستقبل سوريا . جريدة المدن ، تاريخ النشر : 2016/12/20 تاريخ الاطلاع : 2017/04/24 ،نقلا عن : http://www.almodan.com/arabworld/2016/12/20/سوريا-مستقبل-يرسم-ايراني-تركي-روسياتإفاق-موسكو-إعلان

جدوى الحل العسكري للأزمة السورية، رغم أنها هي نفسها متواجدة عسكريا داخل سوريا وهو ما يشكل تناقض بين الخطاب والفعل لدى هذه الفواعل الإقليمية والدولية، حيث تسوق لخطاب بعدم جدوى الحل العسكري وفي نفس الوقت تتدخل عسكريا لصالح أحد أطراف النزاع داخل سوريا سواء إلى جانب النظام أو إلى جانب المعارضة.

- ✓ يشير إعلان موسكو كذلك في أحد بنوده ضمنيا إلى فشل المساعي الدولية السابقة لحل الأزمة السورية، و بالتالي فالدول الثلاث: تركيا، إيران، روسيا تعتبر أن إعلان موسكو بمثابة خارطة طريق جديدة لحل الأزمة السورية.

وعليه وبغض النظر عن مدى نجاح هذا الإعلان ومدى قابليته للتطبيق والموافقة عليه من طرف الفواعل المحلية والإقليمية والدولية الأخرى المؤثرة في المشهد السوري، فقد أبان هذا الإجتماع عن أدوار رئيسية تقوم بها الدول الثلاث وخاصة روسيا التي أصبحت تقدم نفسها كقطب عالمي لإدارة الأزمات الدولية، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تحقيق حل سلمي للأزمة السورية.

3. إتفاق أستانا :

شكلت أستانا محطة أخرى من محطات تسوية الأزمة السورية حيث أنه بعد التوصل إلى إتفاق أنقرة لوقف أطلاق النار بين موسكو وفصائل المعارضة السورية المسلحة في 29 ديسمبر 2016، والذي أشار في أحد بنوده إلى إنعقاد إجتماع خلال شهر من تاريخ سريان الهدنة في حالة الإلتزام بها، وبذلك دعت روسيا إلى إجتماع "أستانا" في "كازاخستان" الذي إنعقد بين 23 و 24 جانفي 2017، وقد إقتصرت الدعوة فيه من طرف الراعيين الروسي و التركي على وفد فصائل المعارضة المسلحة التي وقعت على " إتفاق أنقرة " ووفد النظام السوري و بحضور المبعوث الأممي إلى سوريا "ستيفان دي مستورا"، حيث هدف

الإتفاق إلى تثبيت إتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ بقية بنود الإتفاق و إغاثة المناطق المحاصرة و إطلاق المعتقلين [1].

غير أن الراعي الروسي فاجأ الجميع بطرح مسودة دستور سوري عكف على إعداده خبراء من الروس،إذ تمثل هذه المسودة حسب المنظور الروسي مدخلا إلى حل الأزمة السورية التي تعصف بالبلاد منذ ست سنوات، وقد بدا واضحا من خلال طرح الدستور وجود محاولة روسية للتوصل إلى تسوية للأزمة عيدا عن مرجعيات جنيف من خلال وجود مسعى روسي لإحتكار الحل في إطار الصيغة الثلاثية التي ظهرت في أستانا(تركيا، روسيا، إيران)، ووجود شبه تسليم بدور روسيا القيادي في حل الأزمة السورية[2] .

و بالتوازي مع طرح مسودة الدستور أقر البيان الختامي لإجتماع أستانا إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة الهدنة، تتكون من الدول الضامنة لوقف إطلاق النار على أن تبدأ عملها في أستانا في شهر فيفري 2017، وذلك تمهيدا لإستئناف مسيرة الحل السياسي والإنتقال إلى جنيف، كما دعا البيان إلى ضرورة التطبيق السريع للخطوات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2254 عام 2015، بما في ذلك وصول المساعدات الإنسانية للمحاصرين[3].

المطلب الثاني: جولات المفاوضات.

أدى تزايد مظاهر العنف المسلح بين النظام السوري والمعارضة المسلحة إلى تفاقم و تأزم الوضع السوري، حيث بات يشكل خطرا على مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تدخل هذه القوى بشكل مباشر لإيجاد حل لهذه المعضلة وفق مصالحهم، فكثرت جلسات مجلس الأمن الدولي وكذا المؤتمرات و الاجتماعات المختلفة بخصوص الأزمة السورية، إلا أنها لم تستطع إيجاد سبيل ولو جزئية للمسالة، ولكن مع إزدياد الوضع سوءًا كان لابد من إيجاد سبيل لحل الأزمة السورية،لأنها

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،**المشهد السوري بعد أستانا** ،الدوحة، 2017 ،ص 1 – 2 .

[2] نفس المرجع السابق ،ص 2 .

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المشهد السوري بعد إستانا** ، مرجع سبق ذكره، ص 3 .

أصبحت أكبر وأعقد أزمات الشرق الأوسط التي ألقت بضلالها على الجوار السوري والمنطقة ككل، غير أن ما زاد من تعقد الأزمة أنه لم تعد تسويتها مسالة داخلية، وإنما أصبحت مسالة إقليمية ودولية بحكم تقاطع مصالح وأهداف مختلف القوى الفاعلة في الأزمة.

أولا: المبادرات العربية لحل الأزمة السورية.

كانت الجامعة العربية السباقة إلى محاولة لملمة الوضع السوري، من خلال البحث عن أرضية مناسبة لحل سلمي للازمة السورية، حيث انه وعلى الغم من تلك الوساطة التي بذلتها أطراف كانت تعد نفسها صديقة للنظام السوري. لمنع تفاقم الأزمة في بدايتها عبر حث النظام على إجراء الإصلاحات، إلا انه لم تطرح مبادرات خارجية لحل الأزمة السورية إلا بعد زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية "نبيل العربي" إلى سوريا في 11سبتمبر 2011، حاملا ما عرف ب"المبادرة العربية الأولى" والتي طرحت خطة للانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي، لكن النظام السوري لم يتجاوب مع هذه المبادرة ،لتقدم جامعة الدول العربية مقترحات جديدة في إطار المبادرة نفسها في 2 نوفمبر 2011 والتي أرفقتها بجدول زمني محدد لتنفيذها ،وفقا لرؤيتها لحل يقوم على إجراء حوار بين النظام و المعارضة تحت إشراف الجامعة العربية. وقد قبل النظام رسميا هذه الخطة لأنه لم يلتزم بتنفيذها، وذلك بعد لقاءات عديدة حاول أن يماطل فيها مع اللجنة الوزارية العربية، بالإضافة إلى رفض المعارضة السورية أن يكون للأسد أي دور في مرحلة الانتقال الديمقراطي[1].

وبسبب عدم استجابة النظام السوري لخطة الجامعة العربية ، اتخذت الجامعة قرارا بأغلبية ساحقة في 16 نوفمبر 2011 يقضي بتجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية، وإعطائها مهلة 3 أيام للتوقيع على بروتوكول يقضي بإرسال مراقبين عرب إلى البلاد ثم تمددت المهلة إلى غاية 25 نوفمبر، لكن مع إصرار النظام السوري على عدم التوقيع فرضت الجامعة العربية على سوريا عقوبات اقتصادية في 27

[1] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، **مؤتمر السلام السوري "جنيف" و تحديات البيئة المحلية و الإقليمية** ،قطر، 2014 ،ص 1 – 2 .

نوفمبر من نفس السنة وفي ديسمبر 2011، وافق النظام السوري على قرار الجامعة وتم التوقيع على البروتوكول وبدأت البعثة في معالجة الأزمة من خلال عملها الذي استمر إلى غاية 16 جانفي 2012 وهو موعد انسحابها من سوريا نتيجة عدم تعاون النظام السوري معها و استمرار أعمال العنف و المضي في استخدام الحل الأمني تجاه المعارضة [1].

وبعد فشل بعثة المراقبين العرب في وضع حد للعنف في سوريا و تهيئة الأجواء لإطلاق عملية الإصلاحات السياسية ،طرحت الجامعة العربية في 22 جانفي 2012 مبادرة ثانية نصت على نقل الرئيس السوري صلاحياته إلى نائبه، وهي المبادرة التي رفضها النظام السوري جملة و تفصيلا. لذلك رفعت الجامعة العربية المبادرة إلى مجلس الأمن، لكي تصبح ملزمة للنظام السوري والأطراف المعنية بالأزمة ،لكن كل من روسيا و الصين استخدمتا حق الفيتو للحيلولة دون إصدار قرار أممي بهذا الشأن[2].

ثانيا: خطة "كوفي عنان" لحل الأزمة السورية:

في 23 فيفري 2012 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" والأمين العام لجامعة الدول العربية "العربي نبيل "، عن تعيين الأمين العام السابق "كوفي عنان" مبعوثا خاصا مشتركا لحل الأزمة السورية، الذي طرح خطة من 6 نقاط في 12 مارس 2012، والتي تركز أساسا على أفكار جامعة الدول العربية التي سبق طرحها، و التي تنص على وقف كل أعمال العنف المسلح بكل إشكاله تحت رقابة الأمم المتحدة [3]، والالتزام بالحل السياسي السلمي و الإفراج عن المعتقلين ،كما أكدت على تأسيس هيئة حكم إنتقالي بسلطات تنفيذية كاملة تتضمن أعضاء من النظام و المعارضة، ويتم تشكيلها على أساس

[1] جهاد روج، الأزمة السورية و الحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي. تاريخ النشر : 2015/11/18 تاريخ الاطلاع : 2017/04/30 ،الساعة 11:30 نقلا عن: الأزمة-و- الحل-المتمثل-بمشروع/http ://www.hawarneews.com

[2] مؤتمر السلام السوري جنيف 2 و تحديات البيئة المحلية والإقليمية ،مرجع سبق ذكره ، ص 2 .

[3] **نفس المرجع ،ص 3** .

القبول المتبادل من الطرفين، عدا ذلك عن مراجعة النظام الدستوري و إجراء انتخابات نزيهة، كما فرضت هدنة أو وقف إطلاق النار لإمكانية إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة [1].

و لأن هذه الخطة لم تجد هي الأخرى طريقها إلى التطبيق ، تبنى مجلس الأمن في 14 أفريل 2012، قرار يسمح بإرسال بعثة مراقبة أممية إلى سورية للأشراف على وقف إطلاق النار من الجانبين لكنها لم تستطع مواصلة مهامها بسب اشتداد إعمال العنف، على الرغم من موافقة جميع الأطراف عليها ،ليتم بذلك تعليق مهمة المراقبين الدوليين في 16 جوان 2012، حيث وجدت مجموعة العمل الدولية أنه لا سبيل لوقف العنف في سورية إلا بعد بدء المسار السياسي [2] .

ثالثا: مفاوضات مؤتمر جنيف1:

عقد المؤتمر في 12 جوان 2012 في مدينة جنيف السويسرية، بعد دعوة المبعوث الأممي إلى سوريا والجامعة العربية حينها "كوفي عنان" لما سمي مجموعة العمل من أجل سوريا، وضم الاجتماع كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية ،ووزراء خارجية روسيا والصين فرنسا قطر، العراق، الكويت، بريطانيا، أيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، وممثلة عن التحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بالإضافة إلى وفد المعارضة برئاسة احمد معاذ الخطيب وبشار الجعفري على رأس وفد النظام السوري [3]. حيث جرى التوصل إلى إنفاق نص على تأسيس هيئة حكم إنتقالي يوفر مناخا محايدًا يتيح التحول السياسي في البلاد وأن يتمتع بكافة الصلاحيات التنفيذية ويمكن أن يضم أفرادًا من الحكومة القائمة و المعارضة و بقية المجموعات بناءا على الإتفاق المتبادل.

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات،مبادرات حل الأزمة السورية من جنيف 1 لوقف إطلاق النار 2017/01/01 . تاريخ الإطلاع: 2017/04/30، على الساعة: 21:21، نقلا عن: http://www.aljazera.net/emcgelopediaevents

[2] مؤتمر السلام السوري جنيف2 و تحديات البيئة المحلية و الإقليمية . مرجع سبق ذكره ،ص3.

[3] مركز الجزيرة للدراسات .مرجع سبق ذكره .

لكن الخلاف الروسي الصيني مع الأمريكي حول تفسير الإتفاق فيما يتعلق بدور الرئيس السوري بشار الأسد و مصيره حال دون تطبيقه، حيث اعتبرت واشنطن أن الإتفاق أن يفسح المجال أمام مرحلة ما بعد الأسد، في أكدت موسكو و بكين أن تقرير مصير الأسد يعود للسوريين وهو الأمر الذي تتمسك به حكومة الأسد حتى الآن [1].

إن فشل هذا المؤتمر في تحقيق نتائج ملموسة عجل باستقالة "كوفي عنان" من مهامه في 2 أوت 2012، وجرى تعيين وزير الخارجية الجزائري السبق الأخضر الإبراهيمي في 2 أوت 2012 مبعوثا أمميا وعربيا إلى سوريا، لكن الوفد الجديد كاد يستقيل لولا اتفاق بين وزير الخارجية الروسي و وزير الخارجية الأمريكي في 7 ماي 2013 والذي نص على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية استنادا إلى بيان جنيف 1 بحلول نفس وقت انعقاده[2].

رابعا: مفاوضات جنيف 2:

دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سوريا إضافة إلى الدول المعنية بالشأن السوري إلى مؤتمر جنيف2 وذلك بناءا على مقررات مؤتمر جنيف 1، حيث عقد المؤتمر في جنيف السويسرية بهدف انتهاء الأزمة السورية من خلال الجمع بين الحكومة السورية والمعارضة لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة إنتقالية في سوريا مع صلاحيات تنفيذية كاملة، حيث كان هناك دور كبير لمبعوث الأمم المتحدة للسلام في سوريا الأخضر الإبراهيمي في التحضير لإنعقاده بتعاون وثيق مع الولايات المتحدة و روسيا [3].

شارك في المؤتمر أكثر من 40 دولة ومنظمة ،من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا بالإضافة إلى وفد عن النظام ووفد عن المعارضة إذ رفض الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة

---

[1] مركز الجزيرة للدراسات . مرجع سبق ذكره.

[2] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات . مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا ،المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الرأي العام . تاريخ النشر : 2015//09/15 تاريخ الاطلاع : 2017/4/30 نقلا عن : سوريا-اجل-من-الثاني-جنيف-مؤتمر-http://www.syriainside.com/articles/48

السورية المشاركة في جنيف2 دون ضمانات بأن الأسد سيتخلى عن السلطة لكن ضغوط حلفائه الغربيين و العرب جعلته يوافق على المشاركة كما تم سحب الدعوة التي وجهت لإيران بسب عدم موافقتها على مؤتمر جنيف1 [1].

غير أن المؤتمر الذي تأخرت الدعوة إلى انعقاده لمدة شهور بسب الخلاف على مصير الأسد ومستقبله و كيفية تمثيل المعارضة لم يسفر في جولته الأولى بين 22 و31 جانفي 2014 و جولته بين 10 و15 فيفري عن نتائج مهمة، حيث يرجع فشل المؤتمر إلى أن الطرفين الرئيسين لديهما أهداف متناقضة تماما فالحكومة السورية أكدت مرارًا على أن مسألة رحيل الأسد عن السلطة ليست محلا للتفاوض بينما يؤكد إئتلاف المعارضة أنه يجب أن لا يكون للأسد أي دور في هيئة الحكم الإنتقالي التي نصت عليها بيان جنيف1، وفي هذا الإطار إتهم وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" نظم الأسد بعرقلة مفاوضات السلام بعد فشل الجولة الثانية وإعتبر" كيري" أن مفاوضات جنيف بين ممثلي الحكومة السورية و المعارضة قد علقت داعيا داعمي النظام السوري إلى الضغط عليه ليضع حدًا لتعنته في المفاوضات و الأساليب القمعية على الأرض [2].

خامسا: مفاوضات جنيف3:

جاء إعلان الأخضر الإبراهيمي المبعوث الأممي و العربي إلى سوريا في 15 فيفري 2104 عن فشل مفاوضات مؤتمر جنيف2 و إستقال من منصبه في ماي من العام نفسه، ليتم بذلك تعيين "ستيفان دي ميستورا" مبعوثا أمميا إلى سوريا في 10 جويلية 2014. والذي باشر عمله عن طريق إجراء مشاورات في جنيف مع جميع القوى و الجهات الفاعلة في الوضع السوري، حيث عقد عشرات اللقاءات

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 1.

[2] المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الراي العام . مرجع سبق ذكره.

مع مسؤولين عن النظام السوري وهيئات و شخصيات المعارضة المختلفة وكذا عقد اللقاءات مع بعض مسؤولي القوى الدولية المؤثرة في الصراع السوري محاولا تهيئة الأجواء لجولات جديدة من المفاوضات[1]

كما عمل "دي مستورا" أيضا على تمثيل أوسع للمعارضة و مؤسسات المجتمع المدني في المفاوضات المرتقبة، وتزامن عمله هذا مع تأسيس تكتلات معارضة أخرى مقابلة للائتلاف ثم تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات في الرياض في 10 ديسمبر 2015. والتي ترأسها رئيس الوزراء السوري الأسبق المنشق رياض حجاب[2].

كان من المفترض أن تبدأ أولى جلسات مؤتمر جنيف3 في 25 جانفي 2016 في شكل مفاوضات غير مباشرة لكنها تأخرت بسب عدم حضور وفد الهيئة العليا للمفاوضات لتستأنف مطلع فيفري من نفس الستة لكنها لم تفضي إلى نتيجة بعد أن أدانت المعارضة هجوما شنته قوات النظام في شمال سوريا بدعم من الجيش السوري.وإستأنفت المفاوضات في جنيف في 13 أفريل 2016 لكن لم تستمر حيث أعلنت المعارضة عن تعليق مشاركتها فيها رسميا في 18 من نفس الشهر[3].

المطلب الثالث : إنعكاسات الأزمة السورية على العلاقات التركية الأمريكية – الروسية :

أولا : إنعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الروسية الأمريكية :

شهدت العلاقات الأمريكية الروسية توجها جديدا مطلع القرن الواحد و العشرين، نتيجة التحول الذي طرا على نوعية القيادة السياسية في كلا الطرفين بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة و تداعياتها، التي أثرت على نظرة البلدين أحدهما إلى الأخر. و من الواضح أن توجهات القيادتين قد إصطدمت فيما بينهما ولم تلتقي إلا في نقاط قليلة و نادرة. فكان التنافس و التوتر السمة البارزة على العلاقات بينهما، هذا

[1] حازم نهار، **المسالة السورية: التطورات الميدانية و عودة الاهتمام السياسي** . المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص 12.

[2] نفس المرجع ص13 .

[3] مركز الجزيرة للدراسات، مرجع سبق ذكره.

وتميزت هذه الحقبة ببروز أحداث في غاية الأهمية كان لها الأثر المباشر على نمط العلاقات بين الطرفين، إنطلاقا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليا عن المراحل السابقة، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوجه نحو محاربة الإرهاب مع ما يستوجب ذلك من حروب وأفعال وقائية وحروب إستباقية تندرج في هذا السياق، وفي هذا الإطار أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في العام 2001. هذا وقد ناقش كلا الطرفين مستقبل العلاقات بينهما في ضوء تنامي العديد من الأزمات الدولية التي شكلت بؤرا للتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بسبب إختلاف وجهات النظر و المصالح المتحكمة بمواقفها إزاء تلك القضايا. حيث تكاد تكون مسألة التنافس الأمريكي الروسي في الأزمة السورية لمالها من تأثير على السلم العالمي والعلاقات الدولية في مقدمة الأزمات و المشاكل الجاذبية للإستقطابات الإقليمية والدولية.

حيث أشارت الأزمة السورية لأول مرة إلى بداية الخروج الروسي من القطبية الأحادية للعام التي تمارسها واشنطن منذ العام 1989، وهو شيء جديد لم نره إثناء الغزو الأمريكي للعراق ولا في التدخل العسكري في ليبيا.

غير أنه ومما لاشك فيه أن المصالح الإستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا تتقاطع في بعض المجالات، وتختلف في مجالات أخرى لكن يبقى القاسم المشترك بينهما أن القوتين حريصتين جدا على أن يكون لها نفوذ قوي في هذه الدولة ذات الموقع المتميز و الإستراتيجي، بهدف تعزيز مركزيهما الإقليمي و تحويل موازين القوى لصالح كل طرف منهما على حساب الأخر.

وما تأكيد موسكو على الحوار لحل الأزمة السورية وعدم موافقتها على أية خطة تنص على سقوط نظام بشار الأسد عسكرية دون التفاوض معها، إلا إبرازا لخفايا السياسة الخارجية الروسية في استثمار الملف السوري في سياق صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لإعلان وزير الخارجية

الروسية "سيرغي لافروف" على أن فترة الإنتظار لتنظيم العلاقات الروسية الأمريكية لن تكون إلى الأبد شكلا من أشكال التأكيد لهذه المقاربة [1].

حيث شكلت الأزمة السورية إختبارا حقيقيا للأمم المتحدة بجميع أجهزتها و خاصة مجلس الأمن في ظل الإصطفاف الدولي، حيث أدى النزاع المسلح بين النظام و المعارضة إلى إنقسام المجتمع الدولي. ومن هنا يبرز التنافس الأمريكي الروسي حيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب المعارضة وضد النظام في حين تقف روسيا إلى جانب النظام معارضة لأي ضغوط عليه.

كما تشهد الساحة السورية صراعا مركبا و معقدا على المستويين الداخلي و الخارجي، وتلعب فيه الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الدور الأبرز في تسيير أحداث الأزمة السورية. حيث تصر الولايات المتحدة الأمريكية على أن أي حل للأزمة السورية ينبغي أن يتضمن في المحصلة رحيل الأسد عن السلطة، و يبرز دلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين حين قال أن:"الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للعمل مع أية دولة بما في ذلك روسيا وإيران لإيجاد حل للصراع في سوريا، ولكن يجب أن نقر بأنه لا يمكن العودة إلى الوضع القائم قبل الحرب بعد كل ما أريق من دماء وبعد كل هذا القتل ". وعلى العكس من ذلك فروسيا تعاكس الطرح الأمريكي من خلال دعمها للأسد معتبرة أنه يجب أن يكون نظامه محورا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والتنظيمات الأخرى المتطرفة وهذا عبر إنشاء تحالف دولي جديد، غير ذلك الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ويكون أوسع بهدف محاربة الإرهاب حيث يقول بوتين: "علينا أن ندرك أنه لا أحد سوى قوات الرئيس الأسد و المليشيات الكردية تقاتل بحق ضد الدولة الإسلامية و التنظيمات الأخرى في سوريا "[2].

[1] ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** . مرجع سبق ذكره ،ص ص 304 – 305 .

[2] أسامة أبو راشد ،**التدخل العسكري الروسي في سوريا و تحدياته أمريكيا** .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2015 ، ص 6 .

ثانيا : إنعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الروسية التركية :

شكل الحراك العربي و ما شهدته المنطقة العربية من إنتفاضات غير مسبوقة هزت المعادلات التقليدية وما ارتبط بها من نفوذ اللاعبين الإقليميين و الدوليين فيها وبذلك وضعت تقلبات الشرق الأوسط الروس و الأتراك وجها لوجه، روسيا التي كانت تتوقع أن تجد نفسها وجها لوجه مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنها لم تجد ذلك بعد إختيار واشنطن لإستراتيجية أخرى في المنطقة. هذه المعادلة المختلفة وضعت أنقرة وموسكو على مواجهة مباشرة خاصة في الأزمة السورية، وقد كان ذلك متوقعا بسبب ما شهدته السنوات الأخيرة حتى قبل الأزمة من صعود ملحوظ لتركيا كأهم لاعب إقليمي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، في ظل إستفادتها من العزلة الإيرانية، وانخفاض أسعار النفط و تبني دبلوماسية نشطة، وعضوية في حلف الناتو، مع وضع داخلي مستقر إلى حد كبير بوصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام 2002.

حيث شهدت العلاقات الروسية التركية خطوات للتقارب و أخرى للتباعد طبقا لتضارب المصالح و الرؤى بينهما و إرتباطا بتوجهات القيادة السياسية في الدولتين من جهة، و الإرتباطات الإقليمية و الدولية لكل طرف منهما من جهة أخرى و كذا طبيعة القضايا و المشكلات الخلافية بينهما من جهة ثالثة . إذ ظهر تباين الموقفين الروسي و التركي حول الأزمة السورية حيث أنه في الوقت الذي أعلنت فيه أنقرة دعمها للمعارضة السورية المسلحة، وهو ما بدا واضحا في دعوة الأسد إلى التنحي و السماح لقيادة الجيش السوري بالتمركز بمخيمات اللاجئين بالإضافة إلى دعوة أنقرة حلف الشمال الأطلسي لنشر صواريخ "باتريوت" في تركيا للمرة الأولى منذ عشر سنوات تقريبا، بحجة أنه إجراء دفاعي على خلفية

الاشتباكات بين قوات المعارضة و قوات الجيش النظامي بالقرب من الحدود التركية، على الجانب الأخر تتمسك موسكو بدعم نظام بشار الأسد و تحول دون تبني أي قرار في مجلس الأمن يدين هذا النظام[1].

فقد حافظت روسيا منذ عقود وحتى الآن على تحالفها مع النظام السوري إذ تقف بكل ثقلها العسكري و السياسي خلفه في الأزمة الراهنة حيث أن سقوط هذا الحليف الأساسي في المنطقة الشرق الأوسط يعد خسارة كبيرة لها مما يؤدي إلى تأثير سلبي على وضع روسيا على المد الطويل في المنطقة. أما تركيا فقد فقدت كثيرا من مصالحها إثر الأزمة السورية وإنحيازها و دعمها للمعارضة كما تراجع الدور التركي جراء تعقد و تدخل أطراف إقليمية و دولية فيها من إيران وسوريا وهو ما قوض طموحاتها و نفوذها في المنطقة وأظهر ضعف سياستها في الجوار [2] .

وقد تعرضت العلاقات التركية الروسية للتوتر أكثر خاصة عند التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا سنة 2015 جراء إسقاط مقاتلات تركية لطائرات " سورغي "روسية بعد إختراقها المجال الجوي التركي وسبب ذلك حينها عددًا من المشاكل أدى إلى مزيد من المحدودية في الخيارات التركية تجاه الأزمة [3].

كما شهدت العلاقات التركية الروسية تقارب خاصة في الفترة التي أعقبت المحاولة الإنقلابية التي إستهدفت الإطاحة بالرئيس رجب طيب أردغان سنة 2016، إثر تنامي الشكوك التركية بالنيات الأمريكية في ضوء الدعم الكبير الذي تقدمه واشنطن لوحدات حماية الشعب الكردية في سوريا، حيث أدى التقارب التركي الروسي و إستعادة الرئيس التركي أردغان السيطرة على الجيش التركي إلى قيام تركيا بالتدخل عسكريا على نطاق واسع في سوريا عن طريق ما عرف بعملية "درع الفرات "التي جاءت في أوت 2016

---

[1] عادل عامر ،تداعيات الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية. تاريخ النشر : 2016/8/14،تاريخ الطلاع : 2017/4/30 ،على الساعة 15:55 نقلا عن : http://www.elarabielyoum.com.php

[2] عماد يوسف قدورة، **روسيا و تركيا :علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة** 2015،ص ص15 – 16.

[3] مركز الجزيرة للدراسات ،**تركيا ضغط العامل الأمني و مأسسة العاقات مع روسيا** . **الدوحة** ،2017 ، ص4 .

والتي اعتبرت بمثابة مؤشر على تحول كبير في العلاقات التركية _ الروسية وهو ما يبرز أكثر من خلال قبول روسيا الدخول في مفاوضات مباشرة مع فصائل المعارضة السورية التي استضافتها تركيا، والتي أعلن في نهايتها عن التوصل إلى " إتفاق أنقرة". و لإعطاء الإتفاق غطاء سياسي و قانوني دولي إتجهت روسيا و تركيا إلى مجلس الأمن الذي رحب بالاتفاق إطلاق النار بنص القرار رقم 2336 والذي أكد على مرجعية الحل السياسي المتمثلة بقرار مجلس المن 2254 وبيان جنيف1 العام 2012 [1].

ومن المتوقع أن يشكل الإتفاق الروسي التركي في أنقرة خطوة مهمة في سبيل التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية حيث أن كل المؤشرات توحي بمصلحتها في حل الأزمة السورية، إذ تنظر روسيا إلى الأزمة السورية باعتبارها خطرا يهدد وحدتها واستقرارها في ظل تنامي التهديدات الأمنية الناجمة عن إستمرار الصراع، كما أن الدعم الأمريكي للأكراد يزيد من إحتمال قيام دولة قومية كردية شمال سوريا، في حين أن روسيا تريد إثبات قدرتها على صنع السلام في سوريا انطلاقا من حجم التأثير والنفوذ الذي باتت تمتلكه في سوريا وفي الفاعلين الإقليميين فيها [2]. كما تدرك روسيا أنها لا تستطيع إبعاد تركيا عن الحضور في سوريا بسبب القرب الجغرافي وتداخل روابط البلدين كما أن ضمان حضورها الدائم في سوريا والبحر المتوسط في مرحلة ما بعد الأسد يتطلب التواصل مع الفواعل المحلية في سوريا ومع الدول الإقليمية المؤثرة فيها وعلى رأسها تركيا [3] .

وبناءا عليه لا يمكن أن تخفي كل من روسيا وتركيا وجود إختلاف لتوجهاتهما اتجاه المنطقة العربية عامة و الأزمة السورية خاصة، حيث أنه من الواضح أن تنافس الأهداف بعيدة المدى في علاقتهما الثنائية نفسها يبقى كامنا فيها، على الرغم من إنتعاش علاقاتهما في الوقت الحالي حيث تدرك كل منهما أن الأزمة السورية وحدها هي التي تفرض تقارب المصالح الراهنة. إذ أن منطلقاتهما التاريخية

[1] المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، **فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بشان سوريا**.الدوحة، 2017، ص3.

[2] نفس المرجع ، ص 4 .

[3] عماد يوسف قدورة ،مرجع سبق ذكره ،ص 17 .

و طموحاتهما القومية ما تزال كامنة في توجهات سياستهما الخارجية اتجاه بعضهما البعض. وبالتالي فتوافق المصالح الراهن لا يلغي التنافس التاريخي بينهما القائم على توسيع النفوذ و تعزيز القوة على حساب نفوذ الأخر وإضعافه.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تناوله نستخلص أن روسيا اتخذت منذ بداية الأزمة السورية سنة 2011 موقفا سياسيا ثابتا ومعلنا اتجاه الأحداث في سوريا، من خلال دعمها للنظام السوري عبر مختلف صور الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي والعسكري ، وذلك لتعزيز قدرة النظام السوري على مواجهة الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، حيث مثلت روسيا منذ البداية مظلة حماية دولية لنظام بشار الأسد عن طريق رفضها لجميع المحاولات العربية و الغربية لإدراج القضية السورية في إطار حملة دولية تبيح التدخل الخارجي، وهذا عبرة استخدامها المتكرر والمكثف لحق الفيتو في مجلس الأمن ضد قرارات تدين النظام السوري.

حيث عمدت موسكو إلى رفض أي تدخل عسكري في سوريا وذلك لما سيترتب عليه من تداعيات وتكلفة سياسية و إستراتيجية على المصالح الروسية في سوريا والمنطقة ككل، وما جاء التدخل العسكري الروسي إلا في هذا الإتجاه إذ أنه إضافة إلى الدافع الروسي في دعم النظام السوري، جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا بدافع الرغبة في العودة إلى الساحة الدولية من خلال تعزيز دورها كقوة دولية فاعلة تسعى لإستعادة مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي من البوابة السورية.إذ أن هذا السلوك الروسي اتجاه الأزمة السورية لا ينفصل عن كونه إمتداد للصراع الروسي_الأمريكي الغربي وهو ما إنعكس على طبيعة العلاقات الروسية مع بقية القوي الإقليمية والدولية.

الخـاتمـة

الخاتمة:

جاء وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسا حاملا لتوجهات جديدة في النهج الروسي سواء على مستوى السياسات الداخلية و كذا السياسة الخارجية، حيث شكلت فترات حكمه الثلاث مرحلة تاريخية مهمة بالنسبة لروسيا الإتحادية أعادتها إلى واجهة التفاعلات الدولية من أوسع الأبواب منذ سقوط الإتحاد السوفييتي وتدهور أوضاعها الداخلية خلال فترة حكم بوريس يلتسن.

وقد مكنتنا دراسة السياسة الخارجية الروسية في توجهاتها الجديدة بقيادة "**فلاديمير بوتين**" وفي ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليا و بالتحديد دراسة حالة الأزمة السورية من التوصل إلى الاستنتاجات التالية :

أولا: تطورت السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين بشكل تدريجي وسريع ، فبعد نجاحه في إعادة بناء الدولة الروسية من الداخل عبر بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها وإعادة إحياء الإقتصاد الروسي من جديد، انتقل إلى محاولة بعث دور روسيا على الساحة الدولية ،من خلال تبني سياسة واقعية تنطلق من إدراك حقيقي لحدود القدرات الروسية وطبيعة النظام الدولي التي يتسم بهيمنة قطب واحد. وبالتالي جاءت السياسة الخارجية الروسية قائمة على تبني مواقف متوازنة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

ثانيا: نتيجة للتهديدات التي مست الأمن القومي الروسي جراء توسع حلف الناتو من خلال نشر الدرع الصاروخي الأمريكي على مشارف الحدود الروسية في أوربا الشرقية، وكذا التطورات الأخيرة التي تشهدها الساحة الدولية بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والإضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شكلت كلها حافزًا استدعى تحولا في توجهات السياسة الخارجية لروسيا، من خلال تبني موقف أكثر تشددًا اتجاه الغرب وهذا عبر مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو في مجال

الدفاع الصاروخي، و تنمية قدرات عسكرية قادرة على مواجهة تهديدات الأمن القومي الروسي. لينتقل بوتين بعدها إلى مستوى آخر يسعى إلى تأكيد المكانة العالمية التي وصلت إليها روسيا من خلال فرض الدور الروسي كطرف فاعل على الساحة الدولية وكطرف مؤثر على التفاعلات الإقليمية والدولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

ثالثا: تتحدد السياسة الخارجية الروسية الجديدة على الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما **واقعية و براغماتية القيادة السياسة الروسية**، حيث أن القيادة السياسية الروسية ممثلة في شخص الرئيس بوتين تدرك جيدا أن النظام الدولي الحالي يشهد تغير تدريجي في سلم القوة **بظهور قوى جديدة على الساحة الدولية الصين، الهند، إيران**، وهو ما يخدم طموحاتها في استعادة مكانتها كقوة مؤثرة في النظام الدولي. وبذلك جاء الهدف الأساسي للقيادة السياسية الروسية في إعادة الهيبة والمكانة الدولية لروسيا وذلك من خلال الدعوة لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب ورفض الهيمنة الأمريكية عليه.

رابعا: إن طموحات القيادة السياسية الروسية "**فلاديمير بوتين**"، في تكوين منظومة دولية متعددة الأقطاب والتي تكون روسيا أحد أقطابها الفاعلة ، فرض عليها التوجه نحو منطقة الشرق الأوسط، **إذ تبقى الحسابات البراغماتية النفعية أبرز محددات هذا التوجه الروسي الجديد**، نظرًا لما تمثله منطقة الشرق الأوسط من مكانة **محورية في السياسة الخارجية الروسية**، إذ أنه وإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة في كونها **المنفذ الروسي إلى المياه الدافئة وحوض البحر الأبيض المتوسط والسبيل لفك عزلتها الجغرافية**، تشغل الإعتبارات الإقتصادية حيز مهم في السياسة الخارجية الروسية ، فالسوق **الشرق أوسطية تمثل سوقا كبيرة ومتنوعة تخدم الإقتصاد الروسي خاصة في مجال الطاقة وتجارة الأسلحة**. بالإضافة إلى المكانة الأمنية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط في حسابات القيادة الروسية كونها تشكل حاجزًا أمام تهديد التنظيمات الإرهابية التي انتشرت في السنوات الأخيرة بشكل كبير في المنطقة القريبة من روسيا وبالتالي **فتأمين روسيا لحدودها** يلزمها بضمان إستقرار هذه المنطقة.

خامسًا: أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد والرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت روسيا قدرتها على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن، إذ أن الموقف الروسي الثابت والداعم للنظام السوري منذ بداية الأزمة إلى غاية الآن يبرز أكثر الصحوة الروسية، **وبالتالي عودتها إلى لعب أدوار فاعلة في النظام الدولي وخاصة بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا سنة2015**، والذي بعث برسالة واضحة إلى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية **بعودة روسيا كقوة عظمى لها كلمتها في مختلف القضايا الدولة.**

سادسا: إن القضية السورية كانت أكثر تعقيدا من مثيلاتها في العالم العربي بسبب موقع سوريا الجيوستراتيجي المهم حيث أن الأزمة السورية التي بدأت داخليا سرعان ما تحولت إلى صراع بين قوى إقليمية ودولية **بإعتبارها مدخلًا مهما للإعادة رسم تحالفات المنطقة وتوازناتها**، وهو ما سيكون له الأثر الحاسم في تحديد مستقبل أزمتها والمسارات التي يمكن أن تسلكها مستقبلا.

قائمة الملاحق

خرطة رقم 01: توضح دول منطقة الشرق الأوسط.

الخريطة الرقم ٣

جمهورية روسيا الاتحادية

المصدر:

http://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/blog-post_3423.html (12/04/2017)

خريطة رقم 02: التوزيع الطائفي في سورية.

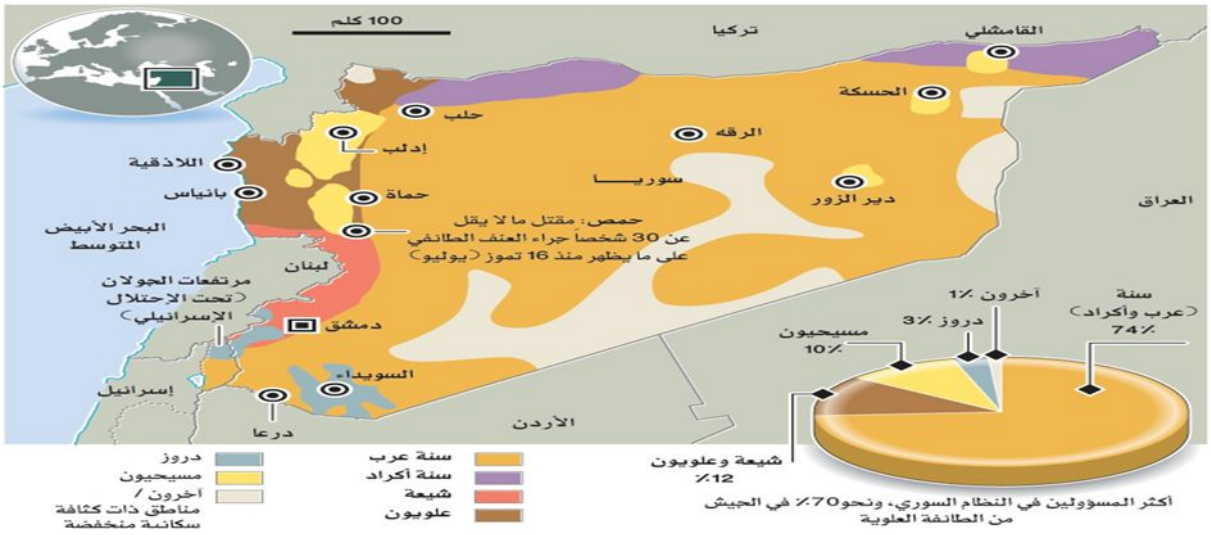

المصدر:

http://media.emaratalyoum.cos/polnline-i498-27.1495032457.).(07/03/2017).

خريطة رقم 03: خارطة العمليات الجوية الروسية في الجغرافيا الروسية.

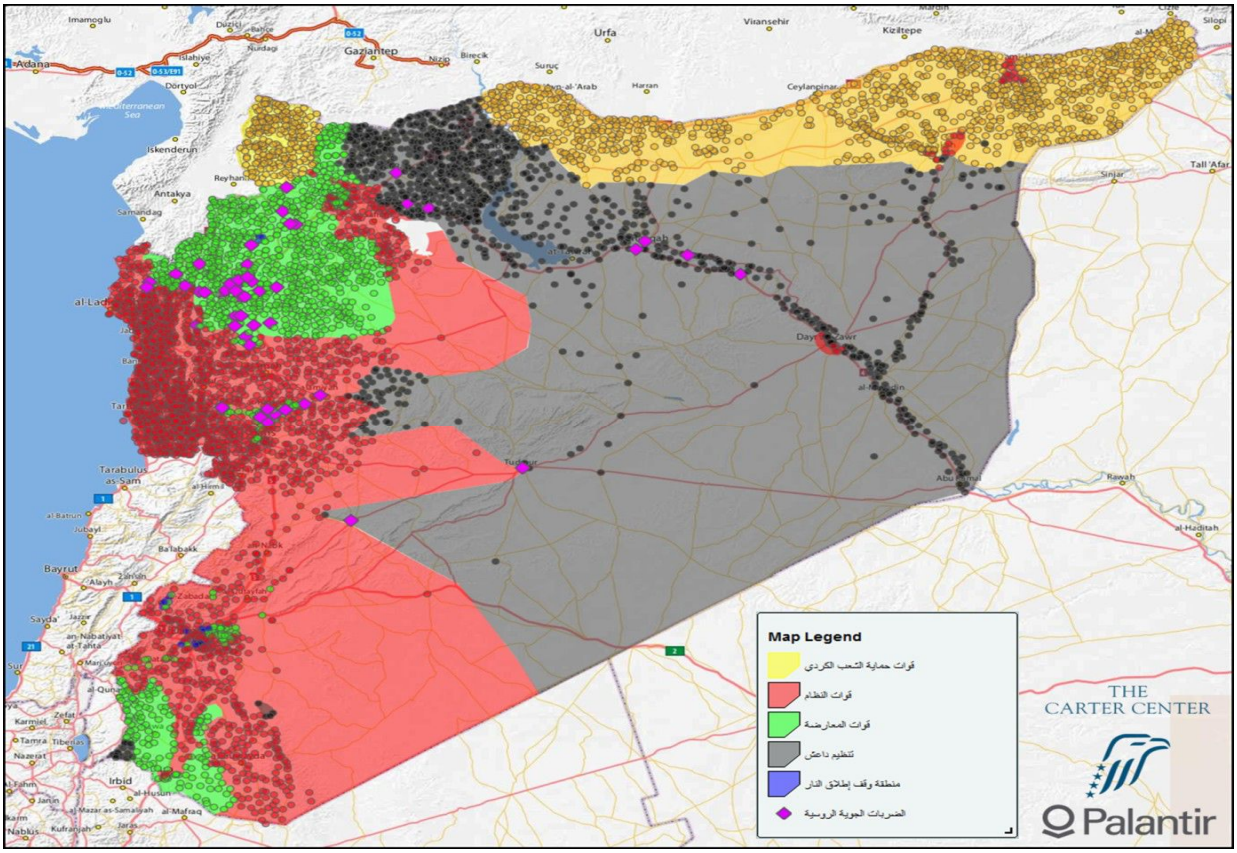

المصدر :التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية قراءة تحليلية، في:

https://www.omrandirasat.org/%D8% A%D9%82%D8%A7%D8%B1% F-%D8%A7%D7%D8%A8%D8%B9.html(10/04/2017).

الشكل رقم 01: مكاسب النظام على حساب الأطراف المتصارعة في سورية بعد التدخل الروسي.

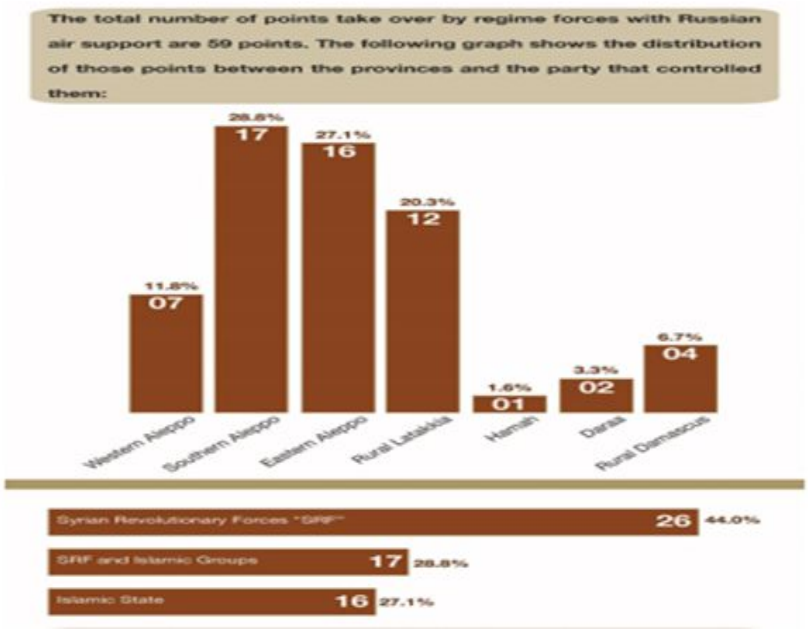

Five Months of Russian Presence in Syria Special Military Report, on: ***https://www.omrandirasat %A7%D8%B1Bve-months-of-russian-presence-in-syria.html***.(07/04/2017)

قـائـمـة المراجـــع

قائمة المراجع

1. المراجع بالغة العربية:

أ. الكتب:

1. أبو دية سعد، **البيئة النفسية و أثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية**، المنظمة العربية للعلوم، الأردن، 1983.
2. السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم متابعة في السياسات الخارجية الأمريكية 2000- 2005**.عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005.
3. أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة :روسيا في عهد بوتين**.بيت النهضة بيروت ،2015، ص 58.
4. الأمارة لمى مض، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2009.
5. الأمارة لمى مضر، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الإتحادية وتأثيرها على سياستها اتجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990- 2003**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة ،2005.
6. جونس لويس، **تفسير السياسة الخارجية** .تر: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، السعودية،1989 .
7. حتي يوسف ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، لبنان ،1985.
8. حسام الدين وسيم، **النظم الدستورية و السياسة في الدول العربية**. منشورات الحلبي الحقوقية، د ب ن، 2010
9. حشيب جلال، **سوريا في مهب التحولات الدولية: دراسة جيوبوليتيكية نظرية**. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 3، جويلية 2012.
10. حمادة نضال ،**الوجه الأخر للثورات العربية** ،دار الفرابي ،لبنان ،2013
11. خنفي محمود عبد العظيم ، **الثورة والشرعية عوامل سقوط النظام السياسي السوري 1963 – 2012**. منشورات إي كتب، ب ب ن، 2012.
12. دحمان قاسم، **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى و القوقاز**. إصدارات إي-كتب، لندن، 2016.
13. راشد باسم، المصالح المتقاربة : **دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، وحدة الدراسات المستقبلية مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.

14. ربيع نصر وآخرون، **الأزمة السورية: الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية** ،المركز السوري للأبحاث والسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة، دمشق، 2013.

15. زنودة منى ، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية :دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون و جورج والكر بوش** . مكتبة الوفاء القانونية، 2014، د ب ن.

16. زيدان ناصر ، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**.ط 2، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013

17. زين العابدين بشير ، **الجيش و السياسة في سوريا 1917– 2000. دار الجابية ، د ب ن 2007.**

18. سليم السيد محمد ، **تحليل السياسة الخارجية**.ط 2 ، دار النهضة المصرية ، مصر،1998.

19. شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ، المناهج و الإقترابات و والأدوات** . د د ن،الجزائر 1997.

20. شيقتسوفا ليليا، **روسيا بوتين** . تر: سام شيخا، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، 2006 ص 486.

21. فان دام نيقولاس، **الصراع على السلطة في سورية:** الطائفية الأقلية والعشائرية في السياسة1961–1995 . مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

22. قلعجية وسيم خليل، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016

23. ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة إلى القمة**، د ت ن، دس ن ، د ب ن.

النعيمي نوري أحمد ، **السياسة الخارجية** . دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010

ب. الرسائل و المذكرات:

1. بن دايخة إبراهيم،**أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة** . رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة، 2008.

2. بوزيدي عبد الرزاق ، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط:دراسة حالة الأزمة السورية 2010**–2014. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية ، جامعة بسكرة، 2015

3. بولمكاحل ابراهيم ، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة** .مذكرة ماجستير في العلوم السياسة ،جامعة باتنة ،2009، ص 11

4. حسن وضاح مصطفى، **أثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل**.مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ،2013،

5. شكلاط وسام، **الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 – 2014 : دراسة حالة جنوب المتوسط**. مذكرة ماجستير، تخصص دراسات متوسطية و مغاربية ، 2016.

6. عبد الفتاح عامر، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا و سوريا و أثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014**.مذكرة ماجستير،جامعة نابلس،فلسطين ,2015.

7. عبد الله عز الدين، **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط2000- 2008:دراسة حالة القضية الفلسطينية**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة ، 2012.

8. عديلة محمد الطاهر، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، قسنطينة ،2005.

9. علي محمد أسامة، **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية : نموذج سورية والبحرين** ، بحث مقدم لنيل شهادة الجدارة في علم الإجتماع السياسي ، الجامعة اللبنانية 2013.

10. عيساوة آمنة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة .مذكرة ماجستير في العلوم السياسية** ، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009 – 2010.

11. مدوخ نجاة ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة : دراسة حالة سوريا 2010- 2014**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية ، جامعة بسكرة ، 2015.

ت. المجلات و المجلات:

1. الأمارة لمى مضر ، **إستراتيجية روسيا اتجاه الوطن العربي بعد الحرب الباردة**. مجلة المستقبل العربي، العدد 362،2009

2. بشارة عزمي ، **روسيا الجيوستراتيجيا فوق الإديوليجيا وفوق كل شيء** ، مجلة سياسات عربية ، العدد 17، نوفمبر،2015.

3. بكر علي ، **بؤر جهادية جديدة : دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 190،أكتوبر 2012.
4. سالم علاء ، **أدوار متقاطعة :تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 188، أفريل 2012.
5. سليم السيد محمد ، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية**.مجلة السياسة الدولية ، العدد 170 ،أكتوبر 2007.
6. الشيخ نورهان ، **الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري** . مجلة السياسة الدولية، العدد 190، أكتوبر 2012.
7. الشيخ نورهان ، **السياسة الروسية وحدود الدور الروسي في الشرق الأوسط** . مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 39، 2009.
8. الشيخ نورهان ، **القيادة المحسوبة كيف إستعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 195، 2014.
9. صخري سفيان، **إقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية** ، **جريدة اليوم الجزائرية** ، العدد 2774، 25 مارس2007، ص 8.
10. عبد الحفيظ علاء محمد، النسق السياسي العقدي لرجب طيب أردغان ،مجلة رؤى إستراتيجية . 3013.
11. عبد الحميد عاطف ، **روسيا وآسيا الوسطى حماية المصالح و إحتواء الأخطار**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 170، أكتوبر2007.
12. عبد الشافي عصام ، **الثورة المكتوبة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا** . مجلة السياسة الدولية ، العدد 184، أفريل 2011.
13. عبد الكريم مجيد إياد، **الموقف الإقليمي من التغير في المنطقة العربية: تركيا أنموذجا**. مجلة العلوم السياسة العدد 46، د س ن.
14. العزي خالد ممدوح، **بوتين وروسيا"فلاديمير بوتين مؤسس الدولة الروسية الحديثة**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 3513، 2011.
15. العلو ساشا ، **الدور الصيني في سوريا : الأسباب الدوافع و الأهداف** ، مجلة آراء، العدد 106 أفريل 2016.
16. قبلان مروان،**الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**،مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي2016.

17. مجدان محمد، **سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر**. المجلة العربية للعلوم السياسية.
18. مدني مايسة محمد، **التدخل الروسي في الأزمة السورية**. مجلة كلية الإقتصاد العلمية، العدد4 جانفي 2014.
19. دراسات واابحاث :
20. وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2012.
21. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الإستراتيجية الروسية في سورية**. الدوحة، فيفري 2016.
22. نهار حازم، **المسالة السورية: التطورات الميدانية و عودة الاهتمام السياسي**. المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، 2015.
23. نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
24. ميكائيل براء، **الموقف الأوروبي من الأزمة السورية غياب الفعالية وافتقار التأثير**. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 5 أفريل 2012.
25. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،**المشهد السوري بعد أستانا** ،الدوحة ،2017 .
26. مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، **منتدى موسكو : دعم لنظام مستنزف**، الدوحة، 2015.
27. محمود حسين أمال، **المواقف الإقليمية وأثرها في الأزمة السورية**. مركز الرأي للدراسات، الأردن، 2013.
28. مركز الجزيرة للدراسات،**تركيا ضغط العامل الأمني ومأسسة العاقات مع روسيا**. الدوحة ،2017.
29. المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، **فرص نجاح الاتفاق الروسي التركي بشأن** سوريا .الدوحة، 2017.
30. أبو راشد أسامة ،**التدخل العسكري الروسي في سوريا و تحدياته أمريكيا**.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة، 2015.
31. بشارة عزمي، **سوريا درب الألم نحو الحرية في التاريخ الراهن** . المركز العربي للأبحاث بيروت، 2013.
32. بكير علي حسين، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الآنية و الإنعكاسات المستقبلية**. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، جوان ،2012.

33. الشيخ نورهان، **روسيا و التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي :التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،بيروت، 2014.

34. طلاع معين،مركز عمران للدراسات الإستراتيجية ، **السياسة الروسية اتجاه سورية منذ أحداث الثورة**، الدوحة،2015.

35. عبد الحي وليد، **محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**. مركز الجزيرة للدراسات ن الدوحة، أفريل 2012.

36. غيث مي، **التدخل الروسي في سورية الأبعاد والسيناريوهات**. المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، مصر ، 2015/11/25.

37. قبلان مروان ، **المسألة السورية و إستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة في معدلات القوة والصراع على سورية** . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، مارس 2015.

38. لمركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مؤتمر **السلام السوري "جنيف" و تحديات البيئة المحلية و الإقليمية** ،قطر، 2014.

39. قدورة عماد يوسف ، روسيا وتركيا: **علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية** . المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ماي 2015.

40. باروت محمد جمال و آخرون، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية: دراسة حالة سوريا. مركز دراسات الوحدة العربية** ، بيروت ، 2010.

41. بابيف بافل، **القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2010.

ث. المواقع الإلكترونية:

1. أحمد سيد حسين، السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط . مجلة الديمقراطية، العدد 52 ، تاريخ النشر 2014 /04/11 ،تاريخ الإطلاع:2017/04/22 الساعة 23:05 ، نقلا عن :
http://www.democracy.org.eg/news/795/subscriptions.aspx

2. أحمد عبد الله الطحلاوي، إستعادة الدور : المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية . المركز العربي للدراسات والبحوث، تاريخ النشر:2014/11/06، تاريخ الإطلاع:2017/04/24، الساعة 18:30، نقلا عن:
http://www.acrseg.org/16360

3. أسماء أحمد شوكت و علي عبد الله البديع ، القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى 2000- 2015. المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع 2017/04/20، على الساعة 16:30 نقلا عن: http://www.democraticac.de/?p=34651

4. أمال محمد ياسين ، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية ، صحيفة الرأي الأردنية ،تاريخ النشر 2012/05/24، تاريخ الإطلاع 2017/05/02، على الساعة 23.05، نقلا عن : http://www.alrai.com/article/51543.html

5. أمال محمد ياسين ، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية ، صحيفة الرأي الأردنية ،تاريخ النشر 2012/05/24 ، تاريخ الإطلاع 2017/05/02، على الساعة 23.05، نقلا عن: http://www.alrai.com/article/51543.html

6. أمال محمد ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات، تاريخ النشر 2012/04/24، تاريخ الإطلاع: 2017/04/08، على الساعة 11:30، على الرابط: http://www.alrai.com/article/515433.html

7. إيمان أبو زيد مخيمر ، إستراتيجية المصالح بين الصراع و الثورة "الأبعاد الإقليمية والدولية في المسألة السورية".المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع: 20/ 03/ 2017 ، الساعة 17:45، نقلا عن: http://www.democraticac.de/?p=17244

8. إيمان أبو زيد مخيمر، إستراتيجية المصالح بين الصراع و الثورة الأبعاد الإقليمية والدولية في المسألة السورية.المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع: 20/ 03/ 2017 ، الساعة 17:45، نقلا عن: http://www.democraticac.de/?p=17244

9. بارش كريمة ،الأزمة السورية بين تداخل العوامل الداخلية والإقليمية ، واستعصاء التوافق الدولي ، تاريخ النشر 2016/10/29، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 8:30، نقلا عن:

10. جاك جوزيف أوسي ، قراءة ومعايشة للأسباب التي أدت للأزمة في سوريا.مجلة الحوار المتمدن،تاريخ النشر 2013/04/16،تاريخ الإطلاع: 2017/04/27، على الساعة 15:00، نقلا عن: http://www.m.ahewar.org/S.asp?aid=354690&r=0

11. جلال عبد الله معوض، القيادة و الاستقرار السياسي في ماليزيا 2000 - 2009.المركز الديمقراطي العربي، الموقع الإلكتروني: http://democraticac.de/?p=34241

12. جلال عبد الله معوض، دراسة القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية.ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة،الموقع الإلكتروني: http://bohothe.blogspot.com.eg/2010/03/blog-post-3886.html

13. حايد حايد ، المجتمع الدولي والثورة السورية ، تاريخ النشر : 3 /4/ 2014، تاريخ الإطلاع : 30 /2017/03، على الساعة : 21:15 ،نقلا عن: http://lb.boell.org/en/2014/03/lmjtm-ldwly-wlthwr.lswry

14. حسن سعيد عبد الحميد ، دراسة في شخصية صانع القرار الدولي : فلاديمير بوتين وباراك أوباما. المركز الديمقراطي العربي ، تاريخ الإطلاع 2017/04/25، على الساعة 15:30، نقلا عن : http://www.democraticac.de/?p=20541

15. حسين عماد حسن العوضي، السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2011 – 2016 . مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط،تاريخ النشر: 2016/04/2،تاريخ الإطلاع : 2017/04/24، على الساعة 17:21، نقلا عن :http ://www.deirutm.com/?p=19073

16. رضوان زيادة، النظام السياسي السوري انتخابات بدون ناخبين، مجلة الديمقراطية، تاريخ الإطلاع 27-04-2017، على الساعة 12:30، نقلا عن:
http://www.democracy.ahram.org.eg./UT/front/innerprint.aspx.?newsID+237

17. عبد الحكيم معين ، روسيا بين استعادة الدور و الإنفتاح على العالم .مجلة الوحدة الإسلامية ، العدد 157 ،جانفي 2015 ، تاريخ الإطلاع 2017/04/22 الساعة 22.36 ، نقلا عن:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

18. عبد الوهاب بدر خان، الموقف الخليجي من أزمة سوريا . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، تاريخ النشر: 2013/04/15، تاريخ الإطلاع:2017/04/20، على الساعة: 9:09، نقلا عن:
http://www.ecsst.acae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftid=feature.Topi/Abdel-warabBadrakhon/featuretopic-1703.xml

19. عزمي بشارة ، تطورات الموقف الأمريكي من الثورة السورية. تاريخ الإطلاع : 21 /2017/04، الساعة 13:00 ، نقلا عن :http://www.dohainstitute.org/releas/dbc39132-uldb-u8c1-852c3d39ue5cub

20. علي محمد علي، الثورة السورية أسبابها وقواها و مآلاتها، مركز سورية للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2014/08/26، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 23:44، نقلا عن :
http://www.syriarc.net

21. لبنى عبد الله ،للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الأزمة السورية منذ 2011- 2013، المركز العربي الديمقراطي، تاريخ الإطلاع 2017/04/28، على الساعة 14:19، نقلا عن :

http://democraticac.de/?p=10669

22. لي محمد علي، الثورة السورية أسبابها وقواها و مآلاتها، مركز سورية للبحوث والدراسات،تاريخ النشر 2014/08/26، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 23:44، نقلا عن : http://www.syriarc.net

23. محمد محمود السيد،الراية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة ، ميدل آست ، تاريخ النشر 2014/03/19، تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، على الساعة : 13:30، نقلا عن: http://middle-east-online.com/?id=173137

24. محمد محمود السيد،الراية الإسرائيلية لمستقبل الأزمة السورية وطبيعة تفاعلها مع ديناميات الأزمة ميدل آست، تاريخ النشر 2014/03/19، تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، على الساعة : 13:30، نقلا عن:

http://middle-east-online.com/?id=173137

25. محموين هويدن ، دول الخليج و الأزمة السورية . مجلة السياسة الدولية ، تاريخ النشر 2012/08/04 ، تاريخ الإطلاع 2017/04/20،على الساعة 10:31، نقلا عن : http://www.siyassa.org.eg/Newscontent/2/132/2316

26. المخطط الروسي في الشرق الأوسط يحاكي الأمريكي في الهيمنة الإستراتيجية .صحيفة العرب ، العدد 9584 ،تاريخ النشر /2014/06 ، تاريخ الاطلاع:2017/04/24 ، الساعة : 22:33 ، نقلا عن : http://www.alarab.com.ut/id=2483

27. مركز الجزيرة للدراسات، الثورة السورية بعد عام :نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي.تاريخ النشر2012/03/06، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 01:15، نقلا عن: http://atudies.aljazeera.net/ar/posilianestimate/2012/03/20123611110236729.html

28. مركز الجزيرة للدراسات، الثورة السورية بعد عام :نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي.تاريخ النشر 2012/03/06، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة 01:15، نقلا عن: http://atudies.aljazeera.net/ar/posilianestimate/2012/03/20123611110236729.html

29. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون : لا بديل على الحل العربي ، أخبار الخليج ، تاريخ النشر: 2012/02/25، تاريخ الإطلاع : 2017/04/20،على الساعة 11:35،نقلا عن: http://www.akhbar-alkhaeej.com/12391/article9650/himl

30. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، الأزمة السورية وموقف دول مجلس التعاون : لا بديل على الحل العربي ، أخبار الخليج ، تاريخ النشر: 2012/02/25، تاريخ الإطلاع : 2017/04/20،على الساعة 11:35،نقلا عن: http://www.akhbar-alkhaeej.com/12391/article9650/himl

31. موسوعة الجزيرة، لواء أبو الفضل العباس، تاريخ النشر 2014/12/11، تاريخ الإطلاع 2017/04/30، على الساعة:12:44، نقلا عن:
http://aljazeera.net/encyclopèdia/movmentrandparties/2014/12/10/لواء-أبو-الفضل-العباس

32. موقع الجزيرة، طوائف وأعراق المجتمع السوري، تاريخ النشر 2013/05/27، تاريخ الإطلاع 2017/04/27، على الساعة: 00:33، نقلا عن:http://www.aljazzira.net

33. موقع السكينة ، الخريطة البشرية الدينية داخل سوريا ، تاريخ النشر 2012/12/29، تاريخ الإطلاع 2017/04/27، الساعة 00:30، نقلا عن: http://www.assakina.com

34. وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 2012/04/3 ، تاريخ الإطلاع : 2017/04/11، على الساعة 16:30، نقلا عن : http://www.studies.net/reports/2012/04/2012451454399655.htm

35. وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر: 2012/04/3 ، تاريخ الإطلاع : 2017/04/1، على الساعة 16:30، نقلا عن: http://www.studies.net/reports/2012/04/2012451454399655.htm

36. عبد القادر نزار، روسيا و الأزمة السورية : مصالح إستراتيجية مع الغرب . تاريخ النشر : 01/ 04/ 2013 ،تاريخ الاطلاع :2017/04/23 على الساعة 15:23، نقلا عن :
http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?3496#.vhpurwfdese

37. انا بورشيفيكايا، روسيا في الشرق الأوسط : الدوافع الثار الآمال. مركز إدراك للدراسات و الاستشارات. تاريخ النشر :22-03-2016. تاريخ الاطلاع :11-04-2017. الساعة: 16:30نقلا عن:
http://www.idraksky.net

38. حسين عبد العزيز ، الوجود الروسي في سوريا بين مرحلتين . مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2016/12/29، تاريخ الإطلاع 2017/03/26، على الساعة 12:44، نقلا عن:
http://www.aljazeera.net/knowledgeate/ons/2016/12/29

39. آمنة عادل حلمي، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الإطلاع 2017/04/26، على الساعة 18:30، نقلا عن:

http://www.democraticac.de/?p=34609

40. مركز برق للأبحاث و الدراسات ، التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية . تاريخ الإطلاع 2017/05/01، على الساعة 20:30، نقلا عن: http://www.barq-rs.com/barq

41. مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية، تاريخ النشر 2015/10/17،تاريخ الإطلاع 2017/04/15، على الساعة 22:00، نقلا عن : http://www.omrandirasat.org

42. لقرع بن علي ، إعلان موسكو و الأزمة السورية : هل يكون فرصة للحل . مركز دراسات كايتخون . تاريخ النشر: 2016/12/23 ،تاريخ الإطلاع 2017/04/24 ، على الساعة13:30نقلا عن : http://www.katehom.com/ar/article/ln-mwsw-wlzm-lswny-bj-ykwn-frs-llhl

43. بنود إعلان موسكو بشان سوريا: مركز زمان الوصل. تاريخ النشر : 2016/11/20 ن تاريخ الاطلاع : 2017/04/24 ، على الساعة : 16:22 ، نقلا عن : http://www.zamanalwsl.net/news/75739.html.

44. إعلان موسكو: اتفاق سوري تركي إيراني، يرسم مستقبل سوريا.جريدة المدن، تاريخ النشر: 2016/12/20 تاريخ الاطلاع : 2017/04/24 ، نقلا عن : http://www.almodan.com/arabworld

45. مركز الجزيرة للدراسات،مبادرات حل الأزمة السورية من جنيف1 لوقف إطلاق النار 2017/01/01 . تاريخ الإطلاع: 2017/04/30، على الساعة: 21:21، نقلا عن: http://www.aljazera.net/emcgelopediaevents

46. مؤتمر جنيف الثاني من أجل سوريا، المؤسسة السورية للدراسات و أبحاث الرأي العام . تاريخ النشر : 2015//09/15 تاريخ الاطلاع : 2017/4/30 نقلا عن : http://www.syriainside.com/articles/4

47. عادل عامر، تداعيات الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية. تاريخ النشر: 2016/8/14، تاريخ الإطلاع : 2017/4/30، على الساعة : 15:55 نقلا عن: http://www.elarabielyoum.com.php

ج. المراجع باللغة الأجنبية:

24. Azuolas Bagdonas , **russia's interests in the syrian conflict : power, prestige, and profit**. European journal of economic and political studies, fatih university, winter ,2012.

25. Jeffry white.**Hizb Allah at war in syria :forces ,operation ,effects and implications**.the warhington institute, CTC sentinl,Vol 7,january , 2014.

26. bruse biddle and Edwin thomas : **rôle thèory ;concepts and research new York ,London ,Sydney** : Willy and roons ,1966.

27. Olga Oliver and Other, Roussin foreign Policy : sources and implications.RNd corporation ,new york ,2009.

ح. المواقع الإلكترونية باللغات الأجنبية:

28. Andreas Bertels mark may, functional role theories of reprentation and content with a case study from spatial cognition.Date of arival : 30/04/2017 ,on the hour 17:45, according to : http://www.springerlink.com

29. Pramod raj sedhain ,syrian conflict:the key international interests. Dete of arrival : 29/04/2017,on the hour 11 :38 , according to : http://s3.emazonaws.com/acadimia.edu.documents/31799147/syrian-conflict-the-key-internationalInterests-libre.pdf

30. Dmitri Trinin , russia's interests in syria .Carnegie Moscow center ,2014, Dete of arival : 30/04/2017 ,on the hour 17:45, according to : http://www.carnegie.ru/2014/06/09/russia-s-interests- in-syria.pwb.55831

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

مقدمة.....1-10

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....11 – 38

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي.... ..... 12 – 15

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية..... 12

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية..... 15

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسة الخارجية..... 20

المبحث الثاني: الإطار النظري لتفسير السياسة الخارجية..... 24 –38

المطلب الأول: نظرية القيادة السياسية.....24

المطلب الثاني: نظرية الدور الإقليمي.....28

المبحث الثالث: العوامل السيكولوجية وصانع القرار في السياسة الخارجية..... 32

المطلب الأول: البيئة النفسية للقائد السياسي..... 32

المطلب الثاني: دور العوامل الشخصية في السياسة الخارجية..... 34

الفصل الأول: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الروسية..... 40 – 86

المبحث الأول : التحولات الرئيسية في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين..... 40

المطلب الأول : التحولات السياسية في روسيا في عهد بوتين 41

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين..... 46

المطلب الثالث: موقع روسيا بوتين في النظام الدولي..... 53

المبحث الثاني : محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط.....60

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط..... 60

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط..... 72

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه سوريا..... 76

الفصل الثاني: تطور الأزمة السورية وتداعياتها الإقليمية والدولية..... 86 – 130

المبحث الأول: الحراك السياسي وبداية الأزمة السورية..... 87

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سوريا قبل الأزمة..... 87

المطلب الأول: الأزمة السورية أسبابها ودوافعها..... 96

المطلب الثاني: الأطراف الداخلية للأزمة السورية..... 102

المبحث الثاني : النطاق الإقليمي و الدولي للأزمة السورية..... 109

المطلب الأول: البعد الإقليمي للأزمة السورية..... 110

المطلب الثاني: صراع القوى الدولية في سوريا..... 118

المطلب الثالث: تأثير الأزمة السورية على التوازنات الإقليمية والدولية.....126

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية..... 133 -164

المبحث الأول: الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية..... 133

المطلب الأول: تطور الموقف الروسي اتجاه الأزمة السورية..... 133

المطلب الثاني: التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية..... 139

المبحث الثاني: آفاق الدور الروسي في الأزمة السورية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة..... 145

المطلب الأول: المبادرات الروسية السياسية لحل الأزمة السورية..... 145

المطلب الثاني: جولات المفاوضات.....150

المطلب الثالث:انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات التركية الأمريكية _ الروسية..... 156

الخاتمة..... 165 -167

قائمة الملحقات..... 168- 170

قائمة المراجع..... 171 - 182

فهرس المحتويات 183

ملخـــــص الدراســـــة

ملخص الدراسة باللغة العربية

تناولت الدراسة تأثير القيادة السياسية " فلاديمير بوتين " على السياسة الخارجية الروسية، من خلال التركيز على توجهات السياسة الخارجية الروسية الجديدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، عبر دراسة حالة الأزمة السورية ومدى تأثيرها بالسياسة الخارجية الروسية.

فقد لعبت شخصية الرئيس فلاديمير بوتين دورًا مهمًا في تغيير توجهات السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا خصوصا في ظل الأزمة السورية الراهنة. حيث جاءت توجهات القيادة السياسية الروسية منطلقة من ضرورة الحفاظ على المصالح الروسية في عالم أحادي القطبية، مما إستوجب صياغة سياسة شاملة لمختلف المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية، وتعبئة كل عوامل القوة المادية و المعنوية. وعليه انطلق بوتين في السياسة الخارجية الروسية من رؤية تقوم على التعاون، وليس المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية كما كان الحال في ظل الإتحاد السوفييتي، ولا تبعية كما كان في ظل حكم يلتسن.

فالسياسة الخارجية الروسية الجديدة في عهد بوتين تهدف إلى الحفاظ على ثلاث قوى رئيسية لروسيا هي: روسيا كقوة نووية، وروسيا كقوة كبرى في العلاقات الدولية، وروسيا كقوة عالمية مؤثرة في المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية. و على هذا الأساس تم تحديد المصالح الروسية على الصعيد الدولي والمتمثلة أساسا في ضمان سيادة روسيا، ودعم مركزها كقوة عظمى، وأحد مراكز التأثير في عالم متعدد الأقطاب.

وبهذا تمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة لروسيا، كما أنها ذات أهمية محورية في حسابات بوتين، إذ تعد موسكو الحليف الدولي الأول للنظام السوري، لذلك جاء السلوك الروسي اتجاه الأزمة السورية معبرًا عن الإصرار الواضح والصريح على دعم النظام السوري ماديا

وسياسيا ودبلوماسيا وعسكريا. وعليه يتضح جليا أن المواقف الروسية الداعمة للنظام السوري لم تكن إلا أحد الأوراق التي تستخدمها لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بما يتيح لها الحفاظ على حضورها الجيوسياسي والإستراتيجي في المنطقة.

Abstract

This study examined the influence of the political leadership "Vladimir Putin"on the Russian foreign policy, by focusing on new orientations of this policy towards the Middle East, by studying the case of the Syrian crisis and how it was influenced by Russian foreign policy.

President Vladimir Putin's character has played an important role in changing the orientations of Russian foreign policy towards the Middle East in general and Syria in particular in light of the current Syrian crisis, Where the orientations of the Russian political leadership started from the need to maintain the Russian interests in a unipolar world, which necessitated the formulation of a comprehensive policy for various political, economic and military fields and the mobilization of all material and moral strength factors. Therefore, Putin did base his foreign policy on a cooperative vision not confrontation with the United States, as in the case of the Soviet Union, nor subordination as it was under the rule of Boris Yeltsin.

Russia's new foreign policy under Putin aims to preserve three main powers for Russia: Russia as a nuclear power, Russia as a major power in international relations, and Russia as an influential global force in the political, economic and military spheres. Based on that, Russia's interests were determined at the international level, mainly to ensure the sovereignty of Russia, to support its status as a superpower and as a center of influence in a multipolar world.

Syria is the most important foothold in the region for Russia, and it is central in Putin's calculations, Moscow is considered as the first international

ally of the Syrian regime. Therefore, the Russian behaviour towards the Syrian crisis expressed the clear and explicit insistence on supporting the Syrian regime materially, politically, diplomatically and militarily. It is clear that the Russian positions in support of the Syrian regime were only one of the papers used to compete with the United States and Western countries, which allows them to maintain their geopolitical and strategic presence in the region. It is clear that the Russian position in support of the Syrian regime was only one of the papers used to compete with the United States and Western countries, which allows it to maintain its geopolitical and strategic presence in the region.